جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

و اقع الشمول المالي في البنوك الجز ائرية

إعداد الطالبتين:

- شاوش منال
- بن سماعين شامة

اشراف الأستاذ:

- رمضاني محمد

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	ودان بوعبد الله	أستاذ محاضر (أ)	مستغانم
مقررا	رمضاني محمد	أستاذ التعليم العالي	مستغانم
مناقشا	شهيدة عبد الله	أستاذ محاضر (ب)	مستغانم

السنة الجامعية: 2022/2021

الـشكـر و الـتقـديـر

الحمد لله وحده، و الصلاة و السلام على من لا نبي بعده.....

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتوجه بخالص الشكر لله عز و جل الذي أمدنا بالصبر و الإيمان و القوة، و أكرمنا بنعم لا تعد و لا تحصى .....

من باب العرفان بالفضل نتقدم بجزيل الشكر و الامتنان للدكتور الفاضل " رمضاني محمد " لقبوله الإشراف على هذا العمل ، و على ما قدمه لنا من نصائح و توجيهات و إرشادات. لقد كان نعم المرشد....جزاء الله عنا كل خير .....

إ هـ ا ء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ" **الآية (105) من سورة التوبة .**

اهدي ثمرة جهدي هذا و حصاد مشوراي إلى الوالدين الكريمان ، لهما من الفضل ما يبلغ عنان السماء ، فوجودهما سبب للنجاة و الفلاح في الدنيا و الآخرة .

إلى التي لم تدخر جهدا في سبيل إسعادي على الدوام أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى صاحب السيرة العطرة ، و الفكر المستنير ، والدي الحبيب أطال الله في عمره.

إلى أخواتي العزيزات و أخي الغالي.

إلى زملائي و زميلاتي في الدراسة كل باسمه .

إلى صديقاتي العزيزات كل باسمهن .

إلى الأساتذة الكرام و الأسرة الجامعية.

شاوش منال

إ هـد ا ء

الحمد الله الدي وفقنا لهدا و لم نظن لنصل اليه لولا فضل الله علينا و اما بعد

الى من نزلت الآيتين الكريمتين في قوله تعالى : **(وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيماً)**

نهدي هدا العمل المتواضع الى اغلى ما نملك في وجد الاب و الام العزيزين

حفضهما الله لنا

اللذان سهرا و تعبا على تعليمنا في اتمام هدا العمل من قريب او من بعيد

والى أساتذتنا الكرام و اسرة الجامعة

ومن ساندنا في جعل هدا العمل نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين

المقبلين على التخرج.

بن سماعين شامة

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر و التقدير إهداء قائمة الأشكال و الجداول	
مقدمة عامة	1 - 5
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي و دور البنوك في تحقيقه	
مقدمة	7
المبحث الأول : مدخل للشمول المالي	8
المطلب الأول : مفهوم الشمول المالي و المفاهيم المتداخلة معه	8
1- مفهوم الشمول المالي	8
2- المفاهيم المتداخلة مع الشمول المالي	9
المطلب الثاني : أهمية الشمول المالي و أهدافه	12
1- أهمية الشمول المالي	12
2- اهداف الشمول المالي	13
المطلب الثالث: تطبيق الشمول المالي : المتطلبات و المبادئ و المعوقات	14
1- متطلبات تحقيق الشمول المالي	14
2- مبادئ الشمول المالي	15
3- معوقات تطبيق الشمول المالي	19
المبحث الثاني: دور البنوك في تحقيق الشمول المالي	19
المطلب الأول : البنوك و أهميتها في النظام المالي و الاقتصادي	20
المطلب الثاني : دور البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي	21
المطلب الثالث: دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي	24
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: واقع البنوك الجزائرية في ظل الإصلاحات التي طرأت على النظام المصرفي الجزائري	
مقدمة	30
المبحث الاول : تطور النظام المصرفي الجزائري عبر الاصلاحات الاقتصادية	31
المطلب الأول : وضعية النظام المصرفي قبل صدور قانون النقد و القرض 10/ 90	31
1- الفرع الأول: مرحلة تكوين الجهاز المصرفي الجزائري من خلال إضفاء السيادة (1962 – 1970)	31
2- الفرع الثاني: مرحلة تطبيق الإصلاحات المصرفية و المالية الأولى(1971 1985)	34

3- الفرع الثالث: مرحلة الإصلاحات المصرفية و المالية الثانية (1986 – 1989)	35
المطلب الثاني : النظام المصرفي في ظل اصلاحات قانون النقد و القرض 90 / 10	36
1- مضمون الاصلاحات المصرفية في اطار قانون النقد و القرض 90 – 10	36
2- أهداف و مبادئ قانون النقد و القرض 90 – 10	37
المطلب الثالث : تجربة البنوك الخاصة في ظل قانون 10/ 90	39
1- البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية	39
2- البنوك والمؤسسات المالية الجديدة بعد صدور قانون النقد والقرض	40
المبحث الثاني : اهم التطورات التي طرأت على النظام المصرفي الجزائري بعد قانون النقد و القرض 10/90	41
المطلب الأول: الأمر 11/03 و إعادة صياغة القانون المصرفي	41
- المحاور الرئيسة لمضمون الأمر 03 / 11 الصادر في 26 مارس المتعلق بالنقد والقرض	41
المطلب الثاني : الامر 04 /10 و تعديل قانون النقد و القرض	43
- التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2010	43
المطلب الثالث: الصيرفة الإسلامية في ظل النظام 20/02 المؤرخ في 15 مارس 2020 .	44
خلاصة الفصل	45
الفصل الثالث: تقييم الشمول المالي في البنوك الجزائرية	
مقدمة	47
المبحث الأول: دور البنوك الجزائرية في تعزيز الشمول المالي	48
المطلب الأول: مسؤولية بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي	48
1- السياسة النقدية لبنك الجزائر و آليات تعزيز الشمول المالي	48
2- المنهجية المعتمدة من طرف بنك الجزائر لتعزيز الشمول المالي	50
المطلب الثاني: أهم الخدمات و المنتجات المقدمة من طرف البنوك التجارية الجزائرية التي تؤثر على الشمول المالي	53
المطلب الثالث: مساهمة النوافذ و البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر	65
1- الفرع الأول : مساهمة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر	65
2- الفرع الثاني : مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر	67
المبحث الثاني : تقييم الشمول المالي في الجزائر بناء على أهم المؤشرات لقياس الشمول المالي المعتمدة من طرف بنك الجزائر	71
المطلب الأول: مؤشرات الشمول المالي بعد وصول المنتجات و الخدمات المالية و المصرفية في الجزائر	71
1- مؤشر انتشار الفروع المصرفية	71

2- تطور أجهزة الصرافات الآلية حسب البنوك الجزائرية	73
3- مؤشر امتلاك بطاقات الدفع الإلكتروني	74
المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي بعد استخدام المنتجات و الخدمات المالية و المصرفية في الجزائر	75
1- مؤشر ملكية الحسابات المالية والمصرفية للسكان البالغين (15 +) حسب فئات المجتمع	75
2- مؤشر الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية – الودائع البنكية	77
3- مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية – القروض البنكية:	80
4- مؤشر عدد عمليات السحب عبر جهاز الصراف الآلي في البنوك:	81
5- مؤشر عدد حركات الدفع ببطاقات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت	82
خلاصة الفصل	84
خاتمة عامة	88-86
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	خريطة البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية في 2017	10
(2-1)	تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي	13
(3-1)	الغرض من البنوك	20
(1-2)	المحاور الإصلاحية الرئيسية لمضمون الأمر 03-01 الصادر في 26 غشت 2003 المتعلق بالنقد و القرض	41
(1-3)	مؤشرات الشمول المالي الرئيسية المعتمدة من طرف بنك الجزائر	50
(2-3)	القروض العقارية المقدمة من طرف البنوك الجزائرية	58
(3-3)	البطاقات البنكية المقدمة من طرف البنوك الجزائرية	63
(4-3)	تطور عدد أجهزة الصرافات الآلية(DAB) حسب البنوك الجزائرية لكل 100 ألف بالغ	73
(5-3)	حجم إصدار بطاقة CIB الكلاسيكية و الذهبية	74
(6-3)	الأسباب الرئيسية للحرمان المالي لسنة 2017 (بحسب السكان البالغين (+15) الذي لا يملكون أو انسحبوا من حساباتهم المصرفية في المؤسسات المالية)	76

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-3)	أمثلة عن صيغ التمويل في البنوك الإسلامية الجزائرية	70
(2-3)	فروع البنوك العمومية و الخاصة العاملة في الجزائر و الانتشار و الكثافة المصرفية	72
(3-3)	نسبة البالغين من السكان (+15) حسب فئات المجتمع ممن يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية و المصرفية الجزائرية	75
(4-3)	تطور ودائع البنوك على مستوى القطاع المصرفي الجزائري و نسب توزيعها	77
(5-3)	توزيع الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل حسب المجموعات الرئيسية للمودعين	78
(6-3)	توزيع الودائع في البنوك الاسلامية	79
(7-3)	تطور حجم القروض و نسب توزيعها	80
(8-3)	تطور حجم القروض و نسب توزيعها في البنوك الاسلامية	81
(9-3)	عدد عمليات السحب عبر جهاز الصراف الالي في البنوك	81
(10-3)	عدد حركات الدفع ببطاقات الدفع الالكتروني عبر الانترنت في مختلف القطاعات	82

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

أ- تقديم

تسعى معظم الدول الى رفع نموها الاقتصادي بمختلف الطرق الممكنة، و من بين هذه الطرق ما يسمى بالشمول المالي و هو مصطلح ظهر حديثا الهدف الأساسي منه تمكين مختلف فئات المجتمع من الوصول الى مختلف الخدمات المالية التي تناسب احتياجاتهم.

إن الشمول المالي قد أصبح فرصة تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الا أن هذا الأخير و بالرغم من انتشاره الكبير في الأوساط الاقتصادية العالمية الا أنه ليس بذلك الانتشار في الأوساط الاقتصادية الجزائرية، و مع ذلك فقد شهدت الجزائر عدة إصلاحات في المجال المالي و المصرفي على مر السنين من أجل منح وصول أفضل للخدمات المالية للعملاء، محاولة بذلك تعزيز الشمول المالي لما له من أهمية كبيرة تعود بالنفع على كل من الأفراد و الدولة.

و تلعب البنوك باختلافها دورا هاما في تعزيز الشمول المالي، اذ أن البنوك هي الأساس في أي نظام مالي. و البنوك الجزائرية ليست استثناء، حيث أن بنك الجزائر أبدى اهتماما هو الاخر بالشمول المالي من خلال اعتماده مجموعة من المؤشرات لعرض و تحليل الشمول المالي، في محاولة منه لقياس وصول الخدمات المالية و استخداماتها و جودتها. و يبقى الدور الأهم هو الدور الذي تلعبه البنوك التجارية، اذ أنها المسؤولة عن تقديم الخدمات و المنتجات المالية. و من هذا المنطلق سوف تتجه دراستنا حول حتمية زيادة مستوى الشمول المالي في البنوك الجزائرية، من أجل تحقيق وصول أفضل و أسهل للخدمات و زيادة النمو الاقتصادي.

و من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع تطبيق الشمول المالي في البنوك الجزائرية؟

يندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالشمول المالي؟
- ما علاقة الثقافة المالية بالشمول المالي ؟
- ما هو واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ؟
- ما هو وضع البنوك الجزائرية فيما يخص الشمول المالي؟

بناءً على ما سبق نقترح الفرضيات التالية للإجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية المطروحة:

- تحقيق الشمول المالي يتوقف على انتشار الثقافة المالية بين الفئات المقصودة بالشمول المالي ؛

- المنظومة المصرفية الجزائرية مرت و لا تزال تمر بالعديد من الإصلاحات التي تهدف الى مواكبة الأنظمة المصرفية العالمية ؛

- البنوك الجزائرية بعيدة للغاية عن الوصول للمستويات العالمية للشمول المالي .

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- القاء الضوء على مصطلح الشمول المالي و تبيان أهميته؛

- محاولة الوصول الى دراسة آليات تساعد على تطبيق الشمول المالي؛

- التطرق إلى موضوع الاستبعاد المالي الذي تعيشه فئة كبيرة من المجتمع الجزائري بشكل خاص و العالم بشكل عام، و عرض الشمول المالي كحل لهذه المشكلة.

أهمية الدراسة:

- إبراز إمكانية الاعتماد على الشمول المالي كحل للعديد من المشاكل الاقتصادية التي تواجه الجزائر حاليا؛

- إبراز الدور الحاسم الذي تلعبه الحكومة في توفير خدمات مالية مناسبة و آمنة لكافة فئات المجتمع؛

- تفعيل دور البنوك في توفير المنتجات و الخدمات التي تتناسب مع الاحتياجات و الحالات الاقتصادية لكل من الأفراد و المؤسسات الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب عديدة دفعتنا الى اختيار هذا الموضوع نذكر منها ما يلي:

1- أسباب موضوعية:

- اظهار مدى أهمية الشمول المالي و دوره الفعال في تعزيز التنمية الاقتصادية؛

- الأهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي تتعرض لها الجزائر؛

- حتمية الاهتمام بالبنوك و تحسين منتجاتها و خدماتها، فلا وجود لاقتصاد قوي دون بنوك قوية.

2- أسباب ذاتية:

- اهتمام خاص بموضوع الشمول المالي؛

- الوصول للخدمات المالية بسهولة و أمان أصبح حق من حقوق الانسان الحالية مع التطورات التي يشهدها العالم حاليا؛

- محاولة التمكن و التوسع في القراءات و البحوث الأكاديمية التي اهتمت بهذا الموضوع.

منهجية الدراسة:

استخدمنا المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، و الذي يحاول وصف و تحليل واقع الشمول المالي في البنوك الجزائرية. في الفصل الأول قمنا بجمع المعلومات المرتبطة بموضوع الدراسة و تحليلها من أجل التعريف بكل جوانب الموضوع ، و اعتمدنا على تقييم الشمول المالي و تحليل مؤشراته للخروج بنتائج حول موضوع الدراسة.

الدراسات السابقة :

تناولت العديد من الدراسات في الجزائر موضوع الشمول المالي ، واقعه ، تطبيقاته ، المعوقات التي تقف عقبة له و الحلول المقترحة ، و كذا تقييمه على ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي و المؤشرات المعتمدة من طرف بنك الجزائر ، إضافة الى دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

- محمد طرشي ، انساعد رضوان ، عبو عمر - متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر – مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الاعمال – المجلد 02 – العدد 01 –الجزائر- 25 /2019/12 : قامت الدراسة بالاعتماد على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف و التحليل بتحليل المؤشرات الأساسية للشمول المالي في الجزائر و اقتراح العوامل المساعدة على تعزيز الشمول المالي في ظل الإصلاحات و التطورات المصرفية التي يشهدها القطاع المالي في الجزائر .

- قاسي ياسمينة ، مزيان توفيق – دور و أهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي و التنمية المستدامة (دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر و الدول العربية) – مجلة المنهل الاقتصادي - المجلد 05 – العدد 01 –الجزائر- ماي 2022 : هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور و أهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي و دعم فرص تحقيق التنمية المستدامة ، كما قامت بتحليل و تقييم واقع الشمول المالي في الدول العربية ، من خلال الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات المالية ، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي.

- كركار مليكة – الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر – مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية – المجلد 10 – العدد 03 – الجزائر – 2019/12/31 : هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي، من حيث استعراض مفهوم الشمول المالي و أهميته و أهدافه و بيان أثره و بيان أثره على تحقيق و تعزيز الشمول المالي .

- اكرام مالوسي ، سنة مسعي – الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر) – مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية – تخصص اقتصاد نقدي و بنكي – فرع العلوم الاقتصادية – معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة – 2021/2020 : هدفت هذه الدراسة الى بيان الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية، من خلال التطرق لمفهوم الشمول المالي و التنمية الاقتصادية و التركيز على مؤشراتهم، ثم عرض كل من معوقات و حلول الشمول المالي و التنمية الاقتصادية ، و قد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة .

تقسيمات الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع و الإحاطة بجوانبه، قمنا بتقسيمه الى ثلاث فصول كما يلي:

- **الفصل الأول:** مفاهيم أساسية حول الشمول المالي و دور البنوك في تحقيقه و قسم الى مبحثين، اذ عالج المبحث الأول مفهوم و أهمية و أهداف الشمول المالي و كذا متطلبات تطبيقه، أما المبحث الثاني فخصص لدور البنوك في تحقيق الشمول المالي.

- **الفصل الثاني:** تطرقنا في هذا الفصل الى واقع البنوك الجزائرية في ظل الإصلاحات التي طرأت على النظام المصرفي الجزائري و لتبيان ذلك قسمنا هذا الفصل بدوره الى مبحثين، ذكرنا في المبحث الأول تطور النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية و في المبحث الثاني أهم التطورات التي طرأت على النظام المصرفي الجزائري بعد قانون النقد و القرض 90/10 .

- **الفصل الثالث:** قمنا من خلاله بالتطرق الى الشمول المالي في البنوك الجزائرية و ذلك من خلال تقسيمه الى مبحثين، المبحث الأول بعنوان دور البنوك الجزائرية في تعزيز الشمول المالي و المبحث الثاني تقييم الشمول المالي في الجزائر بناء على أهم المؤشرات لقياس الشمول المالي المعتمدة من طرف بنك الجزائر.

الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول الشمول المالي و دور البنوك في تحقيقه

مقدمة:

في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الحالية ، تواجه السلطات عدد من التحديات من بينها تحقيق وصول سريع و فعال للخدمات المالية لكل من الأفراد و المؤسسات الاقتصادية، و قد جاء في هذا الصدد مصلح الشمول المالي الذي تنادي العديد من المنظمات العالمية من خلاله بوضع نظام مالي شامل لا يقصي أي فئة مجتمعية من الخدمات المالية، فوجود قصور في الوصول للخدمات و المنتجات المالية الرسمية له أثر سلبي على كل من الأفراد و المؤسسات من جهة و اقتصاد الدولة من جهة أخرى، و بالخصوص الخدمات البنكية، اذ أن البنوك تلعب دور كبير في التأثير على مستوى الشمول المالي.

و لتوضيح ما سبق فقد حاولنا أولا استعراض المفاهيم الأساسية حول الشمول المالي من خلال التطرق الى مفهوم الشمول المالي و بعض المفاهيم المتداخلة معه و ذكر أهميته و أهدافه و طرق تطبيقه من خلال ذكر المتطلبات و الأسس التي يجب توافرها و العقبات التي قد تواجه هذه العملية. و كما تطرقنا إلى أهمية البنوك في النظام المالي و الاقتصادي مرورا بدور كل من البنوك التجارية و المركزية في تعزيز الشمول المالي .

المبحث الأول: مدخل للشمول المالي

أضحى موضوع الشمول المالي ذو أهمية بالغة على المستوى العالمي في الفترة الأخيرة، حيث لوحظ اهتمام دولي متزايد نحو الحاجة الى رفع مستوى الشمول المالي لدعم كل الفئات الاقتصادية للوصول الى مختلف الخدمات المالية. و هذا ما جعله بندا من البنود الرئيسية في أعمال القطاع المصرفي.

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي و المفاهيم المتداخلة معه

1- مفهوم الشمول المالي :

يشير مفهوم الشمول من الناحية اللغوية حسب المصطلح الإنجليزي Inclusion الى ادخال و دمج الفئات المهمشة، أما من الناحية الاصطلاحية فقد قدمت عدة تعاريف للشمول المالي.

قبل أواخر عام 1999 مصطلح الشمول المالي لم يكن ذا صيت و أهمية كما هو عليه اليوم، اذ ازداد الاهتمام الذي تلقاه الشمول المالي من الاكاديميين و واضعي السياسات و منظمات التنمية الدولية و القطاع الخاص بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

و قد أصدرت عدة تعريفات للشمول المالي من جهات مختلفة مختصة ، حيث كان أبرزها التعريف الصادر عن مجموعة العشرين (G20) و التحالف العالمي للشمول المالي ((Alliance Financial Inclusion (AFI) الشمول المالي بأنه " نفاذ كافة فئات المجتمع منها و الميسورة الى الخدمات و المنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم تللك الخدمات بكل عادل و شفاف بتكاليف معقولة". كما عرفت كل من منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية The Organization for Economic Co-operation and Development) (OECD و الشبكة الدولية للتثقيف المالي (International Network on Financial Education) المنبثقة عنها، الشمول المالي بأنه " العملية التي يتم من خلالها تعزيز النفاذ الى مجموعة واسعة من الخدمات و المنتجات المالية الرسمية المراقبة بالوقت و السعر المعقوليين و بالشكل الكامل أو المناسب، و توسيع نطاق استخدام هذه الخدمات و المنتجات قبل شرائح المجتمع المختلفة و ذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تضم التوعية و التثقيف المالي، و ذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي و الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي ".[1]

مصطلح الشمول المالي قد يشير الى مفاهيم مختلفة حسب سياقات مختلفة، بالأخص الاختلافات بين البلدان ذات الدخل المنخفض و البلدان ذات الدخل المرتفع، و على هذا الأساس نوهت العديد من المؤسسات

[1] يسر برنيه، رامي عبيد، حبيب أعطية – الشمول المالي في الدول العربية (الجهود و السياسات و التجارب) – مطبوعة مقدمة من طرف صندوق النقد العربي – 2019 – ص ص 1 – 2

المالية من بينها مؤسسة التحالف الدولي للشمول المالي (AFI)على ضرورة تقيد الدول الأعضاء، على وضع تعريف خاص بالشمول المالي.

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للشمول المالي: يمكن القول أن مصطلح الشمول المالي يشير الى وصول الخدمات المالية الرسمية لكافة فئات المجتمع و بأسعار ملامة لمختلف هذه الفئات بشكل امن يحفظ حقوقهم المالية و ذلك من خلال تعزيز التوعية و الثقافة المالية من أجل الحرص على الاستخدام السليم للخدمات المالية المقدمة و ذلك لغاية تحقيق الرفاه المالي و الاندماج الاجتماعي و المالي و كذا المساهمة في النمو الاقتصادي.

2- المفاهيم المتداخلة مع الشمول المالي:

أ- **التهميش المالي أو الاستبعاد المالي**: و يعرف بالإنجليزية Financial Exclusion و يقصد به " عجز المتعاملين الاقتصاديين (الأفراد، الأسر، المؤسسات) من الوصول و استخدام الخدمات المالية التي يحتاجونها.

يعتبر الاستبعاد المالي مشكلة عالمية، حيث ان ضعف الوصول للخدمات المالية له علاقة وطيدة بالفقر خاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض، و قد أشار أمارتيا سن الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد أن الفقر ليس مجرد الحصول على دخل غير كافي، بل عدم توفر العديد من الإمكانيات فيما يتعلق بالأمن و القدرة على المشاركة في الأنظمة الاقتصادية و السياسية.[2]

لذا فان تعزيز المعاملات المالية من خلال الأنظمة المالية الرسمية يعد هدف مهم من أهداف سياسات التنمية.

- من هم المستبعدين ماليا؟

أشار البنك الدولي من خلال قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي في 2017 الى انه عالميا، ما زال هناك نحو 1,7 مليار بالغ ممن لا يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية، و يتوزع أغلب هؤلاء في بلدان العالم النامي.

تمثل النساء 56 % من اجمالي البالغين الذين ليست لهم حسابات مصرفية ، و تتوزع هذه النسبة بدرجة كبيرة في البلدان التي لا توجد بها سوى نسبة صغيرة من البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية.

[2] Lien Luu, Jonquil Lowe – A Practical guide to financial services (Knoweledge , Opportunities and Inclusion) – Routledge – New York – First Published – 2022- P 173

و يشكل الفقراء أيضا نسبة غير متكافئة ممن ليست لديهم حسابات مصرفية، و عالميا، ينحدر نصف البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية من أفقر 40 % من الأسر في بلدانهم، فيما ينتمي النصف الاخر لأغنى 60% من الأسر. [3]

الشكل رقم (1-1): خريطة البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية في 2017

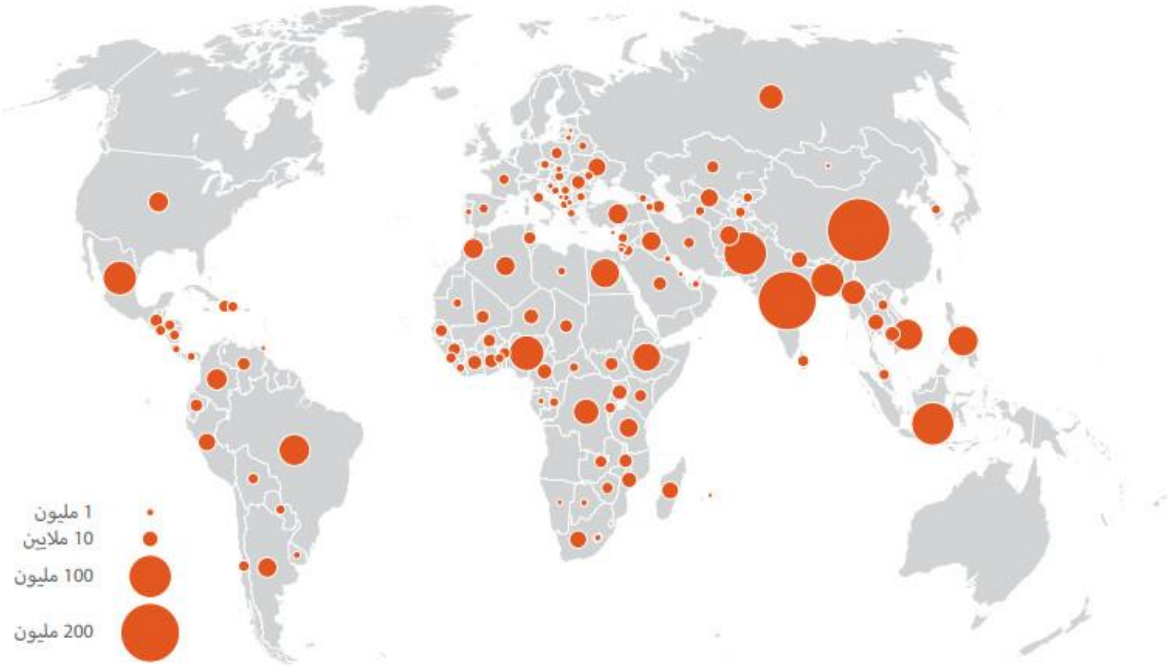

المصدر: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017 ، ص 5

و المستوى التعليمي للبالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية يكون منخفضا على الأرجح، ففي العالم النامي، لم يحصل نحو نصف مجموع البالغين على التعليم الابتدائي . أو أقل، و تقترب النسبة من الثلثين بين البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية، فيما حصل أكثر من ثلثهم بقليل على التعليم الثانوي و ما بعد الثانوي،

يقل احتمال عدم امتلاك حسابات مصرفية بين من هم ضمن القوى العاملة النشطة، و رغم أن نحو 37% من مجموع البالغين في العالم النامي خارج قوة العمل، فان 47% من البالغين الذين لا يملكون حسابات

[3] تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي – 2017 – ص 4

مصرفية هم خارج قوة العمل كذلك، و من بين هؤلاء، يكون احتمال وجود النساء خارج قوة العمل أكبر مقارنة بالرجال.[4]

ب- الشمول المالي الرقمي:

يشير مصطلح الشمول المالي الرقمي الى القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية و استخدامها من قبل السكان غير المشمولين ماليا، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، و تقدم بطريقة مسؤولة و مستدامة و بكلفة مقبولة ضمن اطار تشريعي و قانوني ملائم، كما يجب أن تمتثل تلك الخدمات المالية الرقمية للمتطلبات التنظيمية المعمول بها، بما يشمل مكافحة غسيل الأموال، و تمويل الإرهاب، و حماية المستهلك، و الأمن السيبراني، و حماية الخصوصية.

يمكن الشمول المالي الرقمي من تقليل الاعتماد على طرق التمويل و الخدمات المالية التقليدية، كما أنه يغطي نطاقا جغرافيا أوسع، بما يساعد على تقديم الخدمات المالية بصورة أسرع و أكثر كفاءة، و بتكلفة منخفضة، بالتالي يزيد من فرص النفاذ الى التمويل من خلال تغطية الخدمات و المنتجات المالية لاحتياجات الفئات غير المشمولة ماليا.

من جانب اخر، يساعد الشمول المالي الرقمي الحكومات على ضمان وصول مدفوعات الضمان الاجتماعي للمستفيدين، و هو ما تظهر أهميته بشكل خاص في الظروف الاستثنائية، كتلك التي شهدها العالم بسبب جائحة كوفيد – 19. جدير بالذكر ان الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي الرقمي تساعد كذلك على تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة لا سيما تلك المتعلقة بخفض الفقر و دعم النمو الاقتصادي و خلق فرص العمل و تمكين المرأة. [5]

ج- التثقيف المالي:

التثقيف المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا الأفراد يمكن أن يضيف تأثير حقيقي لقدراتهم في استخدام الخدمات المالية بحكمة.

فنقص الوصول للخدمات المالية هي مشكلة تلمس الفئات المحرومة في المجتمع، عادة لا تكون هذه الفئات محرومة من الناحية الاقتصادية فقط و لكن أيضا من النواحي الاجتماعية بما فيها التعليم و الثقافة.

[4] تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي – 2017 – ص ص 4 – 5

[5] صندوق النقد العربي – الشمول المالي الرقمي – موجز سياسات : العدد السابع عشر - ديسمبر 2020

بدون معرفة و ثقافة كافية بالجانب المالي قد لا تتمكن الفئات المقصودة بالشمول المالي من الاستفادة و تحسين مستواها المعيشي، كما سيشكل الامر صعوبة على السلطات من تنفيذ سياسات مالية ترفع من مستوى الشمول المالي.[6]

و عرفت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية التثقيف المالي بانه العملية التي يقوم من خلالها المستهلكون و المستثمرون الماليون بتحسين ادراكهم للمنتجات المالية و المفاهيم و المخاطر المالية و ذلك من خلال المعلومات و الارشادات، و تطوير المهارات و الثقة ليصبحوا أكثر وعيا بالمخاطر و الفرص المالية و اتخاذ قرارات مدروسة و معرفة الى أين يذهبون للحصول على مساعدة و ذلك لاتخاذ قرارات فعالة لتحسين أوضاعهم المالية. و عليه، فان التثقيف المالي هو مزيج من الوعي و المعرفة و المهارات و المواقف و القيم و السلوك الضروري لاتخاذ قرارات مالية سلمية و ذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد.

و يعد الثقافة المالية هي العملية التي يتم من خلالها توفير المواد اللازمة للأفراد للوصول الى الثقافة او المعرفة المالية، أي أن الثقافة المالية هي نتيجة تابعة لعملية التعليم العالي، و قد تعاظمت أهمية التثقيف المالي بعد الازمة المالية العالمية عام 2008، حيث أظهرت هذه الأزمة عواقب عدم وجود ثقافة مالية لدى غالبية المتعاملين مع المصارف و المؤسسات المالية، الأمر الذي دفع الكثير من الحكومات و المصارف المركزية حول العالم الى وضع استراتيجيات قومية للتثقيف المالي.[7]

المطلب الثاني: أهمية الشمول المالي و أهدافه

1- أهمية الشمول المالي:

لقد أصبح الشمول المالي حجر أساس في تحقيق التنمية الاقتصادية، نظرا لأهميته الاقتصادية و المتمثلة في:

- يعتبر الشمول المالي شرط أساسي للحفاظ على نمو اقتصادي عادل، بحيث أنه يمنح للفقراء فرص للقيام بعمليات الادخار و الاستثمار، و المساعدة على تأمين أنفسهم ضد صدمات الدخل و تجهيزهم لمواجهة حالات الطوارئ مثل المرض أو الوفاة في الأسرة أو فقدان الوظيفة؛[8]

[6] Naoyuki Yoshino – Financial System Stability, Regulation, and Financial Inclusion – ABD Institute Series on Development Economics – Japan – 2015 - pp 69 – 70

[7] اتحاد المصارف المالية – الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي – إدارة البحوث و الدراسات – أكتوبر 2017 – ص 16

[8] Abdelrahman Elzahi Saaid Ali , Khalifa Mohamed Ali, Muhhamad Khaleequzzaman – Enhancing Financial Inclusion through Islamic Finance – Springer nature Switzerland AG – Switzerland – 2020 – P 15

- يتمتع الأفراد في ظل الشمول المالي بوصول أكبر و أكثر مرونة للخدمات المالية؛
- يمكن البنوك من تنويع قاعدة عملائها و منتجاتها و خدماتها المقدمة؛ [9]
- يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء و محدودي الدخل مع ايلاء اهتمام خاص للمرأة، و الوصول الى الأفراد و المشاريع الصغيرة و المتوسطة؛
- تحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي و بالتالي خفض معدلات الفقر، و تحسين توزيع الدخل، و رفع مستوى المعيشة؛
- توفير الخدمات المالية بطرق سهلة و بسيطة و بأقل التكاليف (مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول)؛
- و قد أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي (مثال: اتاحة التمويل للشركات الصغيرة و المتوسطة يعمل على دعم النمو الاقتصادي). [10]

الشكل رقم (1-2): تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي

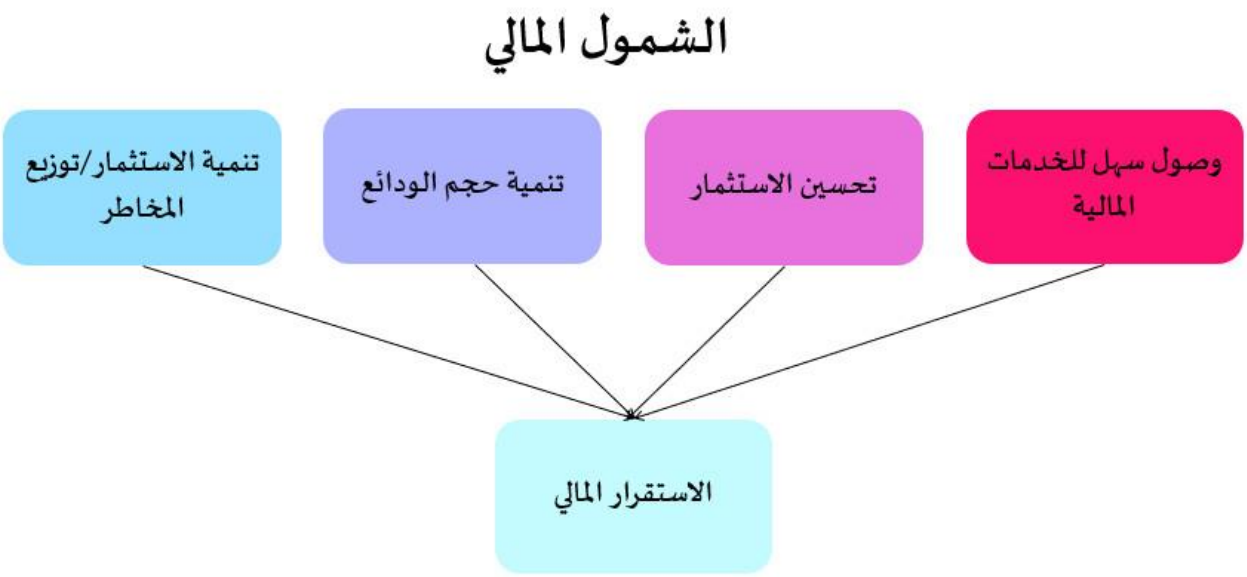

المصدر: من اعداد الطالبتين

2- أهداف الشمول المالي:

نظرا لأهمية الشمول المالي فقد تم تحديده كعامل أساسي في تحقيق سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، و قد تمثلت في:

[9] برنامج الأمم المتحدة للبيئة – الشمول المالي و وضع أهداف الصحة المالية – الدليل التوجيهي للبنوك – ص 5

[10] البنك المركزي المصري – الشمول المالي – النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي – ص 2

- الهدف 1: القضاء على الفقر
- الهدف 2: القضاء التام على الجوع
- الهدف 3: الصحة الجيدة و الرفاه
- الهدف 5: المساواة بين الجنسين
- الهدف 8: العمل اللائق و نمو الاقتصاد
- الهدف 9: الصناعة و الابتكار و الهياكل الأساسية
- الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة [11]

و كذا يهدف الشمول المالي الى :

- الاستفادة من ابتكارات التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات المالية و المصرفية؛
- تعزيز وصول الخدمات و المنتجات المالية و المصرفية بتكلفة معقولة و بشكل عادل و شفاف الى العملاء؛
- دعم القدرة التنافسية للبنوك التجارية و الحفاظ على قاعدة العملاء الحالية للبنوك؛
- توسيع قاعدة العملاء من فئات المجتمع المهمشة و صغار العملاء و المنشآت الصغيرة و المتوسطة بما ينتج عنه توزيع أمثل للمخاطر على كافة فئات العملاء؛
- تحسين معدلات الأداء المصرفي (السيولة، الربحية و جودة الأصول و كفاية رأس المال)؛
- ضمان تحقيق الاستقرار المالي على مستوى البنك و القطاع المصرفي ككل؛
- الحد من مخاطر استخدام منتجات و خدمات مالية متداولة خارج النطاق الرسمي. [12]

المطلب الثالث: تطبيق الشمول المالي : المتطلبات و المبادئ و المعوقات

1- متطلبات تحقيق الشمول المالي:

يحتاج التحول الى مجتمع غير نقدي الى تضافر الجهود على مستوى المجتمع من أجل تذليل العقبات التي تحول دون ذلك، حيث يؤدي هذا التحول الى تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم خيارات للتحصيل و السداد تتسم بالكفاءة و التنوع و المرونة، و لضمان تحقيق ذلك لابد من المتابعة المستمرة و قياس ما تم و مقارنته بما

[11] Lien luu , Jonquil Lowe – OP.Cit- P 174

[12] عبد العظيم عماد الدين مصطفى الشقنقيري – أثر الشمول المالي على مخاطر التشغيل (دراسة ميدانية) – المجلة العلمية للبحوث التجارية – المجلد 41 – العدد الثاني – مصر – أبريل 2021 – ص 90

يجب أن يكون، حيث ان الواقع العملي قد يوضح أن نسبة التوسع في تطبيق الشمول المالي مقارنة بنسبة الزيادة السكانية و نسبة التطور التكنولوجي، قد تعتبر نسبة انجاز غير مرتفعة مما يستلزم تضافر جهود المجتمع ككل من أجل تبني الشمول المالي، و تتضمن المتطلبات الرئيسية للشمول المالي ما يلي:

1- دراسة السوق المصرفي دراسة جيدة و متجددة لمعرفة مدى جدوى الخدمات المصرفية الموجودة حاليا، و مدى تناسبها مع فئات المجتمع؛

2- دراسة مطالب و احتياجات السوق من خدمات مصرفية لتحقيقها على أرض الواقع؛

3- العمل على اطلاق خدمات جديدة تغطي كافة الاحتياجات المصرفية لكافة فئات المجتمع؛

4- متابعة العملاء و مدى رضاهم عن الخدمات المتاحة، و توفير كل المعلومات التي يحتاجونها عن حساباتهم؛

5- توفير الخدمات الاستشارية للعملاء و مساعدتهم في اختيار الخدمات الأكثر ملائمة لهم و التي تساعد على إدارة أموالهم بطريقة سليمة؛

6- العمل على تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة مما يكسب ثقة العملاء بالخدمات المقدمة.[13]

2- مبادئ الشمول المالي:

حدد مجموعة العشرين (G20) من خلال الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) في 2010 تسعة مبادئ للشمول المالي و تتمثل هذه المبادئ في :

- **المبدأ الأول: القيادة** **Leadership**

"سعي و التزام من طرف الحكومة بالشمول المالي للمساعدة في التخفيف من الفقر"

أثبتت التجارب من مختلف العالم أن امساك الحكومة بزمام القيادة و الالتزام هو شرط أساسي لرفع مستوى الشمول المالي، و في حالة النجاح في رفع مستوى الشمول المالي فان ذلك يترجم الى انخفاض في معدلات الفقر.[14]

[13] اية عادل محمود – أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك – مجلة الدراسات المالية و التجارية – المجلد 31 – العدد الثالث – مصر – ديسمبر 2021 – ص 380

[14] Global Partnership for Financial Inclusion – G20 Principles For Innovative Financial Inclusion – 2010 – p 2

حققت أفضل النتائج عندما تم اعتماد الشمول المالي كجزء لا يتجزأ من نمو القطاع المالي و استراتيجيات التنمية. من الناحية العملية، الحكومات التي نجحت في رفع مستوى الشمول المالي قد أبدت دور قيادي في كل أو بعض ما يلي:

- معالجة السياسات و المشاكل التنظيمية المتعلقة بالابتكار و حماية المستهلك و أنظمة الدفع، و تيسير النهج الجديدة، و التأكد من أن التنظيم المفرط لا يؤدي الى خلق النمو.
- اعتماد نهج تعاوني للشمول المالي يشترك فيه جميع القطاعات، بما في ذلك القطاع الخاص و سلطات التحقيق.
- دعم التعليم المالي و تطوير أنظمة الدفع و البنى التحتية.
- جمع البيانات من أجل تطبيق سياسات ملائمة و التي بدورها تحافظ سلامة و أمن النظام.
- **المبدأ الثاني: التنوع** **Diversity**

" اتباع السياسة التي تعزز المنافسة و توفر وصول دائم لمجموعة واسعة و متنوعة من الخدمات بأسعار معقولة (الادخار، الائتمان، المدفوعات، التحويلات، و التأمين) بالإضافة الى تنوع مقدمي الخدمات " .

من المتعارف عليه أن المنافسة في السوق ينتج عنها خدمات مرتفعة القيمة، و مجموعة من الاختيارات و الفرص للعملاء، و الخدمات المالية ليست استثناء، لكن عندما يتعلق الأمر بالوصول للفئات المهمشة ماليا، فانه يجب تقديم خدمات مختلفة بعيدا عن الطرق التقليدية من اجل الوصول الى قاعدة عملاء أوسع.

بالنسبة للحكومات، هذا يعني أن هناك دورا هاما تلعبه في تيسير تطوير أنظمة السوق، من خلال ادراج جميع الأطراف من البنوك التقليدية، الى شركات الاتصالات و مؤسسات التمويل الأصغر الى العملاء أنفسهم، و التي تشجع على تطوير مجموعة واسعة من الخدمات المالية الدائمة و الآمنة و ميسورة التكلفة، مثل الادخار، الائتمان، الدفع و التحويلات.

- **المبدأ الثالث: الابتكار** **Innovation**

"تعزيز الابتكار التكنولوجي لتوسيع الوصول الى النظام المالي و استخدامه، بما ذلك معالجة نقاط الضعف في البنية التحتية."

العديد من اكثر الطرق فعالية لرفع مستوى الشمول المالي استندت الى تطبيق التقنيات الجديدة، مثل الهواتف المحمولة، أو ادخال ترتيبات مؤسساتية جديدة، مثل وكالات البنوك.[15]

[15] Global Partnership for Financial Inclusion – OP.Cit – pp 2 – 3

يسمح ذلك بالإيصال السريع للخدمات الى الفئات السكانية المستبعدة، مع تقليل تكاليف تقديم الخدمات في نفس الوقت، عل سبيل المثال: يشير النمو العالمي الهائل في استخدام الهاتف المحمول أن الخدمات المالية المقدمة من خلال شبكات الهاتف المحمول يمكن تقديمها بشكل فعال من حيث التكلفة الى عدد كبير من السكان.

- **المبدأ الرابع: الحماية** **Protection**

" تشجيع اتباع نهج شامل لحماية المستهلك يعترف بأدوار الحكومة و مقدمي الخدمات و المستهلكين."

يجلب الابتكار، دخول مقدمي خدمات جدد للسوق، و وجود مستهلكين عديمي الخبرة مخاطر جديدة كالاحتيال و إساءة استخدام الخدمات، فضلا عن احتمال حدوث أخطاء تقنية و بشرية، و بالتالي فان البنية التحتية العادلة و الشفافة لحماية المستهلك هي جزء هام في تطبيق الشمول المالي.

لتوفير الحماية و تعزيز الثقة في الخدمات الجديدة و المبتكرة، يجب على الحكومات و الهيئات التنظيمية و المشرفين تحمل المسؤولية عن:

- وضع القوانين التي تعزز الشفافية في التسعير و الخدمات؛
- انشاء آلية لتسوية المنازعات للمستهلكين؛
- تحديد سلطة مناسبة لفرض هذه الوقاية.

- **المبدأ الخامس: التمكين** **Empowerment**

" تنمية الثقافة المالية و القدرة المالية "

من أجل أن يحقق المستهلكين أقصى استفادة من الخدمات المالية الجديدة لا بد من أن يتوفر لديهم:

- الثقافة المالية – القدرة على فهم المعلومات الأساسية حول المنتجات و الخدمات المالية.
- القدرة المالية – القدرة على تطبيق ما اكتسبوه من معلومات من أجل اتخاذ قرارات مالية صحيحة.
- آليات لحل المشاكل – القدرة على حل النزاعات و المشاكل الممكن التعرض لها أثناء استخدام الخدمات المالية من خلال آلية آمنة و معترف بها.[16]

المبدأ السادس: التعاون **Cooperation**

[16] Global Partnership for Financial Inclusion – OP.Cit – pp 3- 4

خلق بيئة مؤسسية ذات خطوط واضحة للمساءلة و التنسيق داخل الحكومة، و كذلك تشجيع الشراكات و الاستشارات المباشرة عبر الحكومة و الشركات و أصحاب المصلحة الأخرى.

تتمثل طبيعة الخدمات المالية المبتكرة و قنوات الايصال الجديدة في أنها تشمل العديد من المؤسسات العامة و الوكالات التنظيمية، و كذلك مجموعة من منظمات القطاع الخاص المختلفة. و رغم تواجد رغبة مفهومة في توفير سياسة ملائمة عبر سلطة القيمة، فان ذلك يحتاج الى التنسيق عبر مختلف المؤسسات المعنية لتجنب النهج المتضاربة أو غير المتناسقة، و لتحقيق هذا التنسيق و زيادة الشراكة العالمية، حددت الدول التي نجحت في زيادة الشمول المالي وكالة للتنسيق من الوكالات الحكومية و إدارة العملية التجارية مع أصحاب المصلحة.

- **المبدأ السابع: المعرفة** **Knowledge**

" استخدام البيانات لوضع سياسات مناسبة، قياس التقدم، و اعتماد منهج الاختبار و التعلم من قبل الأجهزة المنظمة و مقدمي الخدمات ".

كما هو الحال في مجال صنع السياسات، البيانات المناسبة و الموثوق فيها ضرورية لدعم تصميم سياسة الشمول المالي و رصد و قياس أثر السياسات على مر الزمن.

و يوجد حاليا عدد قليل من البلدان التي تمتلك بيانات كافية عن الشمول المالي، إضافة الى سعي العديد من الحكومات الي تحسين البيانات المتاحة.

- **المبدأ الثامن: التناسب** **Proportionality**

"بناء سياسة و اطار تنظيمي يتناسب مع المخاطر التي تنطوي عليها مثل هذه المنتجات و الخدمات المبتكرة، و يستند ذلك الى فهم الثغرات و الحوافز في التنظيم الحالي."

أي ابتكار ينطوي على مخاطر، يتمثل التحدي في إنشاء إطار تنظيمي قوي بما يكفي لحماية النظام المالي و المؤسسات المالية من تلك المخاطر، لكن ليس بالشدة التي تقف عقبة في دخول مقدمي الخدمات الى السوق.[17]

- **المبدأ التاسع: إطار العمل** **Framework**

" الأخذ بعين الاعتبار الاطار التنظيمي الذي يعكس المعايير الدولية، و الظروف الوطنية و يدعم التنافس من خلال: نظام مناسب و مرن قائن على مكافحة غسل الأموال و مكافحة تمويل الإرهاب Riskbased)

[17] Global Partnership for Financial Inclusion – OP.Cit – pp 4 – 5

(AML/CFT، شروط استخدام الوكالات كواجهة للعملاء، وضع نظام تنظيمي واضح للقيمة المخزنة الكترونيا، و حوافز السوق لتحقيق الأهداف طويلة الأجل."

يجمع المبدأ 9 العديد من المبادئ السابقة لتلخيص المكونات الرئيسية لإطار تنظيمي فعال للإدماج المالي المبتكر، تتمثل إحدى القضايا الرئيسية في كيفية معالجة المخاطر دون خنق للخدمات المبتكرة، و تتولى المعايير المالية الدولية الاطار الأساسي، و مع ذلك، فهي واسعة جدا و مصممة لتكون مرنة في تطبيقها و بالتالي، ليس من الواضح دائما كيفية تطبيق هذه المعايير على خدمات الشمول المالي المبتكرة. يعمل واضعو المعايير المالية الدولية على توفير المزيد من الوضوح و سد أي ثغرات.

تظهر التجربة أن زيادة الادماج في الواقع غالبا ما تؤدي الى تحسين الامتثال للمعايير الدولية: لقد تم تقديم توصيات مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب على وجه الخصوص بشكل أفضل من قبل قطاع مالي أكثر شمولا يوفر قدرة متزايدة على تتبع المعاملات و مراقبتها.[18]

3- **معوقات تطبيق الشمول المالي:**

يقف في وجه تطبيق الشمول المالي مجموعة من المعوقات و العقبات، نذكر منها ما يلي:

- تدني مستويات الدخول الفردية؛
- الاختلال و عدم العدالة في توزيع الدخل القومي؛
- ارتفاع معدلات الفقر؛
- ارتفاع معدلات البطالة؛
- ارتفاع معدلات التضخم؛
- زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي؛
- ضعف مؤشر الكثافة المصرفية؛
- ضعف الوعي و الثقافة المصرفية.[19]

المبحث الثاني: دور البنوك في تحقيق الشمول المالي

تعتبر البنوك هي الدعامة الأساسية لأي اقتصاد حديث، و المقدم الأول للخدمات المالية، و الواجهة الأولى التي يقصدها كل من الأفراد و المؤسسات من أجل الحصول على مختلف المنتجات و الخدمات المالية من قروض

[18] Global Partnership for Financial Inclusion – OP.Cit – p5

[19] حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر – آلية تعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات و المعوقات – المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة – المجلد 50 – العدد الأول – مصر – أبريل 2020 – ص ص 495 – 499

و ودائع و غيرها، و تترأس هذه المنظومة البنكية البنك المركزي الذي لا تقل أهمية دوره عن أي دور تقوم تلعبه المؤسسات المالية التجارية في رفع مستوى الشمول المالي،

المطلب الأول: البنوك و أهميتها في النظام المالي و الاقتصادي

البنك هو مؤسسة مالية تعنى بمنح القروض و استقبال الودائع. تأخذ البنوك الودائع من العملاء مقابل فوائد، تم يستعمل البنك معظم هذه الودائع لمنح مجموعة متنوعة من القروض، و الفرق بين معدلات الفائدة الممنوحة و الودائع المستقبلة من القروض تمثل ربح البنك.

البنوك أيضا تلعب دور كبير في توفير الموارد المالية للشركات التي ترغب في الاستثمار و التوسع. هذه القروض و الاستثمارات مهمة لتمكين النمو الاقتصادي.[20]

الشكل رقم(1-3): الغرض من البنوك

المصدر : موقع Economic Help

و تقدم البنوك العديد من الخدمات الشخصية لعملائها، مثل: الاحتفاظ بالثروات و الأوراق المالية في خزائن خاصة، و إعطاء خطابات الضمان و دفع أقساط التأمين، و تحويل المرتبات ، الى غير ذلك من الخدمات التي تختلف باختلاف البيئة و العرف و الوعي المصرفي.

[20] Tejvan Pettinger – Purpose of Banks – Economic Help – View date : 20/05/2022 at 19:18 PM - https://www.economicshelp.org/blog/glossary/banks/

على أن أهمية البنوك من الناحية الاقتصادية في المجتمع تفوق مزايا هذه الخدمات الفردية، فالأمر الذي لا شك فيه هو أن الجهاز المصرفي ذا كفاءة عالية يعتبر من أهم العناصر التي تساعد على ازدهار النشاط الاقتصادي، و بالإضافة الى ما تقدم نشمل مزايا الجهاز المصرفي السليم في النقاط التالية:

- خلق البنوك للنقود الائتمانية يعني أنها تخلق بديلا للنقود المعدنية و في هذا اقتصاد في الجهد و الوقت .
- البنوك تساعد على سهولة تنقل رأس المال حيث تعمل على التقريب بين المقرض و المقترض و ذلك بأقل تكلفة ممكنة .
- البنوك تعتبر من أهم العناصر التي تشجع الأفراد على الادخار و محاربة الاكتناز، و ذلك هن طريق خلق الوعي المصرفي و الوعي الادخاري لدى الأفراد .
- تشجيع البنوك لعادة الادخار تعتبر ذات فائدة اقتصادية للمجتمع و خاصة المجتمعات النامية التي تفتقر لعنصر رأس المال، فتجميع المدخرات بواسطة البنوك يمكن من تحقيق تجميع رؤوس الأموال و التي بدرورها ستتحول إلى طاقات استثمارية تخدم التنمية الاقتصادية .[21]

المطلب الثاني: دور البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي

تعتبر الدراسة المتعلقة بالشمول المالي بالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع، نظرا لأن نتائج الاستبعاد المالي ضارة جدا. و تعتبر البنوك أهم مقدم للخدمات المالية مما يمنحها دور كبير في تعزيز الشمول المالي، و نقوم بذكر دور البنوك و أهميتها في تعزيز الشمول المالي من خلال ذكر دور و أهمية الخدمات و المنتجات التي تقوم بتوفيرها و ذلك من خلال:

- **الفروع البنكية :**

فروع البنوك هي الواجهة الرئيسية بين العامة و البنوك، و بالتالي تلعب دورا مهما في الواسطة المالية، بدون وجود الفروع في كل مكان لا يمكن أن يكون هناك وصول للخدمات المصرفية. تتمثل أفضل طريقة لضمان شمول مالي أفضل في التوسع في شبكات الخدمات المصرفية و إزالة مختلف العقبات التي تحول دون وصول الأشخاص الذين يعانون من فقر إلى الخدمات المالية من البنوك.[22]

- **أجهزة الصرف الآلي:**

[21] إبراهيم المصري – الاقتصاد النقدي " النقود – البنوك – البازل " – الطبعة الأولى – جمهورية مصر العربية القاهرة – دار الحكمة للطباعة و النشر و التوزيع – 2014 – ص ص 99 – 100

[22] Sudarshan Maity, Tarak Nath sahu – Financial Inclusion and The Role of Banking System – Springer Nature Singapore Pte Ltd – Singapore – 2022 – p 154

أصبحت أجهزة الصرف الآلي جزءا أساسيا و هاما من الخدمات المصرفية، حيث تمكن العميل من اجراء العديد من المعاملات المصرفية بطريقة ذاتية آلية دون الحاجة لزيارة فرع البنك التابع له، فهو يقوم بسحب الأموال، و ايداعها، و تحويلها، و دفع الفواتير و اجراء العديد من المعاملات الأخرى التي توفر من وقته و جهده و ماله. و لذا أصبحت البنوك ملزمة بجودة و عدد أجهزة الصرف الآلي و تطوير الخدمات المصرفية و توفيرها بين طبقات المجتمع المختلفة. [23]

- **أنظمة الدفع الإلكتروني:**

مع التقدم في مجال الاتصالات السلكية و اللاسلكية، تحل أنظمة الدفع الالكتروني بسرعة محل طرق الدفع التقليدية التي تنطوي على الاتصال الشخصي بين المشترين و البائعين. و تقدم أنظمة الدفع الالكتروني عددا من الفوائد لكل من الأفراد و الشركات.

- **مجموعة متنوعة من الخيارات:**

تسمح أنظمة الدفع الإلكترونية للمؤسسات المالية والشركات والحكومة بتقديم مجموعة متنوعة من خيارات الدفع لعملائها. تشمل هذه الأنظمة ماكينات الصرف الآلي وبطاقات الخصم وبطاقات الائتمان والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ودفع الفواتير عبر الهاتف. تعتمد أنظمة مدفوعات الأعمال التقليدية بشكل أساسي على عدد محدود من منافذ الأعمال الموجودة في مواقع مختلفة. هذا يحد من تغطية العميل ، ومع ذلك - من خلال خدمات الإنترنت - تتوفر الأنظمة التي تعتمد على الدفع الإلكتروني لعدد كبير من العملاء.[24]

- **الموثوقية:**

يؤدي استخدام المدفوعات الإلكترونية إلى إلغاء استخدام صياغة الشيكات وإرسال النقد والفواتير لكل من الشركات والعملاء. يتيح ذلك تنفيذ المعاملات بشكل أسرع - على سبيل المثال ، ليس عليك الانتظار لمدة 30 يومًا المطلوبة في معاملات الفواتير. تسمح بطاقات الائتمان أيضًا للعملاء بالمشاركة في المعاملات دون نقد فوري.

- **الحماية:**

تشتمل أنظمة الدفع التقليدية بشكل أساسي على إرسال العملاء لمعلوماتهم السرية عبر البريد أو زيارة موقع المعاملة فعليًا. قدم هذا عددًا من المخاطر الأمنية - على سبيل المثال ، قد يضيع بريدك أو يقع في

[23] حسام محمد رياض – دور جودة خدمات ماكينة الصراف الآلي في التزام العميل – المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة – المجلد 51 – العدد 04 – ديسمبر 2021 – ص ص 369 – 370

[24] Alexa Josphine – What is the Importance of E-Payment Systems ? – Pocket Sense – November 17, 2018 – View Date : 22/05/2022 at 22:01 PM - https://pocketsense.com/importance-epayment-systems-8612622.html

الأيدي الخطأ. بالإضافة إلى ذلك ، تعتبر الأماكن التي تتم فيها المعاملات المالية أهدافًا للهجمات الإجرامية. تقدم أنظمة الدفع الإلكتروني خدمات مشفرة تحمي معلومات العملاء الخاصة أثناء الإرسال .[25]

- **الحسابات المصرفية:**

تعتبر الحسابات المصرفية أهم منتج تقدمه البنوك. يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم- المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

أن تكون قادرا على الوصول إلى حساب المعاملات هو الخطوة الأولى للشمول المالي بشكل أوسع لأن حساب المعاملات يسمح للناس بادخار المال، وإرسال المدفوعات واستلامها. يمكن أيضا أن يكون حساب المعاملات بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى، وهذا هو السبب في أن ضمان وصول الأشخاص في جميع أنحاء العالم إلى حساب المعاملات هو محور مبادرة مجموعة البنك الدولي للشمول المالي.

ويسهّل توفير الخدمات المالية أمور الحياة اليومية، ويساعد العائلات والشركات على التخطيط لكل شيء من الأهداف طويلة الأجل إلى حالات الطوارئ غير المتوقعة. وبوصفهم أصحاب حسابات، فمن المرجح أن يستخدم الناس خدمات مالية أخرى، مثل الائتمان والتأمين ، لبدء الأعمال التجارية وتوسيعها، والاستثمار في التعليم أو الصحة، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية، وهو ما يمكن أن يحسن حياتهم بشكل عام[26].

كما و قد ساعدت التكنولوجيا المالية الرقمية، ولاسيما انتشار الهواتف المحمولة على مستوى العالم، في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية بالنسبة للسكان الذين يصعب الوصول إليهم والشركات الصغيرة بتكلفة ومخاطر منخفضة:

- الهويات الرقمية جعلت مسألة فتح حساب أسهل من أي وقت مضى
- رقمنة المدفوعات النقدية هو إدخال المزيد من الناس على حسابات المعاملات
- الخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة توفر وصولا مناسبا حتى للمناطق النائية
- زيادة إتاحة بيانات العملاء تسمح لمقدمي الخدمات بتصميم المنتجات المالية الرقمية التي تلائم على نحو أفضل احتياجات الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية[27]

[25] Alexa Josphine – What is the Importance of E-Payment Systems ? – Pocket Sense – November 17, 2018 – View Date : 22/05/2022 at 22:01 PM - https://pocketsense.com/importance-epayment-systems-8612622.html

[26] البنك الدولي– الشمول المالي –الموقع الرسمي للبنك الدولي – تاريخ : 2022/05/23 على 18:30 - https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#4

[27] البنك الدولي – الشمول المالي – الموقع الرسمي للبنك الدولي – تاريخ : 2022/05/23 على 18:30 - https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#4

المطلب الثالث: دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي

شهدت البنوك المركزية تطور كبير في وظائفها وأهدافها خلال العقود الأخيرة، لتضطلع بأدوار كبيرة وشاملة خاصة بعد الأزمات المالية التي شهدتها اقتصاديات الدول، حيث تعدت أهدافها من الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي للدول، إلى تعزيز فرص الحصول على الخدمات مالية بشكل عادل ومتساوي بين شرائح المجتمع المختلفة وبأقل التكاليف .

- **آليات ومبادرات البنوك المركزية لتعزيز الشمول المالي**

تلعب البنوك المركزية دورا مهما في تحديد الآليات والسياسات التي من شأنها أن تساعد على توسيع نطاق الخدمات المالية والمصرفية، وتمكين الفئات المستبعدة من الاستفادة من خدمات الادخار والاقتراض والتأمين وتحويل الأموال، ولهذا تطرقنا في هذا العنصر إلى دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي بصفتها سلطة إشرافية ورقابية وكمنسق لسياسات القطاع المالي والمصرفي وبنك البنوك ومستشار الحكومة في السياسة النقدية.

- **دور البنوك المركزية كسلطة إشر افية ورقابية**

يمكن حصر أهم القضايا التي يتعين على البنوك المركزية التعامل معها للمساهمة في تعزيز الشمول المالي وذلك في إطار دورها كسلطات اشرافية ورقابية في خمسة جوانب تشمل ما يلي :

• مسائل استخدام طرف ثالث للقيام بالمعاملات المالية والنقدية بما في ذلك فتح الحسابات.

• قضايا التعامل مع متطلبات مكافحة غسيل الأموال، على صعيد تقديم هذه الخدمات عبر طرف ثالث ولفئات محدودة الدخل .

• التعامل مع مقدمي خدمات الدفع ومصدري النقود الإلكترونية، من غير المؤسسات المصرفية .

• مسائل وتحديات توفير الحماية للعملاء، في ظل استخدام أطراف ثالثة من جهة واستخدام التقنيات الحديثة من جهة أخرى .

• الاحتياجات القانونية لنظم الدفع والتسوية في هذا الشأن .[28]

- **دور البنوك المركزية كمنسق للقطاع المالي والمصرفي**

تتمثل الجوانب الأساسية لدور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي كمنسق لسياسات القطاع المالي والمصرفي فيما يلي :

[28] كمال طهير – دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي (دراسة حالة البنك المركزي الأردني) – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات تيل شهادة ماستر أكاديمي – تخصص اقتصاد نقدي و بنكي – قسم العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي – 2021/2020 – ص 28

• رعاية وتوجيه إعداد استراتيجية الشمول المالي، وتحديدا من خلال جمع البيانات والتحليلات عن أوضاع الشمول المالي سواء البيانات حول جانب العرض (انتشار المؤسسات المالية وتوفر الخدمات)أو حول جانب الطلب (احتياجات ونوعية الخدمات المطلوبة من الأفراد والمؤسسات) ، وأظهر تحليل البنك الدولي الذي شمل 65 بلدا سنة 2017 ،أن البنوك المركزية تتولى زمام القيادة في استراتيجيات الشمول المالي بنسبة 81 % خاصة عندما يكون البنك المركزي جهة الرقابة المتكاملة على القطاع المصرفي .

• التنسيق مع الهيئات أو الجهات الاشرافية التي تشرف على شركات الاتصالات وشبكات الهاتف المحمول، حيث باتت تمثل عنصر حيويا في توسيع وانتشار الخدمات المالية والوصول إليها .

• التنسيق مع الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية بقضايا الشمول المالي، ويأتي ذلك بالنظر لكون أن أغلب الهيئات الدولية الفاعلة في هذه المسائل على ارتباط وثيق بالبنوك المركزية

حيث تضمنت التعديلات الأخيرة للجنة بازل 3 سنة 2010 ،إرشادات للرقابة على المنتجات والابتكارات من الخدمات المالية والمصرفية، وقد عززت اللجنة الدولية لنظم الدفع والتسوية اهتماماتها بقضايا تطوير أنظمة الدفع الصغيرة، كما أصدرت المجموعة الدولية لمكافحة غسيل الأموال مبادئ جديدة تتعلق بقضايا التعامل مع مكافحة غسيل الأموال على صعيد الشمول المالي .

- **وضع القواعد والتشريعات المشجعة للشمول المالي**

باعتبار أن البنوك المركزية السلطة النقدية الوحيدة التي يمكن لها أن تضع القوانين والتشريعات المتعلقة بالجهاز المصرفي، هذا الامتياز يمكنها من زيادة مساحة الشمول المالي من خلال سن لوائح وتشريعات تشجع إنشاء شركات متخصصة لتقديم الخدمات أو تمكين الشركات القائمة للتحول إلى مؤسسات خاضعة للتنظيم، والسماح لها بتوسيع نطاق أعمالها بزيادة رأس المال أو تلقي ودائع بالنسبة لتلك المؤسسات التي تفي بمعايير تحوطية محددة، والموافقة على قنوات توزيع بديلة للخدمات المالية مثل وكلاء الخدمات المصرفية باستخدام الهاتف المحمول أو دون فروع بنكية .

تشجيع البنوك لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

يمكن للبنوك المركزية أن تقوم بإعفاء البنوك التي تمنح قروض وتسهيلات ائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من نسبة الاحتياطي القانوني البالغة 10 % وذلك في حدود ما تم منحه منها اعتبارا من العام المقبل لتشجيع البنوك على منح الائتمان لتلك الشركات والمنشآت، ويسري التمويل الممنوح لتلك الشركات والمؤسسات وفقا لمحددات متعلقة بحجم الأعمال أو المبيعات السنوية لهذه المشروعات ورأسمالها المدفوع .[29]

- **تسهيل الولوج إلى الخدمات البنكية وتخفيض سعرها**

[29] كمال طهير – مرجع سابق – ص 28

وفقا للقوانين والتشريعات المنظمة للنشاط المصرفي والبنكي، فإنها تخول لكل شخص الحق في فتح حساب بنكي في دولته، ونظرا لما تتمتع به البنوك المركزية من سلطة الرقابة و الإشراف على نشاط البنوك، بادرت العديد منها إلى إصدار تعليمات تلزم البنوك بفتح حسابات بنكية بالمجان ودون دفع مسبق، والهدف هو توفير خدمة بنكية للجميع، وجذب الفئات المستبعدة إلى القنوات الرسمية .

- **تسهيل حل النزاعات بين مؤسسات الائتمان وعملائها**

بادرت العديد من البنوك على مستوى العالم، إلى إنشاء أقسام خاصة على مستوى إدارة البنوك المركزية، تتكفل بالنظر في الشكاوى والعرائض التي يقدمها الأشخاص والمؤسسات ضد البنوك أو المؤسسات المالية التي لا تحترم ولا تتقيد بالأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالنشاط البنكي، قصد اتخاذ القرار الملائم من جهة ومن جهة أخرى السعي لحل النزاعات بين البنوك وزبائنها بشكل ودي .

- **تنشيط قطاع التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل**

يلعب القطاع البنكي دورا هاما في تمويل النشاط العقاري، وإيمانا من البنوك المركزية بمسؤولياتها الاجتماعية التي تقع على عاتقها فضلا عن الأدوار الاقتصادية المضطلعة بها، قامت العديد من البنوك المركزية بتشجيع البنوك التجارية والمؤسسات المالية على تنشيط قطاع التمويل العقاري خاصة لمحدودي ومتوسطي الدخل وذلك بمعدلات فائدة مخفضة (مثال في الجزائر القرض العقاري معدل الفائدة 1 % في الصيغ الممولة من الدولة)، لضمان توفير الدعم المناسب للفئات المذكورة وهذا من شأنه زيادة مساحة الشمول المالي .

- **تعزيز ممارسات الشفافية**

تحرص البنوك المركزية على تطبيق توصيات الهيئات الدولية المهتمة بقضايا الحوكمة المصرفية ومن هذه التوصيات تعزيز ممارسات الشفافية داخل البنوك والمؤسسات المالية حتى تصبح ثقافة لدى هذه الأخيرة، وهذا يؤدي بدوره إلى تحسين الخدمات البنكية المقدمة .

- **توفير قواعد بيانات شاملة**

يتعين على البنوك المركزية العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى قاعدة بيانات تسجل الأصول المنقولة واتخاذ ما يجب من الإجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم [30].

نشر الثقافة المالية

يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، وتطوير هذه الاستراتيجية من قبل البنوك المركزية إلى جانب

[30] كمال طهير –مرجع سابق– ص 30

القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء، ويهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام مالي متكامل والوصول إلى مجتمع مثقف ماليا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، ويمتلك مهارات تمكنه من فهم واستيعاب المنتجات والخدمات المالية حيث يساعد ذلك المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية بأدنى درجات المخاطر [31].

[31] كمال طهير – ص30- 31

خلاصة الفصل:

مصطلح الشمول المالي من أهم المصطلحات الاقتصادية الحديثة نظرا لدلالته المهمة، حيث من خلاله يتم الإشارة الى المشاكل التي تعاني منها فئة كبيرة تعتبر مستبعدة اقتصاديا، اذ أن الخدمات المالية لا تصل لها أو لا تناسب أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية و لذا قد أتى الشمول ليسلط الضوء على هذه الفئات و يسعى لعلاج مشكلة الاستبعاد المالي .

و يواجه الشمول المالي كما هو متوقع العديد من العقبات التي تقف في وجه وصول الخدمات المالية إلى كافة الفئات و الشرائح سواء للأفراد أو المؤسسات لذا فإن هناك جهود عالمية تسعى لتجاوز هذه العقبات و التأكد من توفير وصول آمن و سهل لكافة الخدمات المالية الرسمية .

الفصل الثاني:

و اقع البنوك الجز ائرية في ظل الإصلاحات التي طرأت على النظام المصرفي الجز ائري

مقدمة:

وجدت الجزائر نفسها بعد الاستقلال مدمرة اقتصاديا، فقد خلف الاستعمار نظام اقتصادي تبعي له، و بالتالي تبعية المؤسسات الجزائرية للمؤسسات الفرنسية بما في ذلك المؤسسات المالية و بالأخص البنوك، و لذا فقد كانت الأولوية هي وضع نظام اقتصادي مستقل يساهم في دعم التنمية و تحسين الأحول الاقتصادية للبلد .

و على إثر هذا انتهجت الجزائر عقب الاستقلال مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي مست بدورها المنظومة البنكية و توالت هذه الإصلاحات حتى ظهر قانون النقد و القرض 10/90 الذي أحدث تغيير كبير في النظام النقدي و البنكي للجزائر و جاء ذلك لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية نتيجة هيمنة الرأسمالية، و قد طرأ على هذا القانون منذ صدوره حتى الفترة الحالية عدة تغيرات هدفها تعزيز و تدعيم النظام الاقتصادي و النقدي للجزائر.

سنحاول في هذا الفصل التطرق الى مختلف الاصلاحات التي طرأت على المنظومة البنكية الجزائرية قبل و بعد قانون النقد و القرض 10/90 و ذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : تطور النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية

المبحث الثاني : أهم التطورات التي طرأت على النظام المصرفي الجزائري بعد قانون النقد و القرض 10/90

المبحث الاول : تطور النظام المصرفي الجز ائري عبر الاصلاحات الاقتصادية .

تمهيد:

يتناول هذا المبحث أبرز محطات مسار التطور والإصلاح التي عرفها الجهاز المصرفي الجزائري عقب الاستقلال في الفترة الممتدة ما بين 1962 الى 1989 و من خلال قانون النقد و القرض 90/ 10. وذلك بهدف الوقوف على واقع المنظومة البنكية الجزائرية في خلال تلك الفترة، و تحديد نقاط الضعف والقوة التي تميز هذه المنظومة، والتعرف على أهم الأنشطة المصرفية التي جاءت نتيجة لتلك الاصلاحات، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول :وضعية النظام المصرفي قبل صدور قانون النقد و القرض 10/ 90.

مر الجهاز المصرفي الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، كانت بدايتها مرحلة إرساء قواعد النظام المصرفي، وقد تخللت تلك المراحل مجموعة من الإصلاحات المصرفية التي تهدف لتنظيم سير هذا النظام، وكذلك زيادة القدرة التمويلية للجهاز المصرفي الجزائري من أجل تفعيل وتيرة التنمية الاقتصادية . وبصفة عامة يمكن حصر مراحل تطور هذا الجهاز فيما يلي:

الفرع الأول :مرحلة تكوين الجهاز المصرفي الجز ائري من خلال إضفاء السيادة (1962 – 1970)

ورثت الجزائر عقب استقلالها جهازا مصرفيا قائما على التبعية للاقتصاد الفرنسي ذو التوجه الليبرالي عكس التوجه الاشتراكي الذي تبنته الجزائر عقب استقلالها حيث افتقرت الدولة الجزائرية لأدنى شروط التنمية فقد كانت جل التعاملات تتم مع المتعاملين الفرنسيين فضلا عن عرقلة النشاطات الاقتصادية بسبب عدم حصولها على مصادر تمويلية، وهذا ما دفع بالسلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة إلى بذل جهد كبير بهدف التخلص من التبعية للاقتصاد الفرنسي وكذلك استرجاع حقها في إصدار النقد وإنشاء عملة وطنية ومن بين أهم الإجراءات التي اتخذتها السلطات بهدف ترسيخ السيادة الوطنية للدولة الجزائرية نذكر ما يلي:

1- إنشاء البنك المركزي الجز ائري (BCA) :

والذي يعتبر أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر المستقلة في 01 جانفي 1963 بموجب القانون رقم 62 – 441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1963 ، والمتعلق بإنشاء البنك المركزي و تحديد قانونه الأساسي ومن الناحية القانونية، اعتبر البنك المركزي الجزائري مؤسسة عامة وطنية لها شخصية معنوية واستقلالية مالية، رسماله 40 ملبون فرنك جديد ومملوك بالكامل للدولة، يرأسه محافظ و مدير عام يتم تعيينهما بمرسوم من قبل رئيس الدولة، وباقتراح من وزير المالية، وإدارة البنك منوطة بمجلس إدارة يتكون من المحافظ، رئيس المجلس، المدير العام، وعشرة إلى ثمانية عشر عضوا من كبار المسؤولين والمختصين، ويتم تعيينهم لثلاث سنوات بمرسوم رئاسي أيضا، وطبقا لقانون تأسيسه له حق فتح فروع في البلاد حسب الحاجة، وله فرع في كل ولاية .ومن اختصاصات المجلس، يذكر : تقرير الخصم وشروطه، تحديد نسبة الفائدة، إصدار وسحب النقود الورقية، وهو المسؤول عن كل من :التداول النقدي و السياسة النقدية والغطاء النقدي، و توزيع الائتمان وشروطه ونسب الاحتياطي القانوني للبنوك، كما أنه يعتبر بمثابة المقرض الأخير للنظام المصرفي، وهو بنك الدولة في جميع أمورها .[32]

[32] عادل زقرير – أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – قسم العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة محمد خيضرة بسكرة – 2015/2014 – ص 199

وقد تم إصدار الدينار الجزائري في 10 أفريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب للدينار، لوضع حد لهروب رؤوس الأموال، وقد كان عملة غير قابلة للتحويل ومرتبطة بالفرنك الفرنسي في البداية ، وبعدها بدأت الجزائر تقطع علاقاتها تدريجيا بالنظام المصرفي الفرنسي، ومع نهاية الستينات من القرن الماضي لم تبق هناك أية علاقة بين الدينار والفرنك .

2- إنشاء الصندوق الجز ائري للتنمية (CAD) :

والذي تأسس في 07 ماي 1963 بموجب القانون رقم 63 – 165 ، وبعد التغيير الذي طرأ على النظام الأساسي لهذا الصندوق تغير اسمه ليصبح البنك الجزائري للتنمية (BAD) والذي وضع مباشرة تحت وصاية وزارة المالية، وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات .وتغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني وتشمل الصناعة بما فيها قطاع الطاقة والمناجم وقطاع السياحة والنقل والتجارة و التوزيع والمناطق الصناعية والدواوين الزراعية وقطاع الصيد ومؤسسات الانجاز.
غير أن الواقع غالبا ما لا يطابق تماما النصوص، هذا البنك كان محدود الفعالية في تعبئة المدخرات المتوسطة والطويلة الأجل، وكانت الموارد التي ظل يستعملها في التمويل تقدم له من طرف الخزينة .

3- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP):

والذي تأسس في 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 64- 227 وقد أسندت إليه مهمة جمع المدخرات الصغيرة للعائلات والأفراد أما في مجال القرض فإن الصندوق مدعو لتمويل ثلاثة أنواع من العمليات هي تمويل البناء والجمعيات المحلية وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية .وفي إطار العمليات الأخيرة، فإن الصندوق بإمكانه القيام بشراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية .وابتداء من سنة 1971 وبقرار من وزارة المالية تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط كبنك وطني للسكن مما أعطاه دفعا قوبا نتيجة زيادة موارده المالية الناجمة عن زيادة مدخرات العائلات الراغبة في الحصول على سكن في إطار برامج الصندوق وقد شملت السياسة الإقراضية لهذا الصندوق منح القروض إما لبناء سكن أو شراء سكن جديد أو تمويل مشاركة المقترض في تعاونية عقارية ،ولقد فتح الصندوق عدة إمكانات للتوفير منها:
(أ –) دفتر للادخار بالعملة الصعبة ،(ب -) دفتر للادخار الشعبي،(ج-) حسابات للادخار بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، و(د) ودائع آجلة بالنسبة للأشخاص المعنويين .[33]

وقد شهدت سنتي 1966 و 1967 تأميم الكثير من المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في الجزائر، والذي نتج عنه البنوك التجارية العمومية الثلاثة والمتمثلة في:

1- البنك الوطني الجز ائري (BNA):

قد أنشئ في 13 جوان 1966 ليكون أداة للتخطيط المالي ودعامة للفكر الاشتراكي والز ا رعي بموجب الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان1966 وذلك، لكي يسد الفراغ المالي الذي أحدثته البنوك الأجنبية و ليكون وسيلة للتخطيط المالي وركيزة للقطاع الاشتراكي و الزراعي وهو يمثل نقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء منظومة بنكية وطنية و تجسيد الإرادة السياسية التي بدت واضحة في استرداد البلاد

[33] عادل زقرير – مرجع سابق – ص ص 200 – 201

لسيادتها الاقتصادية، وهو أول بنك تجاري حكومي للجزائر المستقلة ." وقد ضم هذا البنك بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المشابهة له والتي تتمثل في :

- بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية 1966 .
- بنك التسليف الصناعي والتجاري في شهر جويلية 1967 .
- بنك باريس الوطني في شهر جانفي 1968 .
- بنك باريس والبلاد المنخفضة في شهر جوان1968 .

ومن أهم أنشطة البنك الوطني الجزائري تمويل القطاع الاقتصادي العمومي صناعيا كان أو زراعيا، إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية الخاصة ببنوك الإيداع[34].

2- القرض الشعبي الجز ائري(CPA):

تأسس القرض الشعبي الجزائري في 14 ماي 1966. يعتبر ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر. و قد ورث عند تأسيسه أنشطة القرض الشعبي للجزائر ، ووهران و قسنطينة و عنابة، و الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، ثم اندمجت فيه يعد ذلك بنوك أجنبية اخرى هي : شركة مرسيليا للقرض، و المؤسسة الفرنسية للقرض و البنك، و أخيرا البنك المختلط الجزائر – مصر .

يقوم القرض الشعبي الجزائري، مثله في ذلك مثل البنك الوطني الجزائري، بمهام البنوك الشاملة، حيث يقوم بجمع الودائع بكافة أشكالها باعتباره بنكا تجاريا، كما يقوم بمنح القروض القصيرة. ثم أصبح ابتداء من 1971 يقوم بمنح القروض متوسطة الأجل أيضا. و تبعا لمبدأ التخصص البنكي ، فقد تكفل القرض الشعبي الجزائري بمنح القروض للقطاع الحرفي، و الفنادق و القطاع السياحي بصيغة عامة، إضافة الى قطاع الصيد و التعاونيات غير الفلاحية و المهن الحرة .[35]

3- البنك الخارجي الجز ائري (BEA):

والذي أنشئ في 01 أكتوبر 1967 ، حيث امتلك بنك كريدي الليوني في 12 أكتوبر 1967 ، والذي كان بدوره قد ضم البنك الفرنسي للتجارة الخارجية . وفي سنة 1968 تملك البنك الخارجي الجزائري الشركة العامة وبنك باركلين والبنك الصناعي للجزائر وبنك البحر الأبيض المتوسط وبنك تسليف الشمال، وقد تخصص هذا البنك عند إنشائه في العمليات مع الخارج كما أنه يمارس جميع العمليات المصرفية التقليدية كأي بنك جزائري آخر.

و يمكن القول، أن ما سبق ذكره يعتبر بمثابة مرحلة التأسيس الفعلي لنظام مصرفي وطني تسيطر عليه الدولة من خلال تكريس البنوك الوطنية التي قامت على أنقاض البنوك الأجنبية لخدمة أغراض التنمية الوطنية، حيث تم تطبيق فكرة التخصص القطاعي لتلك البنوك .حيث كل واحد من البنوك التجارية الثلاثة التي تم تأميمها متخصصا في مجال معين من النشاط الاقتصادي .[36]

[34] عادل زقرير – مرجع سابق – ص 201

[35] الطاهر لطرش – الاقتصاد النقدي و البنكي – الطبعة الثانية – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – 2012 – ص 335

[36] عادل زقرير – المرجع نفسه - ص 202

غير أن فكرة التخصص البنكي بحد ذاتها كان لها جوانب سلبية عديدة الى حد كبير على الرغم من المبررات التي قامت عليها. فالتخصص يعطي لهذه البنوك امتياز الاحتكار في قطاعات عديدة و عمليات بنكية متنوعة. و قد نتج عن ذلك غياب المنافسة بين البنوك.[37]

الفرع الثاني :مرحلة تطبيق الإصلاحات المصرفية والمالية الأولى (1971 – 1985)

تجسدت الإصلاحات المصرفية الأولى في الإصلاح المالي سنة 1971 ، والذي يخص الجانب التنظيمي للوساطة المالية، و إعادة النظر في قنوات التمويل، ولم يهتم بالجانب الهيكلي وظلت بنية الجهاز المصرفي على حالها، وقد تم اتخاذ جملة من الإجراءات و القوانين أطلق عليها " التخطيط المالي " ، وذلك بهدف سد الثغرات الموجودة في نظام التمويل، إذ أن مواصلة عملية التمويل تطلبت اللجوء إلى سلفيات من البنك المركزي والاستدانة الخارجية، وتزامن هذا الإصلاح مع انطلاق أول مخطط رباعي (1970 – 1973) .

تعزى إصلاحات سنة 1971 لوجود عدد من النقائص نذكر من أهمها:

1- غياب قانون مصرفي عضوي :

لم تعرف الفترة قبل سنة 1986 أي قانون متماسك يتعلق بتنظيم دور الوساطة المالية، ولكن كانت هناك قوانين مبعثرة وعدم انسجام في القانون التشريعي، وهو ما انعكس على الجانب التطبيقي.

2- وجود نزاعات :

لقد كانت هناك عدة تناقضات ونزاعات على مستويين وهما:

أ. **السلطة النقدية :** و ذلك لأن القانون لم يحدد بالضبط مهام البنك المركزي وحالات تدخل وزارة المالية، والتي كانت تضم هيئتين هما مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية الوطنية، حيث كان هناك تناقض بين وزارة المالية والبنك المركزي في الأوامر المتخذة من طرفهما.

ب. **البنوك الأولية :** وذلك بسبب جمع الودائع ومنح القروض، ولم يحترم مبدأ التخصص لكل بنك، وبالتالي سادت الفوضى في تحديد مهام البنك التجاري بشكل دقيق، بالإضافة إلى وجود خلل في توزيع الشبابيك المصرفية عبر القطر الوطن .

3-التدخل المباشر للوساطة المالية :

وذلك فيما يتعلق التمويل الاقتصادي، وكانت الخزينة العامة تتدخل مباشرة في منح القروض لتمويل الاستثمار، أما البنوك فكانت عملياتها الإقراضية خاصة بقروض الاستغلال رغم أهمية الموارد المالية التي كانت تتمتع بها ولكنها توظف في مجالات محدودة[38].

ومن ثم تضمن هذا الإصلاح رؤية جديدة لعلاقات التمويل كما حدد طرق و آليات تمويل الاستثمارات العمومية وفق العديد من الأسس والمبادئ، ومن بين تلك الطرق نذكر : (أ) قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي، (ب) قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية، وتتمثل مصادر هذه القروض في الإيرادات الجبائية

[37] الطاهر لطرش – مرجع سابق –ص 339

[38] عادل زقرير – مرجع سابق – ص 202

وموارد الادخار المعبأة من طرف الخزينة العمومية، والتي منح أمر تيسيرها إلى هذه المؤسسات المالية المتخصصة .
و (ج) التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة العمومية والبنوك الأولية و المؤسسات.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد شهدت الفترة (1982 – 1985) إصلاحات هيكلية تزامنت مع المخطط الخماسي الاول (1980 – 1984) كان من نتائجها إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري اللذين نتج عنها بنكين جديدين هما :

1- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):

والذي أنشئ في 13 مارس 1982 بموجب المرسوم 82 – 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 ، وقد اضطلع هذا البنك بوظيفة تمويل كل من الهياكل والأنشطة ذات الصلة بالإنتاج الفلاحي؛ الهياكل والأنشطة الصناعية والفلاحية؛ هياكل وأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الريفية .بالإضافة إلى قيامه بجميع العمليات المصرفية التقليدية.

2- **بنك التنمية المحلية (BDL):**

والذي أنشئ في 30 أفريل 1985 بموجب المرسوم 85 – 85 المؤرخ في 30 أفريل 1985 وقد اضطلع هذا البنك بالإضافة إلى القيام بجميع العمليات المصرفية التقليدية بمهمتي تمويل عمليات الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية و تمويل عمليات الرهن.

و يمكن القول، بأن هذه المرحلة تميزت بعدة نقائص من أهمها :

- انحصار قرار السلطة النقدية في وزارتي التخطيط والمالية .
- احتكار الخزينة العمومية لعملية تمويل الاقتصاد الوطني وهيمنتها على أوجه النشاط المالي والمصرفي .
- وجود نظام مصرفي ذو مستوى واحد يتداخل فيه دور البنوك التجارية والبنك المركزي في تمويل النشاط الاقتصادي .
- قصور كبير ميز دور الجهاز المصرفي لكون هذا الجهاز كان مجرد وسيط إداري لنقل التدفقات المالية من الخزينة العمومية إلى المؤسسات الاقتصادية العمومية.

وهذا ما استدعى السلطات النقدية لإجراء إصلاحات مصرفية عميقة تجسدت في إصلاحات سنة1986 .[39]

الفرع الثالث :مرحلة الإصلاحات المصرفية والمالية الثانية (1986 – 1989)

إن الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية خلال فترة السبعينيات، وبداية الثمانينيات (إصلاحات اقتصادية هيكلية)، والتي مست أيضا النظام المصري أظهرت محدوديتها، وتأكد عدم جدواها، ونتيجة للأزمة المزدوجة التي عاشها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات بسبب انخفاض أسعار البترول وانهيار سعر صرف الدولار، أصبح إصلاح هذا النظام المصرفي حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو المهام المنوطة به، وذلك بإدخال تعديلات و تغيرات جوهرية بما انسجم والتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، مما دفع إلى ضرورة تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وأدى إلى ظهور إصلاحات 1986 وذلك بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 08/19/ 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض.[40]

[39] عادل زقرير – مرجع سابق – ص ص 203 – 206

[40] الرايس مبروك – واقع و تحديات الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الاصلاحات الاقتصادية – مجلة دراسات العدد الاقتصادي – المجلد 02 – العدد 02 – الجزائر – 2011/12/01 -ص 226 .

و يمكننا انجاز أهم المبادئ و القواعد التي تضمنها القانون في إطار إصلاح المنظومة المصرفية فيما يلي :
- استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك، فيما يتعلق بتطبيق السياسة النقدية بمختلف أنواعها.
- الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير و بين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين .
- أعيد النظر في العلاقة التي تربط خزينة الدولة بالبنك المركزي.[41]

قامت الجزائر بتعديلات في قانون 06/88 المؤرخ في جانفي 1988 و الخاص بإصلاح الجهاز المصرفي تمثلت في :

1- تطبيق القانون البنكي المكمل لسنة 1988، و هذا بوضع أجهزة استشارية و رقابية مثل المجلس الوطني للقرض.

2- وضع لجنة مراقبة للبنوك المتعلقة بجهاز المخطط الوطني للقرض، و ذلك باعتبارهم المساهمين الأساسيين للسياسة النقدية و المالية.

3- تنظيم و تطوير الأسواق المالية و النقدية باعتبارهما أجهزة لتوزيع الموارد و ذلك بعلاقة مع المخطط الوطني للقرض.

4- التفرقة القانونية بين دور البنك المركزي و نشاط القرض من قبل الأجهزة التجارية و أن هذا الشكل من إصلاحات يزيد من البنوك التجارية في تقديم القروض.[42]

المطلب الثاني : النظام المصرفي في ظل اصلاحات قانون النقد و القرض 90 / 10

جاء قانون النقد و القرض 10/90 ليضع الأسس السليمة للنظام النقدي و البنكي الجزائري و لمعالجة كافة الاخفاقات التي تعرضت لها الاصلاحات السابقة .

1 - مضمون الاصلاحات المصرفية في اطار قانون النقد و القرض 90 – 10 :

ان رغبة السلطات في تفادي سلبيات المرحلة السابقة و تجاوز قصور الاصلاحات و تماشيا مع سياسة التحول الى اقتصاد السوق و محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي ، جاء القانون المتعلق بالنقد و القرض و الذي اعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري ، و جعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول في مختلف بلدان العالم لاسيما المتطورة منها ، حيث ظهر تغير جذري في فلسفة العمل المصرفي

[41] الرايس مبروك – مرجع سابق – ص 227

[42] بودلال علي ، سعيداني محمد – فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية و التطبيق – مداخلة الملتقى الوطني الأول: اصلاح المنظومة المصرفية – المركز الجامعي جيجل – ماي 2005 – ص 7 .

مع مرحلة السابقة سواء على مستوى القواعد و الاجراءات او على مستوى التعامل و الميكانيزمات ، فضلا عن تغيير المفاهيم و تجديد الصلاحيات المخولة للمؤسسات المصرفية القيام بدورها في ظل المرحلة الجديدة ، و مزاولة نشاطها في اطار اقتصاد السوق .

ان اهم النقاط التي تضمنها قانون النقد و القرض هو احداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة المصرفية من جهة ، و بينها و بين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة اخرى ، حيث اصبحت البنوك بموجب القانون تضطلع بدور مهم في الوساطة المالية سواء من خلال جمع الودائع و تعبئتها اوفي مجال منح القروض و تمويلها لمختلف الاستثمارات ، و بهذا جاء قانون النقد و القرض بمجموعة من التدابير نذكر اهمها فيما يلي :

- منح استقلالية للبنك المركزي الذي اصبح يسمى " بنك الجزائر " و اعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى ادارة و توجيه السياسة النقدية في البلاد ، الى جانب اعادة تنظيمه و ذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك و ادارته و مراقبته .

- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني ، و ذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي ، تشجيع البنوك على تقديم منتجات و خدمات مصرفية جديدة ، دخول الاسواق المالية ، مواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني و الاجنبي .

- تفعيل دور السوق المصرفية في التنمية و تمويل الاقتصاد الوطني ، و فتحه امام البنوك الخاصة و البنوك الاجنبية لمزاولة انشطتها المصرفية ، الى جانب اقراره بإنشاء سوق للقيم المنقولة .

2 - اهداف و مبادئ قانون النقد و القرض 90 – 10 :

2-1- اهداف قانون النقد و القرض 90 10 :

يهدف قانون النقد و القرض 90 -10 الى تحقيق ما يلي :

- وضع حد نهائي للتدخل الاداري في القطاع المصرفي ذلك لان هذا الاخير قد ولد تضخما جانحا و انحرافا غير مراقب .
- اعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد و القرض .
- تدعيم امتياز الاصدار النقدي بصفة محضة لفائدة البنك المركزي .
- تولي مجلس النقد و القرض لإدارة البنك المركزي .
- تولي مجلس النقد و القرض لتسيير مجلس ادارة البنك المركزي
- منح مجلس النقد و القرض سلطة نقدية .
- ضمان تشجيع عوامل الانتاج ذات القيمة و الابتعاد عن المضاربة .
- اقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب و توجيه مصادر التمويل .[43]
- عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين و الخواص في ميدان القرض و النقد .

[43] زواوي فضيلة ، شدري معمر سعاد ، قرتلي محمد – أصر تعديلات قانون النقد و القرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990،2017 – مجلة البحوث و الدراسات التجارية – المجلد 05 – العدد 01 – الجزائر – مارس 2021 – ص ص 76 - 77

- حماية الودائع .
- تنظيم ميكانيزمات انشاء النقود و تنظيم مهنة الصيارفة .
- ترقية الاستثمار الاجنبي و تخفيض المديونية .
- ادخال منتوجات مالية جديدة .[44]

2-2- مبادئ قانون النقد و القرض 90 – 10 :

أولا : مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية

في النظام السابق الذي كان قائما على التخطيط المركزي للاقتصاد، كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، أي أن تلك القرارات اليت تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعا لذلك مل تكن هناك أهداف نقدية بحتة، بل إن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة.

وقد تبين قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بني الدائرتين الحقيقية والنقدية، ويعين ذلك أن القرارات النقدية مل تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ولكن مثل هذه القرارات النقدية على الوضع النقدي السائد والذيء أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية اليت تتخذها السلطة النقدية وبناء يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها.

ثانيا : مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية و ميز انية الدولة

اعتمد قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بني الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملة القرض، وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي وطلب القروض مل يعد يتميز بتلك التلقائية، ومل يعد أيضا يتم بال حدود، بل أصبح يخضع إلى عدة قواعد وضوابط.

ثالثا : مبدأ الفصل بين دائرة ميز انية الدولة و دائرة القرض

بصدور قانون النقد والقرض 90-10 تم اعتماد مبدأ الفصل بني دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض، وذلك لوضع حد نهائي للدور الذي كانت تلعبه الخزينة العمومية في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية في ظل النظام الموجه من جهة، والحد من التهميش الذي كان يعاني منه القطاع البنكي في مجال الوساطة المالية من جهة أخرى، وبذلك فقد أبعدت الخزينة العمومية عن منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة، و ابتداءً من تلك اللحظة أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية.

رابعا: مبدأ إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة

جاء قانون النقد والقرض من خلال مبدأ إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة ليلغي التعدد والتشتت في مراكز السلطة النقدية، وكان ذلك بأن أنشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت، وقد وضع هذه السلطة في الدائرة النقدية وبالضبط في هيئة جديدة أمساها مجلس النقد والقرض هدفها ضمان انسجام وتناسق السياسة النقدية وتنفيذها[45].

خامسا : مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين

---

[44] زواوي فضيلة ، شدري معمر سعاد ، قرتلي محمد – مرجع سابق – ص 77

[45] أبو بكر – مبادئ قانون النقد و القرض – محاضرة في مقياس قانون النقد و القرض – كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – عنابة - 2022 - ص ص 1-2 .

بموجب هذا المبدأ أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخري للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفقا ملا يقتضيه الوضع النقدي السائد، وبموجب ترأسه للنظام النقدي وتواجده فوق كل البنوك، بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايري تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية، و تحكمه السياسة النقدية.[46]

المطلب الثالث : تجربة البنوك الخاصة في ظل قانون 10/ 90 :

1- البنوك و المؤسسات المالية الجز ائرية :

لقد تضمن قانون النقد والقرض العديد من المواد المسيرة للبنوك والمؤسسات المالية نوضحها فيما يلي:

أ- البنوك التجارية :

بموجب المادة 114 من قانون النقد والقرض التي جاء فيها ما يلي :البنوك أ شخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية إجراء العمليات المصوغة في المواد 110 و 111 و 112 و 113 من هذا القانون، بحيث تتضمن هذه المواد وصف الأعمال التي كلفت بها البنوك، وهي تنحصر في النقاط التالية:

- تلقي الودائع من الجمهور .
- منح القروض .
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

و نجد ضمن البنوك التجارية، البنوك التجارية العامة وهي المملوكة للدولة، وتستحوذ على أكبر حصة من السوق المصرفية حاليا، بنحو % 93 من السوق وهذه البنوك هي :البنك الوطني الجزائري؛ القرض الشعبي الجزائري؛ بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛ بنك التنمية المحلية؛ صندوق التوفير والاحتياط؛ بنك الجزائر الخارجي.

ب- المؤسسات المالية :

عرفت المادة 115 من قانون النقد و القرض المؤسسات المالية على أنها :أ شخاص معنوية مهمتها الأساسية والعادية القيام بالأعمال المصرفية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور، بمعنى أن المؤسسات المالية تقوم بمهام الإقراض على غرار البنوك دون استعمال أموال الغير، فالمصدر الأساسي للأموال المستعملة تتمثل في رأس مال المؤسسة المالية وقروض المساهمة والادخارات طويلة الأجل[47].

ت- الفروع الأجنبية

أتاح قانون النقد والقرض إنشاء فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية في الجزائر تخضع لقواعد القانون الجزائري ، ويعود منح التراخيص لمجلس النقد والقرض الذي يقرر المنح أو الرفض وفق ما جاء في المادة 127 من القانون، ويتجسد ذلك في قرار صادر عن محافظ بنك الجزائر، وهذا الترخيص خاضع لمبتدأ المعاملة بالمثل، بمعنى أنه تتم المساهمة الأجنبية في هذا المجال بإنشاء فروع تابعة لمؤسسات مالية أو بنوك توجد مقراتها خارج الجزائر، ويمكن أن تكون في شكل مساهمة في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري،

[46] أبو بكر – مرجع سابق – ص 2 .

[47] خليفة عزي ، زكرياء مسعودي ، رياض زلاسي – واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد و القرض – مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات – المجلد 06 – العدد 02 – الجزائر – ديسمبر 2021 – ص 306

2- البنوك والمؤسسات المالية الجديدة بعد صدور قانون النقد والقرض :

إثر صدور قانون النقد والقرض بدأ انفتاح القطاع المصرفي اتجاه القطاع الخاص الوطني والأجنبي يتسارع وخصوصا بعد 1998 سنة انتهاء إنجاز برنامج التعديل الهيكلي، وفي نهاية 2001 أصبح القطاع المصرفي الجزائري يتكون من 26 بنك ومؤسسة مالية عمومية وخاصة ومختلطة معتمدة من مجلس النقد والقرض، بالإضافة إلى بنك الجزائر والخزينة العمومية والمصالح المالية للبريد والمواصلات، ومن أهم البنوك والمؤسسات المالية التي أنشئت عقب إصدار قانون النقد والقرض ما يلي:

أ- البنوك الخاصة الجز ائرية :

مع نهاية 2001كانت البنوك الخاصة الجزائرية كما يلي:

- الخليفة بنك (EL KHALIFA) وتم اعتماده من قبل مجلس النقد والقرض بتاريخ 27 / 07 / 1998 .
- البنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA) وتم اعتماده في 24 / 09 / 1998 .
- المجمع الجزائري البنكي (CAB) وتم اعتماده في 28 / 10 / 1999 .
- البنك العام للبحر الأبيض المتوسط(BGM) وتم اعتماده في 30 / 04 / 2000 .

ب- البنوك الخاصة الأجنبية :

لابد من الإشارة أن مجلس النقد والقرض قام باعتماد سبعة بنوك خاصة أجنبية وبنك مختلط إلى غاية عام 2002 وهم :

- بنك البركة المختلط :حيث تم تأسيسه في 06 ديسمبر 1990 ، وهو عبارة عن بنك تجاري سعودي جزائري، و تخضع نشاطات البنك إلى قواعد الشريعة الإسلامية، ولقد تم توزيع حصت رأس ماله بشكل يعطى للجانب الجزائري أغلبية بواقع % 51 بينما تعود ملكية % 49من رأس المال للجانب السعودي.
- سيتي بنك (Cite Bank) وذلك بتاريخ 18 / 05 / 1998.
- البنك العربي التعاوني (ABC) وذلك بتاريخ 24 / 09 / 1998.
- ناتكسي أمانة بنك (Natexis Amana Banque) وذلك بتاريخ 27 /10 / 1999 .
- الشركة العامة (Society generale) وذلك بتاريخ 04 / 11 / 1999 .
- بنك الريان الجزائري (Al Ryan Algerian bank) وذلك بتاريخ 08 / 10 / 2000 .
- البنك العربي(Arab bank) وذلك بتاريخ 15 / 10 / 2001.
- البنك الوطني لباريس(BNP Paribas) وذلك بتاريخ 31 / 01 / 2002.[48]

ج- المؤسسات المالية :

يوجد سبع مؤسسات مالية التي تم اعتمادها من طرف مجلس النقد والقرض وهي:

- البنك الاتحادي (Union Bank) : هو عبارة عن بنك خاص تم تأسيسه في 07 ماي 1995 بمساهمة رؤوس أموال خاصة وأجنبية، وتتمحور نشاطات هذا البنك حول جمع الادخار، وتمويل العمليات الدولية وتقديم النصائح والإرشادات والاستشارات المالية إلى الزبائن.
- السلام (SALEM) وذلك بتاريخ 28 / 06 / 1997 .

[48] خليفة عزي ، زكرياء مسعودي ، رياض زلاسي – مرجع سابق – ص ص 306 – 307

- فينالاب(Finalep) وذلك بتاريخ 06 / 04 / 1998 و مونا بنك(Mouna Bank) وذلك بتاريخ 08 / 08 / 1998 .
- البنك الدولي الجزائري(Algerian international bank) وذلك بتاريخ 21 / 02 / 2000.
- سوفي ناس بنك (Sofinance) وذلك بتاريخ 09 / 01 / 2001.
- القرض الإيجاري العربي للتعاون (Arab Leasing corporation) وذلك بتاريخ 20 / 02 / 2002.[49]

المبحث الثاني : اهم التطورات التي طرأت على النظام المصرفي الجز ائري بعد قانون النقد و القرض 10/90.

إن قانون النقد و القرض 10/90 يعتبر الحجر الأساس للنظام المصرفي الجزائري ، إلا أنه و كغيره من القوانين كان و لا بد أن تطرأ عليه تغييرات و تعديلات لتلائم تطور الأنظمة الاقتصادية و المصرفية و لإصلاح أي خلل أو مشاكل تواجه هذه الأنظمة . و على هذا الأساس تطرقنا في هذا المبحث الى أهم التطورات و التغيرات التي شهدها النظام المصرفي الجزائري بعد قانون النقد و القرض 10/90 .

المطلب الأول: الأمر 11/03 و إعادة صياغة القانون المصرفي

- **المحاور الرئيسة لمضمون الأمر 03 / 11 الصادر في 26 مارس المتعلق بالنقد والقرض:**

جاء الأمر 03 / 11 المؤرخ في 26 مارس 2003 ليعدل و يتمم قانون النقد والقرض 90- 10 ، و يحمل في طياته جملة من المحاور الإصلاحية، والتي يرى الباحث تمثيلها في الشكل رقم:[50]

شكل رقم (2-1) : المحاور الإصلاحية الرئيسة لمضمون الأمر 03 – 11 الصادر في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض

المصدر: عادل زقرير – أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – قسم العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة محمد خيضرة بسكرة – 2015/2014 – ص 215

[49] خليفة عزي ، زكرياء مسعودي ، رياض زلاسي – مرجع سابق – ص 307

[50] عادل زقرير – مرجع سابق – ص 215

و فيما يلي بيان تلك المحاور :

1- تعزيز وتدعيم صلاحيات بنك الجز ائر:

في هذا الإطار، ينظر لبنك الجزائر على أنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يعد تاجرا في علاقاته مع الغير و يحكمه التشريع التجاري، و يخضع لقواعد المحاسبة التجارية ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية و مراقبة مجلس المحاسبة .كما تعتبر الدولة ممتلكة لرأسماله بصفة كلية، ولا يصدر حل لبنك الجزائر إلا بموجب قانون يحدد كيفيات تصفيته . و فيما يتعلق بإدارة بنك الجزائر، فيتم ذلك من طرف محافظ وثلاثة نواب محافظ يعينون جميعهم بمرسوم رئاسي، كما تم تحديد صلاحيات محافظ بنك الجزائر . كما تم تحديد مجلس إدارة بنك الجزائر، والذي يتكون من محافظ، وثلاثة نواب محافظ، وثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة معينين بموجب مرسوم رئاسي بحكم كفاءتهم في المجال الاقتصادي والمالي . كما خول مجلس الإدارة بالمهام التالية :التداول بشأن التنظيم العام لبنك الجزائر، وكذا فتح الوكالات والفروع و إلغائها؛ يحدد ميزانية بنك الجزائر؛ يضبط توزيع الأرباح؛ يفصل في شراء العقا رات وفي التصرف فيها...الخ.

2- تنظيم مهنة ممارسة العمل المصرفي والمالي:

في هذا الإطار، تمت الإشارة إلى أن العمليات المصرفية تتضمن تلقي الأموال من الجمهور، وعمليات القرض (حيث وضع تعريف لكل من الوديعة والقرض)، وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن، حيث اعتبر كل الأدوات التي تمكن شخص من تحويل الأموال مهما كان يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل "وسيلة دفع" .

3- تعزيز الإطار الرقابي والإشرافي على البنوك والمؤسسات المالية :

في هذا الإطار، يتعين على البنوك والمؤسسات المالية، وفقا للشروط المحددة بواسطة نظام يتخذه المجلس، احترام مقاييس التسيير الموجهة لضمان سيولتها وقدرتها على الوفاء تجاه المودعين و الغير وكذا توازن بنيتها المالية، كما يقوم بنك الجزائر بتنظيم و تسيير مصلحة تدعى" مركزية المخاطر"، والتي تكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض و طبيعة القروض الممنوحة وسقفها، والمبالغ المسحوبة، والضمانات المعطاة لكل قرض، من جميع البنوك والمؤسسات المالية ،

4- تعزيز متطلبات الإفصاح والشفافية :

في هذا الإطار، فقد حدد تاريخ قفل حسابات بنك الجزائر في 31 ديسمبر من كل سنة، و تفاصيل تلك الحسابات (الأرباح السنوية، النتائج الصافية، الاستهلاكات والأعباء والمؤونات) ، والتي توضع ضمن تقرير مفصل وشامل يعرض حال بنك الجزائر ونشاطاته، والإشراف المصرفي، ومراقبة المؤسسات المالية .على أساس أن يرفع التقرير إلى رئيس الجمهورية خلال الثلاثة (3) أشهر التي اختتام كل سنة مالية؛ كما تنشر الحصيلة وحسابات النتائج في الجريدة الرسمية بعد شهر واحد (1) على الأكثر من هذا التسليم [51].

5- ضمان أموال المودعين :

وفي هذا الإطار، يتعين على البنوك أن تشارك في تمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية، والذي ينشؤه بنك الجزائر، و يتعين على كل بنك أن يدفع إلى صندوق ضمان الودائع علاوة ضمان سنوية نسبتها واحد في المائة (1%) على الأكثر من مبلغ ودائعه . و يحدد المجلس كل سنة مبلغ العلاوة، و يحدد مبلغ الضمان

[51] عادل زقرير – مرجع سابق – ص ص 217 - 218

الأقصى الممنوح إياه كل مودع .كما تعتبر ودائع شخص ما لدى نفس البنك وديعة وحيدة حتى و إن كانت بعملات مختلفة .كما لا يمكن استعمال هذا الضمان إلا في حالة توقف البنك عن الدفع، ولا يغطي هذا الضمان المبالغ التي تسبقها البنوك فيما بينها .

6- تنظيم الصرف وحركات رؤوس الأموال:

في هذا الإطار، تم التمييز بين مفهومي المقيمين وغير المقيمين، حيث يشير الأول إلى :كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطاته الاقتصادية في الجزائر . بينما يشير الثاني إلى : كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطاته الاقتصادية خارج الجزائر .وفي هذا الإطار يرخص للمقيمين في الجزائر بتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات في الخارج مكملة لنشاطاتهم المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات في الجزائر .كما ينظم بنك الجزائر سوق الصرف في إطار سياسة سعر الصرف التي يقررها المجلس.[52]

المطلب الثاني : الامر 04 /10 و تعديل قانون النقد و القرض

- **التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2010 م**

من جهة أخرى، أبرزت الأزمة المالية الدولية الخطيرة التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية في صائفة 2007 اثر سقوط القروض الرهنية وتداعياتها على النظام المالي الدولي، أهمية تعزيز صلابة النظام البنكي الوطني لحمايته ضد المخاطر بجميع إشكالها، بما في ذلك المخاطر العملياتية التي تبقى جد مرتفعة في النظام البنكي الجزائري . وفي هذا المجال، فقد حاول التعديل الذي ادخل على قانون النقد والقرض في سنة 2010 م (الأمر 10 . 04 الصادر في 26 أوت 2010 م) تعزيز وسائل البنوك في مواجهة المخاطر عبر تقوية أنظمة رقابتها الداخلية .فقد نص التعديل الذي ادخل على نص المادة 97 التزاما على البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز فعال للرقابة الداخلية يتمثل الهدف من ورائه في :

- التحكم الفعال في أنشطتها والاستعمال الأمثل لمواردها .
- ضمان السير الحسن للعمليات الداخلية، لاسيما تلك التي تساهم في حماية أصولها وضمان شفافية عملياتها وترك أثارها.
- ضمان موثوقية المعلومات المالية .
- التكفل الملائم بجميع المخاطر، بما في ذلك المخاطر العملياتية .

كما نص التعديل الذي ادخل على نفس هذه المادة على ضرورة قيام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز للرقابة الفعالة على المطابقة، حيث يتمثل الهدف منه في :

- التأكد من مطابقة العمليات والنشاطات التي تقوم بها هذه البنوك والمؤسسات المالية للقوانين والأنظمة ذات الصلة.
- التأكد من احترام الإجراءات في مجال ممارسة وظائفها المختلفة[53].

كما أبانت هذه الأزمة المالية الدولية عن أهمية الإشراف الاحترازي الكلي الذي يجب أن يتوسع ليشمل كل المؤسسات والأسواق الدولية .وقد أدى ذلك إلى تطوير آليات التقييم والوقاية بإدخال ما يسمى باختبارات القدرة

[52] عادل زقرير – مرجع سابق – ص ص 218 – 219

[53] زواوي فضيلة ، شدري معمر سعاد ، قرتلي محمد – مرجع سابق – ص 83

على المقاومة، ويمثل ذلك تطورا نوعيا جديدا في الإشراف على النظام المالي قصد تجنب المخاطر المؤسسية على النظام التي تنبع من الصدمات الخارجية المتأتية من التيارات التي تحصل على مستوى المحيط .وقد انخرط النظام البنكي الجزائري في هذا الاتجاه العالمي الجديد من خلال إجراء اختبارات القدرة على المقاومة على البنوك العاملة في الجزائر وتقييم مدى تعرضها للصدمات الخارجية ومدى قدرة تحملها لها . [54]

المطلب الثالث: الصيرفة الإسلامية في ظل النظام 20/02 المؤرخ في 15 مارس 2020

بالرجوع الى نص المادة الثانية من التنظيم رقم 02 -18 الخاص بالنظام القانوني الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 4 نوفمبر 2018 من الجريدة الرسمية رقم 73 ورد ان اشكال العمليات المصرفية التي تصنف في فئة الصيرفة الاسلامية و المتعلقة بالنقد و القرض المعدل و المتمم عمليات تلقى الاموال و توظيفها و عمليات التمويل و الاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل او تسديد الفوائد و تخص هذه العمليات فئات المنتوجات المذكورة انفا و عليه ، تخضع منتوجات الصيرفة الاسلامية حسب النظام لأحكام المادة 3 من النظام 01-13 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العملية المصرفية ، حيث يشترط التنظيم على المصارف او المؤسسة المالية المعتمدة الناشطة الراغبة في عرض منتوجاتها المالية التشاركية تقديم بطاقة وصفية لمنتجاتها الى بنك الجزائر مرفقا براي مسؤول رقابة المطابقة للمصرف او المؤسسة المالية او ضمانا للاستقلالية الادارية يشترط بنك الجزائر فصل باك الصيرفة الاسلامية عن باقي انشطة حيث تنص المادة الخامسة من النظام السالف الذكر على انه " يجب ان يكون شباك المالية التشاركية مستقلا ماليا عن الدوائر و الفروع الاخرى للمصرف و المؤسسات المالية " بهدف اعداد البيانات المالية المخصصة ، اضافة لأعداد ميزانية تبرز اصول و خصوم شباك المالية التشاركية، بيان المداخيل و النفقات الى جانب اشتراط تقرير التنظيم و المستخدمين خاص بالصيرفة التشاركية .

الا ان هذا النظام قد تم الغاؤه بصدور النظام 20 -02 المؤرخ في 15 مارس 2020 ، و المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية و كذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر .

و عرف هذا النظام العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل او تسديد الفوائد مشيرا الى ان هذه العمليات يجب ان تكون مطابقا لأحكام الامر رقم 03 – 11 المؤرخ في 26 اوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض ، كما اوجب هذا النظام على البنوك و المؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الاسلامية ان تحوز على وجه الخصوص على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية و ان تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد و اجال ارسال التقارير التنظيمية ، اما العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة فهي تخص منتجات : المرابحة و المشاركة و المضاربة و الاجارة و السلم و الاستصناع و حسابات الودائع في حسابات الاستثمار .[55]

[54] زواوي فضيلة ، شدري معمر سعاد ، قرتلي محمد – مرجع سابق – ص ص 83 - 84

[55] خليفة عزي، زكرياء مسعود، رياض زلاسي – مرجع سابق -ص 312

خلاصة الفصل :

مرت المنظومة البنكية الجزائرية بالعديد من المراحل للوصول إلى الشكل المعروفة به حاليا، بدءً بتكوين الجهاز المصري الجزائر عقب الاستقلال بغية اضفاء السيادة الوطنية و التخلص من التبعية الاقتصادية للاستعمار، و انشاء عدة مؤسسات مالية وطنية ، ثم المرور بالإصلاحات المصرفية المالية الأولى (1971 – 1985) و مرحلة الاصلاحات المصرفية و المالية (1986 – 1989)، مرورا بأهم الاصلاحات ألا و هي الاصلاحات الناتجة عن قانون النقد و القرض 10/90، الذي نتج عنها منح الاستقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى ببنك الجزائر و وضع نظام مصرفي على مستويين.

وتوالت الاصلاحات و التطورات حتى بعد قانون النقد و القرض، سواء من خلال الأمر 11/03 الذي جاء لإعادة صياغة القانون المصرفي، و الأمر 10/04 الذي نتج عنه عدة تعديلات في قانون النقد و القرض في سنة 2010 و ذلك بهدف تعزيز صلابة النظام البنكي الوطني عقب الأزمة المالية الدولية التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية في 2007 اثر سقوط القروض الرهنية. كما و تم اعطاء الضوء الأخضر للصيرفة الاسلامية في ظل النظام 20/02 المؤرخ في 15 ماري 2020.

الفصل الثالث

تقييم الشمول المالي في البنوك الجزائرية

مقدمة :

أصبح الشمول المالي موضوعا بالغ الانتشار عالميا، و موضوعا لا يختلف أحد على أهميته و أهمية تطبيقه على أرض الواقع ، فمع التوسع الاقتصادي الكبير و دخول التقنيات الى المجلات الاقتصادية و المالية أصبح الوصول الى الخدمات المالية ضرورة حياتية ، اذ لم يعد من الممكن تحقيق رفاه معيشي بدون خدمات مالية مناسبة و يسيرة الوصول اليها.

و من هذا المنطلق فان الجزائر بدورها تتخذ خطوات في اتجاه تحسين المنظومة المالية و البنكية، و ذلك من خلال البنك المركزي كمسير و قائد لهذه العملية و متابع و مقيم لأحوال الشمول المالي في البنوك الجزائرية، و البنوك التجارية و الإسلامية كأهم مؤسسات مالية مسؤولة عن تطبيق ما يجب تطبيقه من أجل تحقيق الشمول المالي .

و لذا سنحاول في هذا الفصل إعطاء رؤية واضحة حول الشمول المالي في البنوك الجزائرية ، و ذلك من خلال :

المبحث الأول: دور البنوك الجزائرية في تعزيز الشمول المالي .

المبحث الثاني: تقييم الشمول المالي في الجزائر بناء على أهم المؤشرات لقياس الشمول المالي المعتمدة من طرف بنك الجزائر

المبحث الأول: دور البنوك الجزائرية في تعزيز الشمول المالي

تعتبر البنوك أهم عنصر في أي نظام مالي و اقتصادي، و البنوك الجزائر بدورها ليست استثناءً فلا يخفى على أحد أنها المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري ، و مع أهمية هذا الدور الذي تلعبه البنوك في الاقتصاد الجزائري فإنها المسؤولة الأولى و المباشرة عن الشمول المالي و عن تحقيقه .

المطلب الأول: مسؤولية بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي

1- السياسة النقدية لبنك الجزائر و آليات تعزيز الشمول المالي:

يختص بنك الجزائر وحده بالإشراف على القطاع المصرفي، وعلى نظام المدفوعات، وعلى استقرار النظام النقدي والمصرفي. وبوضع السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية، ويشرف على تنفيذها، ويعمل على سلامة النظام النقدي والمصرفي واستقرار الأسعار في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة؛ ولأن الاستقرار المالي يعزز الشمول المالي والعكس، كما يساهم الأخير في النمو الاقتصادي، والكفاءة المالية، توفير متطلبات عمليات التمويل وتقديم الخدمات المالية المختلفة والأخذ بالجانب الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم .

ومن هذا المنظور فقد حرس بنك الجزائر سواء من خلال الإصلاحات المصرفية أو من خلال إعداد السياسة النقدية على مراعاة مثل هذه الجوانب بما يساهم في دعم وتعزيز الشمول المالي في الاقتصاد الوطني كما يلي:

- **توحيد وظيفة العملة في الاستعمالات المحلية:** إن ضعف الأداء للاقتصاد الجزائري كان سبب تقسيم هذا الاقتصاد الى مستويات مختلفة (اقتصاد طبيعي، اقتصاد غير شكلي، اقتصاد رسمي .....) و كل مستوى من هذه المستويات يقابله دينار ملائم، أي أن العملة الوطنية لم تكن تؤدي نفس الوظيفة بالنسبة لكل مستويات الاقتصاد المذكورة حيث أن وظيفة الدينار لدى قطاع العائلات تختلف عن وظيفته لدى قطاع الأعمال (المؤسسات العامة) .[56]

لذلك فالعملة الوطنية كان دورها ثانويا في تنظيم الاقتصاد، حيث كانت فقط مجرد وسيلة من وسائل الرقابة المركزية في منح الائتمان (توزيع القروض) هذا من جهة وتنفيذ مشاريع المؤسسات العمومية من جهة ثانية في حين أنها كانت تلعب بالنسبة للمؤسسات الخاصة والعائلات دور مخزن للقيمة (أي أنه يحمل قوة شرائية)؛ وقد أدى هذا الدور غير الموحد للعملة إلى عدم تماسك القناة النقدية بين المؤسسات والعائلات إلى الدرجة التي تحافظ على التطور المتوازن للعمليات النقدية والمالية .

[56] عبد الله البحري ، علي صاري – مسؤولية بنك الجزائر في تعزيز و إرساء الشمول المالي في الاقتصاد الوطني – مجلة التحليل و الاستشراف الاقتصادي – المجلد الثاني – العدد الأول – الجزائر – 2021 – ص ص 330 – 331 .

حيث أن المؤشر الأساسي على هذا التطور غير المتوازن للعمليات النقدية هو تطور الودائع الادخارية للعائلات والزيادة المتواضعة للادخار المؤسس للمؤسسات العمومية. وأمام هذه الوضعية التي عرقلت كثيرا الأداء السليم للاقتصاد الوطني أصبح حتميا توحيد وظيفة الدينار في الاستعمال الداخلي وذلك من خلال:

أ- منحه دور فعلي كأداة للحساب و قياس القيم بناءا على العلاقات الحقيقة في الاقتصاد الوطني .

ب- من خلال جعله أداة لتخزين القيم أو جعله يمثل قوة شرائية واحدة في جميع مستويات الاقتصاد الوطني .

وفي هذه الحالة يصبح الدينار يمثل بالنسبة للمؤسسات العمومية كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الخاصة والعائلات دورا فعالا في تخطيط النفقات و اتخاذ القرارات بشأن العمليات الجارية والرأسمالية من جهة والعمليات المالية من جهة ثانية: أي أنه وسيلة تسمح بالقيام بالاختيار بين الاستعمالات المختلفة.

● **دعم الثقة في البنوك لتعبئة المدخرات :** نظرا لأن نشاط البنوك قائم أصلا على دعم ثقة المودعين بها، فقد وضع بنك الجزائر قواعد و معايير لذلك، و المعايير المقصودة هنا تلك الواردة في المادة 92 من قانون النقد و القرض و هي:

- النسب بين الأموال الخاصة و التعهدات؛
- نسب السيولة و استعمال الأموال الخاصة؛
- النسب بين الودائع و التوظيفات؛
- توظيفات الخزينة و المخاطر بشكل عام .

كما وأنه في إطار تدعيم الثقة في البنوك أجبر القانون البنوك وفق المادة 169 بالاحتفاظ بسرية حسابات الزبائن أمام أي جهة إلا إذا صدر حكم قضائي يسمح بالاطلاع، كذلك جاء الأمر 03-11 بإنشاء صندوق لضمان الودائع، وتم ضبط آليات عمله من خلال النظام رقم 04-03 الصادر بتاريخ 04 مارس 2004 عن بنك الجزائر، وصرف النظر عن وضعية فتح إجراء للتسوية القضائية أو الإفلاس، يعود للجنة المصرفية حالة عدم الدفع من قبل المصرف عندما يعجز هذا الأخير عن تسديد الودائع المستحقة الدفع والمتعلقة بصعوبة الوضع المالي[57].

● **إحكام سيطرة بنك الجزائر على وحدات الجهاز المصرفي :** جاء قانون النقد و القرض ليعزز سيطرة البنك المركزي على وحدات الجهاز المصرفي و ذلك لضمان تحكمه في تنفيذ السياسة النقدية و تغييرها بشكل فعال، إذ أن عدم استجابة البنوك لتوجهات البنك المركزي يعني بالتأكيد عدم تحقيق الأهداف المحددة من طرف الدولة، و في نفس الإطار جاء ليكرس اختيار بقاء لجنة الرقابة المصرفية التي أنشئت بموجب قانون 1986

[57] عبد الله البحري ، علي صاري – مرجع سابق – ص ص 331 – 332 .

المتعلق بنظام البنوك، و المادة 143 من القانون تنص على ما يلي : " تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية و بمعاقبة المخالفات المثبتة .

- **تنظيم عملية الائتمان :** يجبر قانون النقد والقرض البنوك والمؤسسات المالية على احترام ضوابط التسيير الفعال بهدف ضمان توازنها المالي والمحافظة على أموال الغير، وفي هذا الإطار شدد مجلس النقد والقرض بأن تلتزم البنوك بالقواعد والأعراف المصرفية في مجال منح الائتمان ومراعاة ارتباط قرارات منح التسهيلات الائتمانية بأغراض معينة، وأن يتم متابعة استخدام هذا الائتمان في حدود هذه الأغراض، وألزم القانون بذلك كافة البنوك والمؤسسات المالية بالانخراط في مركز المخاطر للبنك المركزي واحترام قواعد أدائه، كما يفرض عليها تقديم تصريح خاص بكل القروض الممنوحة إلى العملاء سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أم معنويين ويبلغ البنك المركزي جميع الهيئات المالية المعلومات الخاصة بالزبائن ولا يمكن لها أن تمنح قروضا مصرحا بها لدى مركز المخاطر إلى زبون جديد إلا بعد استشارته مسبقا[58].

- **تشجيع الاستثمار الأجنبي :** إن قانون النقد والقرض يتيح للأجانب تحويل أموالهم إلى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير مخصصة للدولة أو مؤسساتها أو الى شخص معنوي مشار إليه بصراحة بموجب نص قانوني، وتشير المادة 183 من قانون النقد والقرض إلى أن مجلس النقد والقرض يحدد بموجب نظام يصدره كيفية إتمام هذه التمويلات مع الأخذ بعين الاعتبار حاجات الاقتصاد الوطني في مجال:

- خلق فرص عمالة و ترقية الشغل؛
- تحسين مستوى الإطارات و المستخدمين الجزائريين،
- الاستغلال الأمثل لبراءات الاختراع و العلامات التجارية المسجلة و المحمية في الجزائر طبقا للاتفاقيات الدولية. [59].

2- المنهجية المعتمدة من طرف بنك الجزائر لتعزيز الشمول المالي:

يقاس الشمول المالي بعدد من المؤشرات تتناول ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدامها، وجودتها. يجب الاشارة هنا؛ إلى أن بنك الجزائر يعتمد في تقاريره السنوية على بعض المؤشرات التي تعد الرئيسية والتي تتلاءم مع النظام المالي و المصرفي في الجزائر، وفق بعدين أساسيين: الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدامها، هذه المؤشرات موضحة وفق بعدي الوصول و الاستخدام في النموذج التالي:

الشكل رقم (3-1): مؤشرات الشمول المالي الرئيسية التي المعتمدة من طرف بنك الجزائر

[58] عبد الله البحري -علي صاري – مرجع سابق – ص ص 332 – 333

[59] عبد الله البحري ، علي صاري – مرجع سابق – ص 334

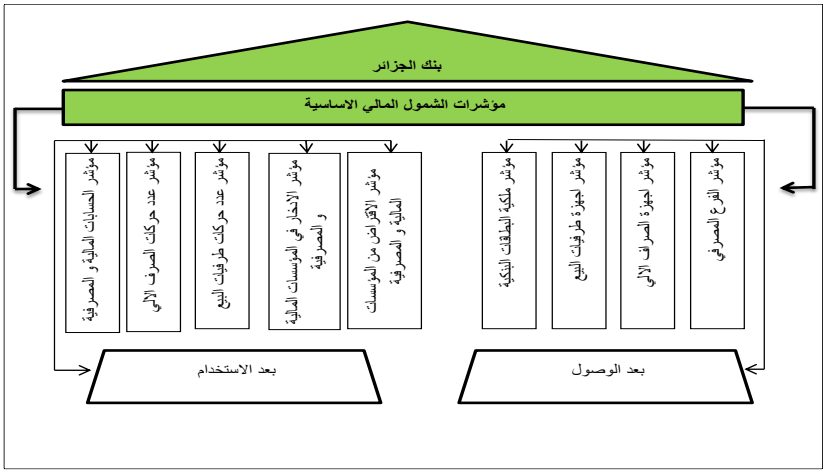

المصدر: بوزانة أيمن ، حمدوش وفاء – تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011- 2018) – مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة – المجلد 06 – العدد 01 – الجزائر – 2021 – ص 467

يعتمد بنك الجزائر على دمج مؤشرات الشمول المالي في محور الوساطة المصرفية في تقاريره السنوية، وذلك اعتمادا على تقارير البنوك العمومية والخاصة وما تقدمه مؤسسة العلاقات التلقائية بين البنوك" SATIM" و تجمع النقد الآلي" GIE Monétique " من إحصائيات خاصة بمستوى بعض المؤشرات الرقمية.[60]

أصدر السيد محافظ بنك الجزائر في اليوم العربي لشمول المالي ب 27 أبريل 2020 بيانا ذكر فيه أن بنك الجزائر يعتزم تنفيذ العديد من الإجراءات التي تدخل في إطار التفكير في موضوع الطرائق العملية الواجب تنفيذها في مسائل الإدماج المالي، و ذلك بالتنسيق مع كل الفاعلين في الساحة المصرفية .

و تتعلق المرحلة الأولى المتوخاة، بتحسيس و تعليم فئة الشباب خاصة، مبادئ و أصول الثقافة المالية، حسب المعايير الدولية المعتمدة . و يحتل هذا الانشغال حاليا مكانة متميزة بين التدابير ذات الأولوية التي تعسى السلطات العمومية و بنك الجزائر لتجسيدها في أقرب الآجال .

و لتحقيق هدف بناء ثقافة مصرفية لدى الشباب، يعمل بنك الجزائر على وضع استراتيجية اتصال ديناميكية موجهة خصوصا نحو البنوك و المؤسسات المالية العاملة بالجزائر، بغرض إشراكها في هذه المبادرة، خاصة فيما يتعلق ببلورة اللوائح و الاجراءات التنظيمية .

و قد شدد السيد محافظ بنك الجزائر خلال لقائه مع البنوك و المؤسسات المالية العاملة على مسألة الشمول المالي كعنصر أساسي لتنمية النشاط المصرفي، و كأداة فعالة للتنمية الاقتصادية. و طلب منهم تسجيل الشمول المالي كأولوية قصوى في برامجهم و التركيز على فئة الشباب من خلال حملات ترويجية و تحسيسية تتضمن

[60] بوزانة أيمن ، حمدوش وفاء – تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011- 2018) – مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة – المجلد 06 – العدد 01 – الجزائر – 2021 – ص 468

التعريف بمختلف المنتجات بالبنكية، خاصة منها ذات العلاقة بالتقنيات الجديدة و التطبيقات و الابتكارات المالية المتاحة، لتمكين جميع المواطنين من الوصول إلى الخدمات المصرفية و التأقلم مع آليات التمويل .

كما يتوجب على كل البنوك و المؤسسات المالية العاملة، عدم إغفال طبيعية جغرافية بلدنا الجزائر، و القيام بالتالي بتوسيع شبكاتها إلى كل مناطق الوطن و التي تعرف البعض منها انعداما في الخدمات المالية . و في نفس السياق، يستحسن أن تعمل البنوك على دراسة طبيعة النشاطات الاقتصادية الموجودة على مستوى كل المناطق حتى يتسنى لها توفير المنتجات التي تستجيب لانشغالات المتعاملين و المواطنين الموجودين هناك .

إضافة لكل ما تقدم، فقد قام بنك الجزائر بتسطير برنامج عملي بالتنسيق المباشر مع وزارة التربية الوطنية، لإحياء اليوم العربي للشمول المالي ؛ و يشمل هذا البرنامج الثري عدة نشاطات تحسيسية تقوم بها البنوك و المؤسسات المالية العاملة عن طريق فروعها على مستوى القطر الوطني، حيث كان من المقرر أن تقوم بالتواصل المباشر مع تلاميذ المدارس و المتوسطات و الثانويات و تعريفهم بمختلف النشاطات البنكية و كذا تبسيط المفاهيم المالية.

و كان من المقرر أن تستمر هذه الحملة التحسيسية طيلة يوم 27 أفريل 2020، غير أن استفحال جائحة كورونا حال دون تحقيق برنامج النشاطات الميدانية المسطرة لإحياء اليوم العربي للشمول المالي.

و يعمل بنك الجزائر على إرساء قواعد صلبة لتحقيق شمول مالي حقيقي، مستفيدا من تجارب بعض الدول التي حققت تقدما بارزا في هذا المجال. [61]

و في هذا الإطار قام بنك الجزائر باتخاذ عدة لوائح تنظيمية تهدف الى تعزيز الشمول المالي و تعميقه ليستهدفه كل فئات الزبائن و المتعاملين. و لعل أهم اللوائح التي صدرت عن بنك الجزائر تلك المؤرخة في 15 مارس 2020 و التي كرست المعاملات البنكية الاسلامية كأحد روافد تمويل الاقتصاد الوطني و بفتح نافذة التمويل الاسلامي و ما تمثله من خدمات مصرفية ثرية و متعددة استجاب بنك الجزائر لمطالب شريحة كبيرة من المتعاملين. و للتأكيد على عمق تأطير المعاملات البنكية الاسلامية قام بنك الجزائر بإصدار نظام تغطية و ضمان ودائع التي تدخل في اطار أسلوب التمويل المذكور .

و تشجيعا لاستعمال المنتجات الرقمية أصدر بنك الجزائر في نفس الفترة نظام آخر ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي، استعمال صراف آلي، تزويد التجار بأجهزة الدفع الالكترونية .... الخ) . و هذا تحفيزا للعملاء على استخدام وسائل الدفع غير النقدية من جهة و دفع البنوك العاملة على الابتكار و تقديم منتجات جديدة مسايرة للتطورات التكنولوجية، من جهة أخرى .

[61] بنك الجزائر – بيان حول الشمول المالي في اليوم العربي للشمول المالي – 27 أبريل 2020 – ص 2

و قد أدلى بأن بنك الجزائر سيستمر في العمل على وضع آليات جديدة و مبتكرة للوصول الى مرحلة الشمول المالي حسب المعايير المتعارف عليها دوليا .[62]

المطلب الثاني: أهم الخدمات و المنتجات المقدمة من طرف البنوك التجارية الجزائرية التي تؤثر على الشمول المالي

1- فروع البنوك الجزائرية

يعتبر فروع ووكالات البنك التجاري بمختلف تخصصاته أقرب هيئة مالية من شأنها تحفيز المتعاملين الاقتصاديين على ادخار اموالهم في القنوات الرسمية، وتشكل صفة الجوارية في المعاملات المالية، وبالتالي لابد من تقريبها وتبسيط اجراءاتها وتناط بموظفيها – سيما العاملين في مصالح العلاقات مع العملاء – تثقيفهم وابراز اهم المزايا والحماية في هذه الخدمات المالية .[63]

2- أجهزة الصراف الآلي :

الصراف الآلي جهاز يعمل أوتوماتيكيا لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري ضمن برامج معدة سلفا تلبي العديد من الحاجات المصرفية لصالح العملاء على مدار /24 24 ساعة وذلك من خلال بطاقة الصراف الآلي بطاقة بلاستيكية تحمل معلومات العميل و تصدر عن البنك.

و يقدم هذا الأخير عدة خدمات نذكر منها: السحب من حساب العميل و التوفير نقدا و هذا بالعملة المحلية، الإيداع بالحسابات نقدا، التحويلات من حساب لآخر، الاستفسار عن الرصيد، طلب دفتر الشيكات، طلب كشف الحسابات، تسديد بعض الفواتير(كهرباء، ماء، غاز...).[64]

أصبح جهاز الصراف الآلي متواجد في جميع أنحاء العالم و أصبح لا غنى عنه كما يحمل عدة أسماء على سبيل المثال يطلق عليها في بعض الدول الآلة النقدية أو جهاز الخدمة الذاتية أو الصراف المالي ، كما تقدم معظم أجهزة الصراف الآلي خدماتها بالعديد من اللغات منها الانجليزية و العربية و الفرنسية.

أجهزة الصراف الآلي الخاصة بالبنوك ATM machine bank في الجزائر تمكن كل زبون مشترك مع البنك الذي يقدم له البطاقة الإلكترونية البنكية من إجراء كافة الخدمات المصرفية، كما يمكن استعمال بالطاقة البنكية في عملية سحب الأموال بين كل البنوك طيلة أيام الأسبوع حتى في أيام العطل و الأعياد و المناسبات الرسمية و الوطنية و بطريقة آمنة . و تتواجد أجهزة الصراف الآلي الخاص بالبنوك عند كل وكالة بنكية.

---

[62] بنك الجزائر – بيان حول الشمول المالي في اليوم العربي للشمول المالي – 27 أبريل 2020 – ص 3

[63] نجيب الله حاكمي ، سميرة بولجبال – الشمول المالي في الجزائر بين اتاحة و استخدام الخدمات المالية (دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس و المغرب) – مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية – المجلد 05 – العدد 02 – الجزائر – 2021 -ص 310 .

[64] العياطي جهيدة – محمد بن عزة – تطور الخدمات المصرفية الالكترونية بين وسائل الدفع الحديثة و التقليدية – مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية – المجلد 02 – العدد 03 – 2017 – ص 03 .

- **الخدمات التي تقدمها الأجهزة البنكية :**

سحب الأموال: يمكن سحب الأموال من أجهزة الصراف الآلي على مدار الساعة باستخدام البطاقة الذهبية. أو البطاقات البنكية و رقم التعريف الشخصي (PIN) بطريقة سهلة .

تحويل الأموال: يمكن إرسال الأموال و تحويلها من حساب الى حساب عبر ماكينات الصراف الآلي بين عملاء البنك أو البريد.

السحب بدون بطاقة: يمكن للزبائن إجراء معاملة سحب نقدي من دون بطاقة من خلال خدمة السحب النقدي الذاتي المصرفية التي تقدمها البنوك من الموزع الآلي للنقود .

معرفة الرصيد البنكي: يمكن معرفة رصيد الحساب البنكي من خلال جهاز الصراف الآلي على مدار 24 ساعة طيلة أيام الأسبوع .

تفعيل خدمة الاشعارات عبر الرسائل sms: هذه الخدمة تمكن من الحصول على إشعارات تصل إلى رقم الهاتف عبر رسالة قصيرة SMS في حالة السحب أو الإيداع أو التحويل أو أي عملية خصم من الحساب مما يعزز معايير مراقبة حركات الحساب و الشفافية و الأمان .

تغيير رقم هاتف البطاقة: هذه الخدمة تسمح بتغيير رقم هاتف البطاقة القديم الى رقم جديد مباشرة من جهاز الصراف الآلي.

تعبئة رصيد الهاتف: من جهاز الصراف الآلي، يمكن تعبئة رصيد الهاتف المحمول لجميع شبكات متعامل الهاتف النقال .[65]

3- أجهزة الدفع الالكتروني:

أجهزة الدفع الالكتروني، المعروفة باختصار " TPE " ، و هي عبارة عن جهاز الكتروني يتم تنصيبه في نقطة البيع الخاص بالتاجر .[66]

4- الخدمات الروتينية:

و نذكر هنا الحسابات البنكية التي تقدم عند فتح أي حساب بنكي في البنوك الجزائرية:

- **حساب بنكي بالدينار:**

[65] موقع أوراس الجزائر – جهاز الصراف الآلي البنكي و البريدي في الجزائر Distributeur – تاريخ النشر: 2022/01/04 – تاريخ الاطلاع: 2022/05/29 على 18:33 - https://www.awrasaljazair.com/

[66] الموقع الالكتروني لبنك الفلاحة و التنمية الريفية – تاريخ الاطلاع: 2022/06/07 - https://badrbanque.dz/

يسمح هذا الحساب بإجراء معاملات نقدية مثل السحب أو الدفع (الايداع) أو التحويل أو الدفع بالشيك أو بالبطاقة البنكية ...الخ [67] . و هو خدمة تقدمها كل البنوك الجزائرية . كما يسمح هذا الحساب ب :

- توطين المداخيل و إرسال / استلام الأموال من الأقارب (العمليات الجارية) ؛
- دفع الفواتير عن طريق التحويلات المالية الدائمة أو الاقتطاعات التلقائية؛
- متابعة حركات و رصيد الحساب البنكي عن بعد : الخدمات الالكترونية البنكية عبر الهواتف المحمولة.[68]

- **حساب بنكي بالعملة الصعبة:**

يسمح هذا الحساب بإيداع الأموال بالعملة الصعبة (أورو ، دولار)، و يمكن تزويد هذا الحساب عن طريق دفع الأموال أو السحب من الحساب الى حساب أو دفع من الخارج . [69]

يمكن الحساب البنكي بالعملة الصعبة من القيام ب:

- توطين المداخيل الآتية من الخارج؛
- الحصول على البطاقة الدولية " فيزا " أو " ماستر كارد" ؛
- القيام بعملية الشراء / عمليات السحب في الخارج باستخدام بطاقات بنكية دولية؛
- الحصول على امكانية تسديد المشتريات الدولية عبر الانترنت. [70]

5- التوفير و الادخار:

يتجه العديد من الأشخاص إلى فتح حسابات التوفير Saving Accounts في الجزائر، وذلك بسبب الأرباح التي تدرها عليهم، ويمكن للعملاء فتح هذا النوع من الحسابات البنكية واستعمالها في أي وقت، سواءً في عملية السحب أو الإيداع، كما يُقدم حساب التوفير والذي يسمى في بعض الأحيان حساب الادخار للعملاء إمكانية حفظ أموالهم في البنك، وعادةً ما يحصل المدخر على أرباح يتم تحديد نسبتها بناءً على العقد ما بين البنك والعميل.

يختلف مقدار الربح الذي يحصل عليه الأفراد نتيجة فتحهم لحساب التوفير، حسب العقد المتفق عليه ما بين البنك، ويقوم البنك بإضافة نسبة من الربح إلى الحساب بشكل يومي أو أسبوعي أو حتى شهري، كما توفر معظم البنوك بطاقة صراف آلي للعملاء بمجرد فتح الحساب[71] .

---

[67] الموقع الالكتروني لبنك التنمية المحلية – تاريخ الاطلاع: 2022/06/07 - https://www.bdl.dz/

[68] الموقع الالكتروني لبنك الفلاحة و التنمية الريفية – المرجع نفسه – تاريخ الاطلاع: 2022/06/07 - https://badrbanque.dz/

[69] الموقع الالكتروني لبنك التنمية المحلية – المرجع نفسه – تاريخ الاطلاع: 2022/06/07 - https://www.bdl.dz/

[70] الموقع الالكتروني لبنك الفلاحة و التنمية الريفية – المرجع نفسه- تاريخ الاطلاع: 2022/06/07 - https://badrbanque.dz/

[71 71] موقع السوق المفتوح – حسابات التوفير في الجزائر –تاريخ النشر : 2020/10/28 -تاريخ الاطلاع : 2022/06/07 https://read.opensooq.com/

بالرغم من اختلاف مسميات حسابات الادخار و التوفير في البنوك الجزائرية من بنك لأخر الا أنه يمكن حصر هذه الحسابات فيما يلي :

- **حساب الادخار:** هو استثمار مالي تحت الطلب، بفوائد، يقدم للأفراد. الغرض منه هو الادخار تنتج عنه فائدة للمقرض وفقًا لجدول الشروط العامة للبنك . [72]
- **حساب الادخار بنسبة تصاعدية :** يقدم هذا الحساب بنك التنمية المحلية، و هو حساب يسمح بادخار الأموال لاشتقاق قيمة مضافة من خلال نسبة فائدة متصاعدة ، محفزة و مصنفة حسب أهمية الادخار .

حساب الادخار بنسية تصاعدية لبنك التنمية المحلية يسمح ب : اجراء عمليات دفع و سحب للأموال في الوقت المناسب، تحويل الأموال من حساب الى حساب إرسالا و استقبالا ، الاستفادة الآنية من الأموال . [73]

- **دفتر التوفير بدون فائدة :** هو حساب ادخار موجه للأفراد الذين يرغبون في ادخار أموالهم بدون فوائد ، متوفر في العديد من البنوك الجزائرية نذكر منها بنك التنمية المحلية و البنك الوطني الجزائري .
- **الايداعات لأجل : DAT** هو استثمار يجازى بمدة محددة يمكن أن تتراوح بين 03 الى 120 شهرا و يمكن أن تكون قيمته بالدينار أو العملة الصعبة .
- **سندات الصندوق :** ادخار الأموال في صيغة " وصل الصندوق " لمدة تتراوح ما بين 03 و 120 شهر .
- **دفتر التوفير للقصر:** منتوج استثماري آمن و مرن ، موجه للأطفال (البالغين من 0 الى 15 سنة)، يسمح لهم بتوفير مبلغ لتمويل دراستهم مستقبلا ، شراء سيارة أو بداية مشروع .
- **دفتر التوفير المغناطيسي :** يمنح دفتر التوفير ذو الشريط المغناطيسي إمكانية القيام GAB بكل عملياتهم البنكية على مستوى الشبابيك الالكترونية.
- **التوفير للتقاعد :** امكانية شراء أسهم في صندوق دعم الاستثمار و الشغل (FSIE)، تمكن أسهم هذا الصندوق من رفع و زيادة رأسمال المدخر و الاستفادة من المردود بالإضافة الى علاوة تمنح عند التقاعد.[74]
- **الودائع لأجل بالعملة الصعبة:** و هي مقدمة لأصحاب حسابات العملات الأجنبية عند طلب الأموال من حسابهم لفترات تتراوح من 1 الى 12 شهرا و أكثر، و يتم دفعها بعوض على أساس معدلات فصلية يحددها بنك الجزائر و سارية المفعول وقت الايداع . [75]

6- صيغ التمويل :

---

[72] الموقع الالكتروني للقرض الشعبي الجزائري – تاريخ الاطلاع : 2022/06/07 - https://www.cpa-bank.dz/

[73] الموقع الالكتروني لبنك التنمية المحلية – مرجع سابق - تاريخ الاطلاع: 2022/06/07 - https://badrbanque.dz

[74] الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري – تاريخ الاطلاع: 2022/06/08 - https://www.bna.dz/ar/

[75] الموقع الالكتروني للمؤسسة المصرفية العربية الجزائر – تاريخ الاطلاع : 2022/06/08 - https://www.bank-abc.com/world/Algeria/ar

- **القروض الموجهة للأفراد:**

القروض الاستهلاكية :

القروض الاستهلاكية هي تلك القروض التي تستخدم للحصول على سلع للاستهلاك الشخصي أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها و يتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفيه لبعض ممتلكاته و تقدم ضمانات لها مثل تحويل الموظف للمراقبة من طرف البنك، ضمان شخصي آخر ، أوراق المالية، رهن عقاري . [76]

و نذكر من بين القروض الاستهلاكية في الجزائر ما يلي :

- **قرض السيارة :** يمول قرض السيارة اقتناء سيارات سياحية، مجمعة أو مركبة في الجزائري[77]. و يوفر هذا النوع من القروض كل من البنك الوطني الجزائري، المؤسسة العربية المصرفية الجزائر – بنك الخليج الجزائر – فرنسا بنك الجزائر – بنك الثقة الجزائر .

- **قرض الرفاهية:** قرض موجه لتمويل مشتريات الأفراد الاستهلاكية الجديدة و المنتجة و المركبة محليا بالجزائر . [78]

القروض العقارية:

القرض العقاري هو كل عمل يرد على الأملاك العقارية لقاء عوض يضع بموجبه شخص – مؤسسة القرض – أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر – المستفيد – على أن يلتزم هذا الأخير كالضمان أو الكفالة .

كما يمكن تعريفه على أنه مختلف العمليات المالية التي تهدف إلى تمويل الأشغال و الاعمال و النشاطات التي ترد على الأملاك العقارية في إطار سياسة الدولة للتنمية المنتهجة و التي توفرها الدولة عن طريق مؤسساتها المالية – مؤسسات القرض – لصالح القائمين بهذه الأشغال على ان يلتزم هؤلاء بتسديد ما منح لهم من أموال و الفوائد المترتبة عن ذلك في الآجال المحددة قانونا . [79]

و تختلف أنواع القروض العقارية المقدمة من طرف البنوك الجزائر حيث يمكن حصرها كما هو مبين في الوثيقة التالي :

الشكل رقم (3-2): القروض العقارية المقدمة من طرف البنوك الجزائرية

[76] زعفران منصورية ، بوشنافة أحمد – إدارة المخاطر البنكية لقروض الاستهلاك دراسة حالة بنك " Société Générale Algeria" – مجلة المدبر - المجلد 05 – العدد 07 – الجزائر – 2018/12/01 – ص 12 .

[77] الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري – مرجع سابق – تاريخ الاطلاع: 2022/06/08 - https://www.bna.dz/ar/

[78] الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري – المرجع نفسه – تاريخ الاطلاع: 2022/06/08 - https://www.bna.dz/ar/

[79] بن الدين فاطمة – مفهوم القرض العقاري – مجلة دراسات في الوظيفة العامة – المجلد 02 – العدد 01 – الجزائر - 2015/05/01 – ص 108 .

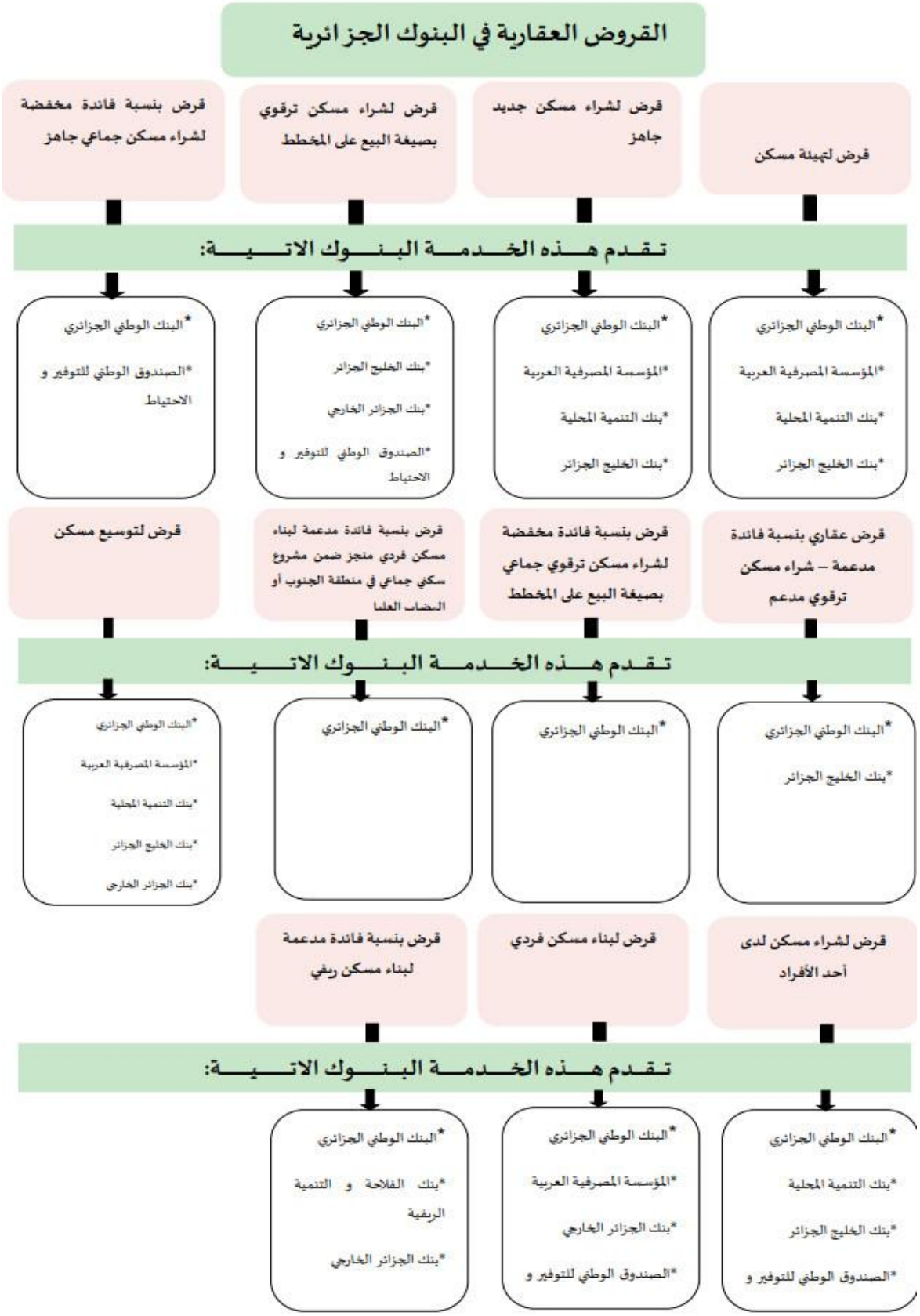

المصدر: من إعداد الطالبتين

القروض المدعمة من طرف الدولة: متوفرة لكل من الشباب، البطالين ، و عديمي الدخل بدون شهادة أو مؤهل علمي راغبين في تأسيس شركة.

- **القرض المصغر ANGEM**: يمنح لفئة المواطنين الذين هم دون مدخول و / أو لديهم مدخول غير منتظم، مخصص لخلق نشاطات جديدة بما في ذلك الأنشطة الممارسة منزليا، قصد شراء المعدات و المواد الأولية .

- **تنظيم ANSEJ:** قرض موجه للشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 19-35 سنة ، و حائزين على مؤهل مهني له علاقة بالعمل المراد تمويله، و لديهم القدرة على توفير مساهمة ذاتية محددة قصد تمويل المشروع .

- **قرض CNAC**: قرض استثماري مدته 08 سنوات أو أكثر، يسمح بتمويل المشاريع التي يقدمها الشباب البطال لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة .[80]

- **القروض الموجهة للمؤسسات:**

تقدم معظم البنوك الجزائرية نوعين مختلفين من القروض الموجهة للمؤسسات و المتمثلة في :

قروض الاستغلال: هي قروض قصيرة الأجل تهدف إلى تغطية الاحتياجات الناجمة عن عمليات الاستغلال أو تغطية النقص الظرفي أو المؤقت في رأس المال العامل،[81] لا تتعدى في الغالب ثمانية عشر (18) شهرا . و تتبع البنوك عدة طرق لتمويل هذه الأنشطة، و ذلك حسب طبيعة النشاط ذاته (تجاري ، صناعي ، زراعي أو خدمي)، أو حسب الوضعية المالية للمؤسسة أو الغاية من القرض.[82] تمنح البنوك الجزائرية نوعين من هذه القروض و هي كما يلي :

- **قروض الاستغلال المباشرة:**

و هي من أجل تلبية السيولة النقدية مثل:

- السلفة،
- التسهيل النقدي،
- سلفة على الحساب الجاري (سلفة على الفواتير)،
- سلفة على الاستثمارات (قسيمة نقدية و / أو إيداع) ،

[80] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري – مرجع سابق – تاريخ الاطلاع : 2022/06/09 - https://www.bna.dz/ar/

[81] بوخطة أمال - أثر قروض الاستغلال على فعالية تسيير دورة الاستغلال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مشروع مذكرة مقدم لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي – تخصص مالية و بنوك – قسم العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة قاصدي مرباح ورقلة – 2016/2015 – ص 12

[82] الطاهر لطرش – تقنيات البنوك – الطبعة الأولى - ديوان المطبوعات الجامعية – 2010 – ص 57

- خصم السندات،
- خصم الصكوك.
- **قروض الاستغلال غير المباشرة:**

مثل:

- كفالات،
- ضمان احتياطي،
- - سندات مودعة في الجمارك ،
- إعادة تمويل اعتمادات مستندية و الحقوق الجمركية .[83]

قروض الاستثمار: القروض البنكية الاستثمارية هي قروض توجه لتمويل المشاريع عقب تأسيس المؤسسة أو بقصد إعادة تجديد وتوسيع الأصول الثابتة من وسائل إنتاج ومعدات أو عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والادارية ، وتتميز هذه القروض بطول مدتها ومبالغها الضخمة وأسعار فائدتها المرتفعة، أما عمليتي السحب والسداد عادة ما تكون على شكل دفعات (أقساط) .فالقروض البنكية الاستثمارية هي قروض تمنحها البنوك لتمويل استثمارات المؤسسات باختلاف أحجامها، الصغيرة والمتوسطة والكبير، لمدة متوسطة أو طويلة الأجل.

- **قرض الاستثمار على المدى المتوسط:** وتوجه لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبعة سنوات مثل الآلات والمعدات، ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة. ونظرا لطول هذه المدة، فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد، والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن 2أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.

- **قرض الاستثمار على المدى الطويل:** توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي تفوق في الغالب سبعة سنوات ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي ومباني)، ونظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم والمدة الطويلة)، تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في توفير الأموال 3اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها .وتمنح عادة مقابل رهن عقاري .ومبلغ هذا القرض لا يتجاوز 70 ٪من مبلغ المشروع ومدته لا تتجاوز 20 سنة، فهي ترتبط بإمكانيات المقترض على السداد[84].

قرض الايجار:

[83] الموقع الالكتروني للمؤسسة المصرفية العربية الجزائر- مرجع سابق – تاريخ الاطلاع: 2022/06/09 - https://www.bank-abc.com/world/Algeria/ar

[84] مركان محمد البشير، بوخاري عبد الحميد ، عادل رضوان - القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مجلة اقتصاديات المال و الأعمال – المجلد 2 – العدد 2 – الجزائر - 2018/06/30 – ص 428

يمكن تعريف التمويل بالاستئجار على أنه «عقد إيجار لأصل منقول أو عقار مرفق بتعهد أحادي الجانب بالبيع بسعر يأخذ في الاعتبار مبالغ الإيجار المحصلة حتى رفع خيار الشراء .أي أنّه عبارة عن عقد يلتزم بموجبه المستأجر بدفع مبالغ محددة بالاتفاق مع المالك جراء انتفاع المستأجر بمنافع وخدمات أصل معين يعود للمالك بعد فترة محددة .ويعدالتمويل بالاستئجار بهذا التعريف وسيلة بديلة للاستدانة لأنها تسمح للمؤسسة بالحصول على تمويل احتياجاتها دون التعاقد على قرض أو إنفاق من أموالها الخاصة، إذا ما علمنا أن عددا كبيرا من هذه المؤسسات غير قادرة على تمويل استثماراتها ذاتيا نظرا لتكلفتها المرتفعة، وكذا التقادم التكنولوجي المرتبط بعدد كبير من التجهيزات، لاسيما تلك التي تتسم بتكنولوجيا عالية كقطاع الاتصالات والإعلام الآلي. فعوض شراء بعض الآلات والمعدات والعقارات اللازمة، تقوم المؤسسة باستئجارها تبعا لاحتياجاتها والعائد المنتظر منها، من المؤجر الذي يظل مالكا لها طوال مدة العملية، وفقا للشروط المتفق عليها في العقد المبرم بين الطرفين[85].

7- البطاقات الائتمانية :

في خضم هذا التطور التكنولوجي السريع الذي أصبح حتمية على كل دولة التأقلم معه، سعت الجزائر إلى الاهتمام باستعمال تقنية الدفع الإلكتروني، وقد اهتمت الحكومة الجزائرية بقطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث أصبح خيار استراتيجي لتطوير هذا القطاع وترقية الاقتصادي الرقمي الداخلي وتفاعله مع الاقتصاد العالمي، حيث عملت الحكومة الجزائرية على إنجاح هذه التقنية وذلك من خلال الاستيراد الهائل للوسائل المادية، كما تم وضع إستراتيجية منسجمة وكاملة لتحقيق ذلك.

فظهرت في أواخر التسعينيات شركة "ساتيم" SATIM " وهي شكة ذات أسهم تابعة للبنوك الجزائرية والتي ساهمت في وضع حلول في مجال التحويلات الإلكترونية ما بين البنوك الذي دخل حيز التنفيذ منذ عام 5991 ،فعملت الشركة نفسها على قناة وطنية للموزعين الأوتوماتيكيين للأوراق المالية التي تنخرط فيه البنوك للاستفادة من هذه الخدمات 20وقد عملت هذه التقنية على القيام بحوالي مليون عملية سنويا عن طريق 000 موزع الأوراق المالية .

كما نص قانون النقد و القرض 11-2003 في المادة 69 منه على الاعتراف باستعمال كافة وسائل الدفع التي تسمح للأشخاص بتحويل الأموال مهما كانت الدعامة أو الطريقة المستعملة، ومن خلالها يمكننا أن نستنتج أن المشروع نص على إمكانية استعمال كافة تقنيات ووسائل الدفع التقليدية والإلكترونية، وهو ما يعتبر اعتراف ضمني لاستعمال هذه الوسائل، فهذا مؤشر إيجابي نحو تنظيم استعمال هذه التقنية عبر قنوات مفتوحة كالأنترنيت.

[85] زغيب مليكة – استخدام قرض الايجار في تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة – مجلة العلوم الإنسانية – المجلد 5 – العدد 7 – 2005/02/07 – الجزائر – ص 216

كما تمت عدة محاولات لغرض توفير خدمات الدفع بالبطاقات البنكية من طرف بنكين BADR و CPA ،هذه الأخيرة التي كانت السباقة في استعمال البطاقة البنكية لتطوير خدماتها، كما تعتبر تجربة الجزائر في هذا المجال كانت منذ 1994 حيث تم إحداث بطاقة الدفع من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) ، ولم يكن البنك يحتوي إلا على موزعين رقميين على مستوى العاصمة ثم ساهمت العديد من المؤسسات البنكية الوطنية منها والأجنبية بوضع شبكة الدفع الإلكتروني ووصل عدد الموزعين الآليين للنقود سنة 2008 إلى 919 موزع إلكتروني على المستوى الوطني[86].

و تختلف و تتنوع البطاقات البنكية المقدمة من طرف البنوك الجزائر، نذكرها أهمها فيما يلي :

- بطاقة الدفع الالكترونية CIB:

إن بطاقات الدفع ما بين البنوك "CIB" ، المرتبطة بالحساب البنكي، عبارة عن بطاقات بين البنوك ذات مدة صلاحية قدرها عامين وصالحة للاستخدام في الجزائر فقط، حيث تمكن الزبون من إجراء عمليات الدفع و السحب بكل أمان على مدار 24 ساعة / 24 ساعة و خلال 07 أيام / 07 أيام.[87] و هي عبارة عن نوعين:

- بطاقة الدفع الالكترونية CIB الكلاسيكية
- بطاقة الدفع الالكترونية CIB الذهبية

- البطاقات الدولية :

- بطاقة الدفع الالكترونية فيزا VISA :

بطاقة فيزا كارد هي بطاقة دولية تسمح بالقيام بعمليات الدفع عن طريق الانترنت أو عن طريق آليات الدفع الالكتروني أو حتى سحب الأموال عن طريق موزعات السحب أو الدفع الالكتروني في الخارج ، في كل أنحاء العالم.[88] تأتي هذه البطاقة بعدة اشكال لتناسب احتياجات الافراد المختلفة نذكر منها ما يلي :

- بطاقة فيزا الكلاسيكية؛
- بطاقة فيزا الذهبية:
- بطاقة فيزا بلاتينيوم الدولية؛
- بطاقة فيزا SIGNATURE الدولية
- بطاقة فيزا مسبقة الدفع .

- بطاقة ماستركارد الدولية:

---

[86] لبزة هشام، محمد الهادي ضيف الله – واقع و تحديات وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر – مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية – المجلد 05 – العدد 04 – الجزائر – 2017/12/01 – ص 288

[87] الموقع الالكتروني لبنك الفلاحة و التنمية الريفية – مرجع سابق – تاريخ الاطلاع : 2022/06/10 - https://badrbanque.dz/

[88] الموقع الالكتروني لبنك التنمية المحلية – مرجع سابق – تاريخ الاطلاع: 2022/06/10 - https://www.bdl.dz/

ماستر كارد الدولية بطاقة دولية تسمح بالقيام بعمليات التحويل و الدفع، خدمة الدفع الالكتروني و سحب الأموال في الخارج، 24 على 24 ساعة و 7 على 7 أيام بكل أمان بفضل معيار الأمان الممتثل في خدمة D3سكيور.[89]تتوفر عدة أنواع من هذه البطاقة في الجزائر، نذكر منها ما يلي :

- بطاقة ماستر كارد الدولية؛
- بطاقة ماستر كارد بلاتينيوم؛
- بطاقة ماستر كارد تيتانيوم؛
- بطاقات مسبقة الدفع؛
- بطاقة وورلد إيليت.

و بالإضافة لما سبق ذكره من بطاقات الدفع الالكترونية المتوفرة في الجزائر يوفر بنك الخليج الجزائر البطاقات الأمريكية المتمثلة في : البطاقة الخضراء، البطاقة الذهبية، البطاقة بلاتينيوم.

و كذلك توفر البنوك الجزائرية بطاقات دفع الكترونية خاصة بالأعمال و المتمثلة في : بطاقة كوربورايت لبنك التنمية المحلية ، و بطاقة كوربورايت للقرض الشعبي الجزائري، و بطاقة الأعمال للبنك الوطني الجزائري ، و بطاقة الأعمال ماستر كارد لبنك الجزائر الخارجي.

الشكل رقم(3-3) : البطاقات البنكية المقدمة من طرف البنوك الجزائرية

[89] الموقع الالكتروني لبنك التنمية المحلية – مرجع سابق – تاريخ الاطلاع:2022/06/10 - https://www.bdl.dz/

البطاقات البنكية المقدمة من طرف البنوك

المصدر: من اعداد الطالبتين

8- التأمين البنكي:

ظهر التأمين البنكي في معظم دول العالم، في بداية الثمانينات نتيجة للعولمة المالية التي سمحت بالتنوع في القطاع المالي و إزالة الحواجز الموجودة بين البنوك و مختلف المؤسسات المالية الاخرى. مفهوم التأمين البنكي يعني التداخل بين الأنشطة المالية، حيث لاحظت البنوك أن مدخرات زبائنها تذهب إلى شبكات مالية اخرى لا توفرها البنوك، فعملت هذه الأخيرة على اقتراح منتجات مالية جديدة لضمان المحافظة على هذه الودائع و من أهمها خدمات التأمين .[90] و يعرفه البنك الوطني الجزائري على أنه نشاط يقوم من خلاله البنك عبر شبكته الاستغلالية بتسويق منتجات تأمين مقترحة من طرف شركة تأمين معتمدة.[91]

تقدم بعض البنوك الجزائرية المتمثلة في البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بنك الخليج الجزائر، الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، و القرض الشعبي الجزائري بدورها خدمات التأمين البنكي ، بنوعين و هما التأمين على الأشخاص و يشمل ذلك التأمين على الصحة ، التأمين ضد الوفاة، التأمين على السفر..الخ ، و التأمين على الممتلكات و يشمل ذلك التأمين على السكن و التأمين ضد الكوارث الطبيعية,

9-الخدمات الرقمية:

الخدمات الرقمية تعني خدمات الدخول عن طريق الإنترنت أو تطبيقات الهاتف المحمول إلى الحسابات والمنتجات والخدمات المصرفية التي يتقدمها البنوك .[92]

تقدم البنوك الجزائرية العامة منها و الخاصة خدمات رقمية تسمح بالولوج للحسابات البنكية للزبائن من خلال الأنترنت و الهاتف النقال، و ذلك اما عن طريق تطبيقات مقدمة من طرف البنك لزبائنه ، أو عن طريق ما يسمى ببنك عن بعد.

بنك عن بعد هو عبارة عن بنك الكتروني و هو اشتراك يسمح بالاطلاع على الحسابات البنكية في وقت و بالقيام بعمليات بنكية دون عناء التنقل الى الوكالة عن طريق الانترنت أو بواسطة هاتف نقال[93].

المطلب الثالث: مساهمة النوافذ و البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

الفرع الأول : مساهمة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

1- مفهوم النوافذ الإسلامية :

[90] نصيرة دردر – التأمين البنكي – مجلة جديد الاقتصاد – المجلد 02 – العدد 02 – الجزائر – 2007/12/31 – ص 292

[91] الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري- مرجع سابق – تاريخ الاطلاع: 2022/06/11 – https://www.bna.dz/ar/

[92] المؤسسة المصرفية العربية – شروط و أحكام الخدمات الرقمية – تقرير – 2018/02/22 – ص 1

[93] الموقع الالكتروني لبنك التنمية المحلية – تاريخ الاطلاع: 2022/06/11 - https://www.bdl.dz/arabe/e-banking.html

وردت تعاريف متعددة في تعريف النوافذ الإسلامية إلا أنه يوجد تباين بين هاته التعاريف فقد وردت على انها : " الأقسام التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية" و هذا التعريف تعريفا ناقصا على اعتبار أن هذه النوافذ تابعا إداريا للبنوك التقليدية.

و منهم من عرفها الفروع التي تنتمي إلى مصارف ربوية و تمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية .

و يسميها البعض النظام المزدوج أي أن البنك التقليدي يقدم خدمات مصرفية إلى جنب المعاملات التقليدية .

و يمكن تعريف النوافذ بانها : " الفروع التي تنشئها المصارف الربوية لتقديم الخدمات المصرفية الاسلامية " .[94]

2- **أسباب فتح نو افذ إسلامية في البنوك التقليدية :**

تختلف وتتعدد الأسباب وراء فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، من مصرف لآخر ومن دولة لأخرى، فالنوافذ الإسلامية ليست كالمصارف الإسلامية اليت يكون عادة الدافع وراءها هو التخلص من الراب وإقامة نظام اقتصادي إسلامي، فهي قد يكون الدافع وراءها فقط تحقيق الربح وانتهاز فرصة استقطاب عملاء جدد، وعموما هناك عدة أسباب، قد تكون اقتصادية أو عقائدية، نذكر منها:

- **الأسباب الاقتصادية :** نبرزها فيما يلي :

- توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد بالنسبة للبنك؛
- تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية؛
- انخفاض معدل المخاطر و تحقيق أرباح إضافية من عوائد عمليات التمويل؛
- الأزمات المالية التي تصيب النظام الربوي و على رأسها الأزمة المالية لسنة 2008؛
- التحول نحو الصيرفة الإسلامية بتبني أسلوب التدرج في التحول ؛
- نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في نوافذ أخرى؛
- رغبة البنوك التقليدية في تعظيم الأرباح، و جلب المزيد من رؤوس الأموال لزيادة حصتها من سوق رأس المال؛
- المحافظة على عملاء البنوك التقليدية من النزوح إلى المصارف الإسلامية.[95]

- **الأسباب الدينية :** تتمثل فيما يلي :

- الاعتقاد قطعا بحرمة الربا؛
- الاعتقاد بوجوب تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية كما في سائر مجالات الحياة الأخرى؛
- محاولة استقطاب معاملات الفئات التي لا تتعامل مع المصارف التقليدية؛
- التيقن بأن نظام الفوائد الربوية نظام فاسد و بالتالي ضرورة السعي وراء هذا التوجه الجديد.[96]

3- **و اقع النو افذ الإسلامية في الجزائر:**

---

[94] حفصي عباس – مفهوم النوافذ الإسلامية، و ضوابطها الشرعية – مجلة الدارسات الإسلامية – المجلد 05 – العدد 08 – الجزائر – 2017/01/20 – ص192

[95] نواري لعلاوي ، خليل عبد القادر – مساهمة النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي – مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات – المجلد 10 – العدد 02 – الجزائر – ديسمبر 2021 – ص ص 28 – 29

[96] نواري لعلاوي ، خليل عبد القادر – مرجع سابق – ص 29

مسحت السلطات النقدية والاشرافية في الجزائر لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب تقدمها خدمات مصرفية تقليدية، ومن أبرز هذه البنوك:

- بنك باريبا الجزائر (BNP Paribas El Djazair)

بي إن بي باريبا الجزائر هي شركة مساهمة مملوكة بالكامل لمجموعة بي إن بي باريبا (BNP Paribas)، تأسس في عام 2002 برأس مال قدره 10 مليار دينار جزائري، و لديه شبكة من 70 فرعا في جميع أنحاء العالم،
أعلن البنك عن تقديم منتجات إسلامية من خلال عرض الإجارة و حساب " البديل "، و ذلك في انتظار موافقة بنك الجزائر خصوصا بعد صدور النظام رقم 18 – 02 المتعلق بقواعد ممارسة العمليات المصرفية التشاركية، و تشكيل اللجنة الشرعية من طرف إدارة البنك.

- بنك تراست الجزائر (TBA):

هو بنك برأسمال خاص وفق القانون الجزائري، تم تأسيسيه في أفريل 2003 برأسمال أولي قدره 750 مليون دينار تم ارتفع عام 2012 الى 13 مليار دينار. أطلق بنك تراست الجزائر نوافذ إسلامية توفر لعملائها حلولا تمويلية وفق الشريعة الإسلامية مثل صيغة المرابحة، و حساب التوفير التشاركي الذي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع عملائه، و في 17 ماي 2018 أطلق صيغة الإجازة وفقا لمبادئ الشريعة من خلال منتجها الجديد TRUST IJAR.

- بنك الإسكان للتجارة و التمويل: (Housing Bank):

بنك الإسكان للتجارة و التمويل الجزائر هو شركة مساهمة بين بنك الإسكان للتجارة و التمويل الأردني (85%) و بين الشركة الليبية العربية للاستثمار الأجنبي القابضة الجزائر (15%). تم تأسيسه في أكتوبر 2003 بعد الحصول على موافقة مجلس النقد و القرض، تم إنشاء النوافذ الإسلامية في بنك الإسكان للتجارة و التمويل في مارس 2015، بناء على قرار اتخذته مجلس إدارة البنك و تنفيذا لطلب مجموعة من العملاء و من بين المنتجات التمويلية التي تقدمها نوافذ هذا البنك المرابحة، بيع السلم و الاستصناع,

- بنك الخليج الجزائر: (AGB):

بنك الخليج الجزائر(AGB) هو بنك تجاري تابع لمجموعة برقان (Burgan Bank) احدى شركات مجموعة المشاريع الكويتية، بدأ نشاط البنك في مارس 2004 برأس مال قدره 10 مليار دج، يهدف البنك لتلبية رغبات المهنيين و الأفراد من خلال مجموعة من المنتجات المصرفية التقليدية، إلى جانب تقديمه لبعض الخدمات المصرفية الإسلامية على غرار صيغة المرابحة، السلم و الإجازة عبر إنشاء نوافذ إسلامية متخصصة لذلك.

- البنوك العمومية:

أعلن وزير المالية أن ثلاثة بنوك عمومية هي الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، و بنك الفلاحة و التنمية الريفية، و بنك التنمية المحلية. ستطلق الصيرفة الإسلامية قبل نهاية سنة 2017. و هذا ما وفر بالفعل خدمات مصرفية بديلة تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية مثل صيغة المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجازة، الاستصناع السلم و الودائع في حسابات الاستثمار.[97]

الفرع الثاني : مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

[97] منير خطوي، مبارك لسلوس – النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات و متطلبات النجاح – مجلة الواحات للبحوث و الدارسات – المجلد 13 – العدد 2 – الجزائر – 2020 – ص ص 928 929

1- مفهوم البنوك الإسلامية :

تعد البنوك الإسلامية هيئات مالية، تزاول الأعمال المصرفية و الاستثمارية، في ميادين التجارة و الصناعة و الزراعة، و تعتبر إحدى مكونات النظام الاقتصادي في الدول التي توجد فيها، و ذلك لحاجة أي نظام اقتصادي لعملية تحويل الأموال من المدخرين الى المستثمرين، و تتم هذه العملية إما عن طريق التمويل المباشر من خلال الأسواق المالية، أو من خلال الوساطة المالية .[98]

البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وتقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية. كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة والكريمة للأمة الإسلامية[99] .

2- مزايا التمويل الإسلامي :

- بديل يقوم على أسس الشريعة الإسلامية يساهم في توفير رؤوس الأموال و تدعيم القدرة التمويلية اللازمة للاستثمارات الضرورية لإنتاج السلع و الخدمات.

- القيام بالاستثمار المباشر في مشروعات إنمائية أو المشاركة فيها، أو القيام بتمويلها، و ذلك بهدف إقامة مشروعات إنمائية جديدة أو لتجديد و إحلال مشروعات قائمة فعلا، مما يساهم في توسيع الطاقة الإنتاجية في مختلف القطاعات، و يؤدي الى دفع عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدولة. و يستلزم ذلك قيام هذه الاستثمارات على أسس عملية و خطط مدروسة، و قد توجد جهات متخصصة للقيام بدراسات حتى لا تتسم بالارتجال و التخبط.

- المساهمة في تحقيق العدالة في توزيع الثروة، و ذلك بتوفير التمويل اللازم لصغار المنتجين و أصحاب الخبرات و المشروعات الذين لا يملكون رؤوس الأموال الكافية لتنفيذ هذه المشروعات.

- توفير بدائل متعددة أمام أصحاب رؤوس الأموال لاختيار مجال استثمار مدخراتهم الى جانب اختيار نظام توزيع الأرباح الذي يتلاءم مع ظروف كل منهم,

- الاعتماد على الموارد المحلية في انشاء و توفير فرص العمل .[100]

- القضاء على الفقر : فالتمويل الإسلامي يوفر المجال واسعا أمام أصحاب المهارات للإبداع و التميز و تسخير مواهبهم في الإنتاج و الابتكار دونما عوائق من أصحاب الأموال، و تشجيعهم على بذل أقصى جهد مع حرصهم على نجاح مشروعاتهم و الارتقاء بها لأنهم شركاء في الربح الناتج و بذلك تضمن آلية ماهرة لتخصيص الموارد من جهة و زيادة الإنتاج من جهة أخرى، الأمر الذي ينعكس على رفع مستوى المعيشة و القضاء على الفقر.

---

[98] مقلاتي عليمة، بدواني بسمة – البنوك الإسلامية في الجزائر – مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق – تخصص القانون الخاص الشامل – شعبة القانون الخاص – كلية الحقوق و العلوم السياسية – جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية – 2015/2014 – ص 07

[99] حسن يدا – البنوك الإسلامية في الجزائر – موقع عمران الإلكتروني – تاريخ النشر : 2021/02/08 – تاريخ الاطلاع: 2022/06/11 - https://omran.org/ar/البنوك-الإسلامية-في-الجزائر

[100] مسمش نجاة، هاني نوال، بركان دليلة – كفاءة البنوك الإسلامية في تحقيق الأمن الاقتصادي في ظل أزمة كورونا " حالة البنوك الإسلامية الجزائرية " – مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية – المجلد 17 – العدد 01 – الجزائر - ماي 2022 – ص ص 756-757

- القضاء على البطالة: تسهم الصيغ الاسلامية في القضاء على البطالة من خلال استغلال الموارد المالية و تحقيق التكامل بين الخبرات و رأس المال. [101]

3- تقديم البنوك الإسلامية الجزائرية و الخدمات التي تقدمها :

- **بنك البركة الجزائري:**

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي مشترك (بين القطاع العام و الخاص) يفتح أبوابه في الجزائر، أنشئ بتاريخ 20 ماي 1991 كشركة مساهمة في إطار قانون النقد و القرض (القانون رقم 10 لسنة 1990) ، الذي صدر مع الدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، و مقره الرئيسي هو مدينة الجزائر العاصمة . [102]

- **بنك السلام الجزائري:**

مصرف السلام-الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، و وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته .

كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

إن مصرف السلام-الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى و متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ و القيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، و المتعاملين، و المستثمرين، و تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد .[103]

4- الخدمات و المنتجات المقدمة من طرف البنوك الإسلامية الجزائرية:

الحسابات :

حساب الشيك : حساب الشيك للأفراد حساب لآجل بالدينار الجزائري، يسمحك بتسيير الأموال و تسديد بعض من النفقات. الأموال مضمونة من قبل البنك، و الودائع لا تحصل على أي ربح أو دخل.

حساب العملة الصعبة: حساب من أجل توطين الموارد المالية القادمة من الخارج و استلام النقود بالعملة الصعبة . [104]

صيغ التمويل:

- **المرابحة** : وهي أن يقوم البنك بشراء السلعة التي يحتاج إليها السوق بناء على دراسته لأحواله، أو بناء على وعد بالشراء يتقدم به، أحد العملاء على أن يعين البنك قيمة الشراء مضافا إليها ما تكلفه البنك من مصروفات بشأنها ، ويطلب مبلغا معينا من الربح لمن يرغب فيها زيادة عن قيمتها ، وتشمل نوعين :

المرابحة العادية: وتتمثل في الشراء بدون وعد مسبق ويكون فيها طرفان فقط البائع والمشتري .المرابحة المرتبطة بالوعد: وتكون بين ثلاث أطراف وهما البائع، المشتري والبنك (بصفته وسيط بينهم).

المرابحة المرتبطة بالوعد: وتكون بين ثلاث أطراف وهما البائع، المشتري والبنك (بصفته وسيط بينهما).

---

[101] مسمش نجاة، هاني نوال، بركان دليلة – مرجع سابق – ص 757

[102] سليمان ناصر – تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع و الآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة – مجلة الباحث – المجلد 04 – العدد 04 – الجزائر – 2006/06/01 – ص ص 24 – 25

[103] الموقع الالكتروني لمصرف السلام الجزائر – تاريخ الاطلاع : 2022/06/11 -https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html

[104] الموقع الالكتروني لبنك البركة – تاريخ الاطلاع : 2022/06/11 - https://www.albaraka-bank.dz/

- **التأجير:** ونقصد به أن يقوم شخص أو مؤسسة باستئجار أصل ثابت (عقارات أو معدات) لا يستطيع الحصول عليها أو لا يريد ذلك لأسباب معينة، وتكون ذلك بطريقة أقساط محددة)تدفع للمؤجر مع فرصة تملك الأصل في نهاية المدة ولكن بعقد مستقل.

- **الاستصناع:** وهو عقد يشترى به في الحال مما يصنع صنعا يلزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده، بأوصاف مخصوصة وثمن محدد، حيث هناك من يرى أن الإستصناع قسم من أقسام السلم[105].

الشكل رقم(3-1) :أمثلة عن صيغ التمويل في البنوك الإسلامية في الجزائر

تمويل العقارات و المنازل	
الإجارة/المرابحة	تمويل سكن جديد ، تمويل سكن قديم
استصناع	تمويل البناء الذاتي لمسكن ، تمويل التوسع و تمويل الإصلاحات المنزلية
تمويل السيارات	
مرابحة	تمويل السيارات السياحية
مرابحة/إيجار	تمويل السيارات النفعية
تمويل التجهيزات	
مرابحة/إيجار	تمويل التجهيزات المهنية

المصدر: محمد الهادي حميدات، لبي رابح – قراءة حول تطور الخدمات البنكية الإسلامية في الجزائر – مجلة المانجر – المجلد 02 – العدد 01 – الجزائر – 2015/06/01 – ص 153

بالإضافة الى الحسابات البنكية و الخدمات التمويلية توفر البنوك الإسلامية الجزائرية خدمات أخرى متمثلة في :

- الخدمات المقدمة للأفراد:
- خدمات السحب ، الدفع .التحويل و الإيداع؛
- الخدمات النقدية و تتمثل في خدمات البطاقة البنكية؛
- خدمات الادخار و التوظيف و تشمل دفاتر الادخار؛
- خدمات أخرى: تتمثل في الاستشارات و مختلف النصائح .
- الخدمات المقدمة للحرفيين :
- خدمات الحسابات الجارية، العملة الصعبة و الودائع؛
- خدمات الإيداع، السحب ، الدفع و التحويل؛
- خدمات البطاقة البنكية ؛
- خدمات الادخار و التوظيف ؛
- خدمات التمويل

[105] محمد الهادي حميدات، لبي رابح – قراءة حول تطور الخدمات البنكية الإسلامية في الجزائر – مجلة المانجر – المجلد 02 – العدد 01 – الجزائر – 2015/06/01 – ص 152

- الخدمات الدولية و تتمثل في تنظيم تدفقات التجارة الخارجية (التصدير، الاستيراد، و الضمانات الدولية)

- **الخدمات المقدمة للمؤسسات :**

- خدمات الودائع، فتح الحسابات الجارية، حسابات العملة الصعبة وإصدار الشيكات؛
- خدمات الإيداع، السحب والتحويل بالدينار أو العملة الصعبة؛
- خدمات الاستشارات؛
- خدمات الادخار والتوظيف؛
- خدمات التمويل .[106]

المبحث الثاني : تقييم الشمول المالي في الجزائر بناء على أهم المؤشرات لقياس الشمول المالي المعتمدة من طرف بنك الجزائر

نظرا للأهمية البالغة للشمول المالي حرص بنك الجزائر على وضع مجموعة من المؤشرات لقياس الشمول المالي و معرفة مدى انتشار الخدمات المصرفية ، و من أجل وضع استراتيجيات و سياسات دقيقة مبنية على نتائج هذه المؤشرات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة فيما يخص الشمول المالي.

المطلب الأول: مؤشرات الشمول المالي بعد وصول المنتجات و الخدمات المالية و المصرفية في الجزائر

يتضمن هذا البعد عددا من المؤشرات أهمها : انتشار الفروع المصرفية، وأجهزة الصراف الآلي، وطرفيات البيع، وعدد مالكي البطاقات المصرفية، والتي سيتم التعرف عليها انطلاقا من عرض وتحليل مستوياتها في الجزائر .

1- مؤشر انتشار الفروع المصرفية :

تعتبر الفروع المصرفية هي الواجهة الأولى للبنوك، حيث أنها عبارة عن قنوات توزيع يتم من خلالها عرض و توزيع الخدمات المالية و المصرفية، و من خلال الفروع المصرفية تزيد البنوك من فرصها في الوصول الى فئة أكبر من العملاء، و تساهم كذلك في تيسير وصول الخدمات المالية للعملاء .

و فيما يلي يظهر لنا تطور قنوات التوزيع للبنوك الخاصة (البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية)، والبنوك العمومية في القطاع المصرفي الجزائري و الانتشار والكثافة المصرفية، حيث اعتمدنا في تحليلنا على النسب المعيارية العالمية لمؤشر الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية، وفق ما يوضحه الإطار التالي:[107]

---

[106] محمد الهادي حميدات، لبي رابح – مرجع سابق – ص ص 154 – 155

[107] بوزانة أيمن ، حمدوش وفاء – مرجع سابق – ص 469

المؤشر	المعادلات	النسبة المعيارية العالمية	
الانتشار المصرفي	عدد السكان / عدد الفروع	فروع واحد لكل 10000 نسمة	
الكثافة المصرفية نموذج كاميرون cameron	عدد الفروع / عدد السكان × 1000	يساوي 1	مثالي
		اكبر من 1	انحراف موجب
		اقل من 1	انحراف سلبي

تتوزع فروع البنوك الجزائرية على عدد من البنوك العمومية والخاصة و المؤسسات المالية يمكن توضيحها وفقا للجدول المالي :

الجدول رقم (3-2): فروع البنوك العمومية والخاصة العاملة في الجزائر و الانتشار والكثافة المصرفية

السنة / عدد السكان مليون نسمة	فروع البنوك و المؤسسات المالية الخاصة		فروع البنوك العمومية		اجمالي عدد الفروع	الانتشار المصرفي	الكثافة المصرفية لكل 10000
	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
2011	36819558	343	24.053	1083	75.947	1426	25820	0.387
2012	37565847	387	26.184	1091	73.816	1478	25417	0.393
2013	38338562	400	26.774	1094	73.556	1494	25662	0.390
2014	39113313	413	24.064	1113	72.936	1526	25631	0.390
2015	39871528	434	27.874	1123	72.125	1557	25608	0.391
2016	40606052	443	28.091	1134	71.909	1577	25749	0.388
2017	41318142	459	28.616	1145	71.384	1604	25759	0.388
2018	42228429	468	29.000	1151	71.093	1619	26083	0.383
2019	43053054	482	29.210	1168	71.000	1650	26093	0.383
2020	43851044	504	30.000	1186	70.177	1690	25947	0.385

المصدر: بوزانة أيمن ، حمدوش وفاء – مرجع سابق – ص ص 469 – 470

نرى من خلال الجدول الموضح أعلاه أن البنوك العمومية مهيمنة على القطاع المصرفي الجزائري بحسب عدد الفروع ، فبالرغم من تطور و ازدياد عدد فروع البنوك الخاصة الا أنها لم تقترب من الوصول الى عدد الفروع التي تملكها البنوك العامة .

نرى أيضا أن الكثافة المصرفية اقل من 1 و هذا يعني بحسب نموذج كاميرون أن انتشار الفروع المصرفية ضعيف و لا يغطي كل الأماكن التي هي بحاجة الى توافر فروع بنكية من أجل تيسير وصولها الى الخدمات البنكية . و أغلب هذه الأماكن التي تعاني انعدام تواجد الفروع المصرفية هي المناطق الريفية ، بالإضافة الى ان تمركز معظم الفروع المصرفية للبنوك العامة منها و الخاصة بالمناطق الشمالية و بالأخص المدن الكبرى، مما يجعل المناطق الداخلية و بالأخص المناطق الصحراوية عرضة للاستبعاد و التهميش المالي .

2- تطور أجهزة الصرافات الآلية حسب البنوك الجزائرية

تتوزع أجهزة الصرافات الآلية في الجزائر على عدد من البنوك يمكن توضيحها وفقا للجدول الموالي :

الشكل رقم(3-4) : تطور عدد أجهزة الصرافات الآلية(DAB) حسب البنوك الجزائرية لكل 100 ألف بالغ

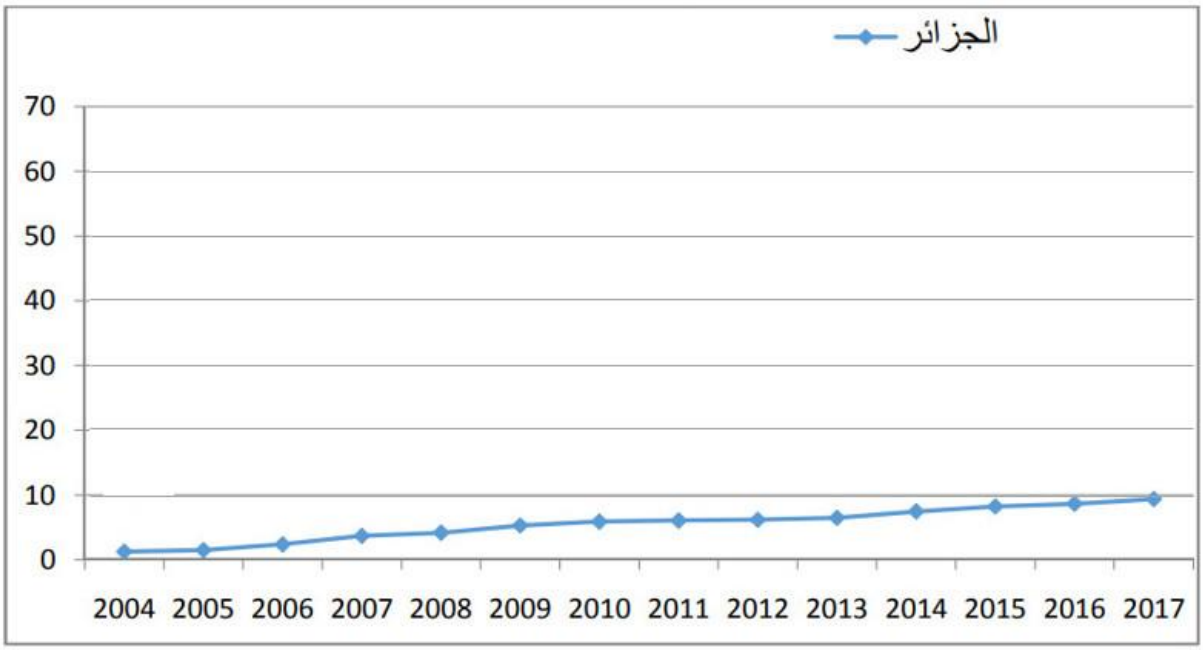

المصدر: نجيب الله حاكمي، سميرة بولحيال – الشمول المالي في الجزائر بين إتاحة و استهدام الخدمات المالية – مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية – المجلد 05 – العدد 02 – 2021 – الجزائر – ص 341

نلاحظ من خلال الشكل المبين أعلاه أن تزايد عدد أجهزة الصرافات الآلية محتشم بحيث أن تواجد جهاز صراف آلي بعود الى تواجد فرع بنكي ، اذ أن كل فرع لبنك خاص أو عام يحتوى على جهاز صراف آلي و ليس من الممكن ايجاد جهاز صراف الي ليس تابعا للوكالة أو الفرع البنكي ، و بما أن الفروع البنكية ذات انتشار ضعيف فان ذلك يعود على انتشار أجهزة الصرف الآلي مما يقف عائقا في استفادة العملاء من الخدمات التي يمنحها جهاز الصراف الآلي.

3- مؤشر امتلاك بطاقات الدفع الإلكتروني

أدى انتشار معاملات التجارة الإلكترونية و ازدهارها إلى تطور كبير في العمليات المصرفية ، و تعتبر بطاقات الدفع الالكتروني من أهم وسائل الدفع الالكتروني التي تطورت بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية ، و البديل العصري للنقود و أصبح استخدامها على نطاق واسع في جميع المجتمعات المتقدمة اقتصاديا[108]. الشكل الموالي يوضح تطور حجم اصدار البطاقات البنكية CIB :

الشكل رقم (3-5): حجم إصدار بطاقة CIB الكلاسيكية و الذهبية

السنة	2016	2017	2018	2019
عدد البطاقات الكلاسيكية	387727	159725	1281291	1367749
عدد البطاقات الذهبية	303655	28773	220674	271035

المصدر : دعبوز سعاد، فرحي كريمة – واقع الدفع الالكتروني في الجزائر – مجلة الاقتصاد الجديد – المجلد 12 – العدد 04 – الجزائر – 2021 – ص 81.

الشكل رقم (3-4) : نسبة البالغين من السكان (+15)حسب الفئات ممن يمتلكون بطاقة السحب الآلي.

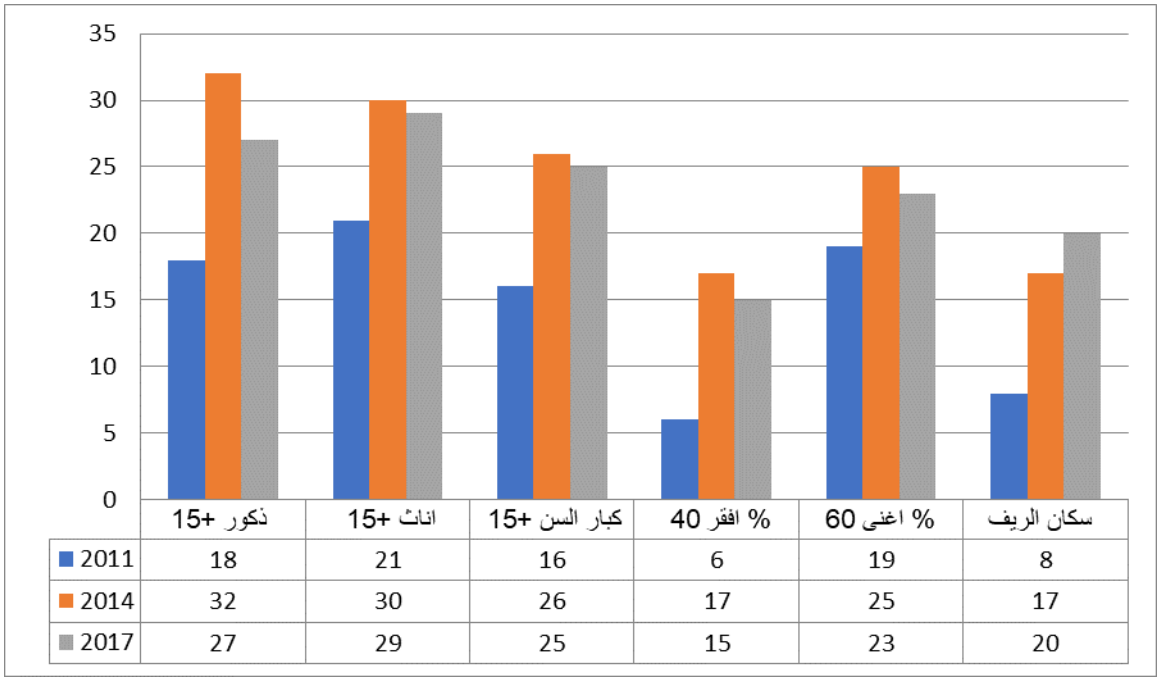

المصدر: بوزانة أيمن ، حمدوش وفاء – مرجع سابق – ص 473

نلاحظ من الشكل السابق أن :

- شهدت سنة 2014 أكبر اقبال على بطاقات الدفع الالكتروني .

[108] زرقان هشام – النظام القانوني لبطاقات الدفع الالكتروني – مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق – تخصص قانون أعمال – قسم الحقوق – كلية الحقوق و العلوم السياسية – جامعة محمد خيضر بسكرة – 2016/2015 – ص 17

- من حيث الجنس هناك تقارب بين الاناث و الذكور في امتلاك بطاقات الدفع الالكتروني.

- يقبل الشباب أكثر على بطاقات الدفع الالكتروني من كبار السن ، و ذلك نتيجة اهتمام الشباب على التقنيات و الأساليب الرقمية أكثر .

- نسبة امتلاك البطاقات البنكية تسيطر عليها الفئة الاغنى ، و ذلك لأن العديد من الخدمات التي توفرها هذه البطاقة غير مناسبة للوضع الاقتصادي للفئة الفقيرة، اضافة الى انعدام الثقافة المالية الذي يساهم في خلق فجوة بين الخدمات البنكية و المتمثلة في هذه الحالة في بطاقات الدفع الالكترونية و الفئة الفقيرة في المجتمع.

- تم التطرق سابقا الى أن سكان الريف يعانون من تهميش مالي نظرا لعدم تغطية الوكالات البنكية للمناطق الريفية ، و هذا بالتالي يؤثر بشكل مباشر على وصول الخدمات المالية لهذه الفئة و بالتالي ضعف في وصول بطاقات الدفع الالكترونية لسكان الريف.

المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي بعد استخدام المنتجات و الخدمات المالية و المصرفية في الجزائر

1- مؤشر ملكية الحسابات المالية والمصرفية للسكان البالغين (15 +) حسب فئات المجتمع

الجدول (3-3) : نسبة البالغين من السكان (15 +)حسب فئات المجتمع ممن يمتلكون حسابا في المؤسسات المالية والمصرفية في الجزائر.

الفئات		2011	2014	2017
حسب الجنس	ذكور (15+)	46	61	56
	اناث (15+)	20	40	29
حسب العاملين او البطالين	العاملين (15+)	51	66	59
	غير العاملين (15+)	18	35	29
حسب السن	صغار البالغين (15-24)	20	38	29
	كبار السن (25+)	40	57	49
حسب المستوى التعليمي	التعليم الابتدائي او اكثر (15+)	30	21	38
	التعليم الثانوي او اكثر (15+)	40	40	65
حسب الغني او الفقر	افقر 40 %	23	37	35
	اغنى 60 %	41	59	48
الانتماء الريفي	سكان الارياف (15+)	24	42	44

المصدر : بوزانة أيمن ، حمدوش وفاء – مرجع سابق – ص 475

من خلال الجدول أعلاه يتبين ما يلي :

- وجود فجوة واضحة بين نسبتي عناصر الفئة الواحدة خلال سنوات الفترة المذكورة ، وهي متفاوتة من فئة إلى أخرى. هذه الفجوة تشير إلى المعاناة المتحملة من أجل الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية التي يوجهها السكان البالغون (15+) عاما من الإناث ، والبطالين، والشباب، والأقل تعليما ، والأشد فقرا ، والريفيين، لأسباب عديدة؛ تعود إلى :

-الحواجز الهيكلية، وضعف كل من التملك والتمكين الاقتصادي بالنسبة للإناث مقارنة بالذكور.

-عدم امتلاك دخل منتظم لدى البطالين وضعف اندماجهم الاقتصادي، مقارنة بالعاملين الذين -يتلقون أجورهم عن طريق حساباتهم .

- عدم التمتع بالاستقلالية المالية لدى الشباب قبل سن الـ 25 عاما ، مقارنة بكبار السن.

- تزايد عدد الملتحقين بالجامعات سنويا ، وتمتعهم بالاستقلالية المالية مقارنة بالأقل تعليما .

- تدني مستويات دخل الفقراء مقارنة بالأغنياء ، والبعد الجغرافي فيما يتعلق بسكان الأرياف .

كما نلاحظ من جهة ثانية تراجع نسب مؤشر امتلاك حساب مصرفي سنة 2017 ،لدى بعض الفئات بسبب الزيادة السكانية، مع اتجاه نسب هذا المؤشر نحو التزايد لدى الفئات الأخرى، كفئة الأعلى تعليما للسبب المذكور أنفا ، وهو اتجاه بارز جدا لدى سكان الأرياف، إذ انتقل هذا المؤشر من 24 % سنة 2011 إلى 44 %سنة 2017 ، أي إلى النصف تقريبا ، وتفسر هذه القفزة باتجاه سكان المناطق الريفية للتعامل مع وكالات الدعم (CNAC – ANGEM) الذي يتطلب فتح حساب لتسهيل معاملاتهم المالية معها.

أما إذا انتقلنا الآن إلى تحليل مستوى هذا المؤشر من زاوية الحرمان المالي بتناول نسبة البالغين من السكان (15+) عاما المنسحبين أو لا يملكون حسابا في المؤسسات المالية والمصرفية سنجد أن البالغين أكثر من 15 عاما الذين انسحبوا من حساباتهم في المؤسسات المالية والمصرفية في الجزائر وصلت نسبتهم إلى 61 %سنة 2011 وسنة 2017 تواليا . يعود عدم امتلاك السكان البالغين في الجزائر لحسابات مصرفية لأسباب عديدة يعرض أهمها ويوضح نسبها عند السكان البالغين فوق 15 عاما الشكل التالي[109] :

الشكل رقم (3-6) : الاسباب الرئيسية للحرمان المالي في الجزائر لسنة 2017(بحسب السكان البالغين (15 +) الذين لا يملكون أو انسحبوا من حساباتهم المصرفية في المؤسسات المالية والمصرفية) .

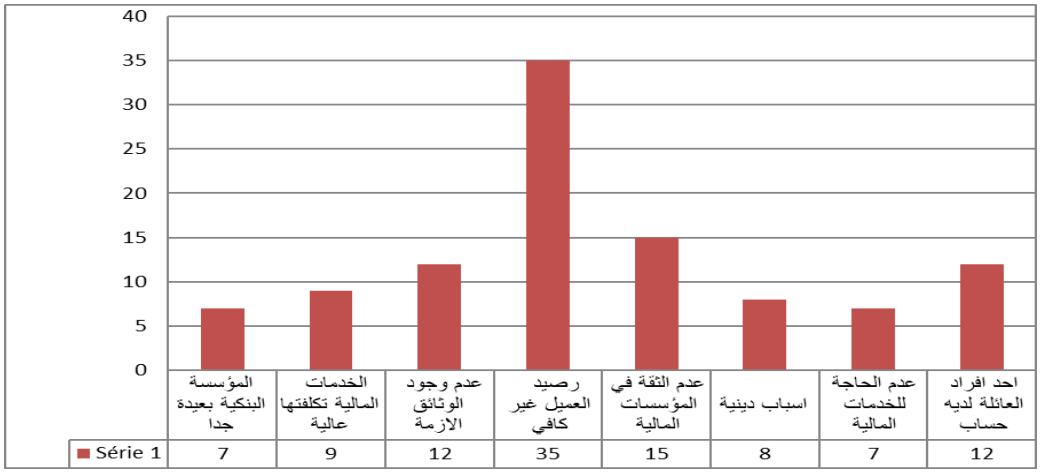

[109] بوزانة أيمن ، حمدوش وفاء – مرجع سابق – ص 476

المصدر: بوزانة أيمن ، حمدوش وفاء – مرجع سابق – ص 476

نلاحظ من الشكل أعلاه أن أهم سبب من أسباب الحرمان و الاستبعاد المالي هو ضعف الرصيد، و هذا يبين أن البنوك الجزائرية لا توفر خدمات مالية تناسب جميع الفئات الاقتصادية ، اذ أن الفئة الفقيرة غير قادرة على الحصول على الخدمات المالية .

نرى أيضا أن عدم الثقة في المؤسسات المالية سبب قوي في الحرمان المالي، و هذا يبين أن البنوك الجزائرية لم تنجح في كسب ثقة الأفراد و جلب عملاء جدد ، و من ناحية اخرى فان الثقافة المالية غير منتشرة في المجتمع ,

و كذا فان الاسباب الدينية هي سبب وجيه لعزول الأفراد عن الخدمات المالية المقدمة، لذلك فان البنوك الاسلامية وجدت لحل هذا الاشكال و خلق خدمات لا تتعارض و عقائد العملاء الدينية.

2- مؤشر الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية – الودائع البنكية

من خلال هذا العنصر سوف نقوم بتبيان قدرة البنوك العمومية والخاصة على جذب الودائع، التي تعتبر أحد الركائز الأساسية التي تعبر عن مدى ثقة المودعين بالتعامل مع مثل هذه البنوك، وذلك من خلال تطور ودائع البنوك على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، وحصة كل من البنوك العامة والخاصة من إجمالي الودائع. بعد ذلك نتناول سلوك المودعين أصحاب هذه الودائع، الذين ينقسمون بدورهم إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: (تقرير بنك الجزائر، 2017 ،صفحة 75)المؤسسات والهيئات العمومية؛ المؤسسات الخاصة؛ الأفراد (العاديين والأثرياء) والجمعيات؛ آخرون (عمليات جارية لم تقيد بعد في حسابات العملاء) . لنبدأ بتطور ودائع البنوك على مستوى القطاع المصرفي الجزائري على نحو ما يوضحه الجدول التالي[110] :

الجدول رقم (3-4) : تطور ودائع البنوك على مستوى القطاع المصرفي الجزائري ونسب توزيعها

الودائع		2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تحت الطلب %	بنوك عمومية	50.0	36.5	37.8	40.7	35.8	33.7	36.8	37.1
	بنوك خاصة	5.9	6.9	7.6	7.9	6.5	7.4	7.2	7.6
لأجل %	بنوك عمومية	37.9	39.5	43.4	41.6	44.3	44.2	41.1	43.4
	بنوك خاصة	3.5	3.6	4.0	3.2	4.0	4.4	4.6	4.5
كضمان %	بنوك عمومية	5.2	5.5	5.4	5.4	8.2	9.2	7.6	5.7
	بنوك خاصة	1.5	1.6	1.8	1.1	1.2	1.1	2.4	1.7

[110] بوزانة أيمن ، حمدوش وفاء – مرجع سابق – ص 478

اجمالي الودائع (مليار دينار)		6733.0	7738.0	7787.4	9117.5	9200	9079	10232	10922
حصة البنوك من اجمالي الودائع %	حصة البنوك العمومية	89.1	87.1	86.6	87.7	88.3	87.1	85.8	86.24
	حصة البنوك الخاصة	10.9	12.9	13.4	12.3	11.7	12.9	14.2	13.76

المصدر: بوزانة أيمن ، حمدوش وفاء – مرجع سابق – ص 478

من خلال الجدول أعلاه، أن البنوك العمومية تسيطر بصفة كبيرة على إجمالي الودائع مقارنة بالحصة الضعيفة للبنوك الخاصة، والملاحظة البارزة هنا أيضا هي أن الاتجاه العام للتطور الحاصل في مجال الودائع البنكية لا يشذ عما لاحظناه أنفا بخصوص قنوات التوزيع، وهو أن الأهمية النسبية (%) لحصة البنوك العمومية ، من إجمالي الودائع، رغم ثقلها الواضح جدا ، هي في تناقص، بينما هي في تزايد لدى البنوك الخاصة، رغم ضعفها الواضح مثلما يوضحه السطران الأخيران من الجدول .[111]

الجدول رقم (3-5) : توزيع الودائع تحت الطلب والودائع لآجل حسب المجموعات الرئيسية للمودعين

السنة / المجموعة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
	الودائع تحت الطلب %							
حصة المؤسسات و الهيئات العمومية	64.2	54.2	51.6	53.41	52.0	47.6	51.7	52.1
حصة المؤسسات الخاصة	21.3	26.5	28.6	26.1	27.7	29.5	25.2	27.5
حصة الافراد و الجمعيات	8.4	10	11	9.5	11.6	14.3	12	12.7
اخرون	6.1	9.3	8.7	11	8.7	8.7	11.1	7.1
المجموع (مليار دينار)	**3495.8**	**3356.8**	**3537.5**	**4434.8**	**3891.7**	**3732.2**	**4499.0**	**4880.5**
الودائع لأجل %								
حصة المؤسسات و الهيئات العمومية	22.4	25.9	27.7	29.3	27.5	24.6	24.4	23.4
حصة المؤسسات الخاصة	7.6	7	7.7	6.8	8.6	8.4	9.5	9.8
حصة الافراد و الجمعيات	69.6	65.6	62.6	61.6	62.0	65.4	63.7	62.2
اخرون	0.3	1.5	1.9	2.3	1.8	1.6	1.8	5.0
المجموع (مليار دينار)	2787.5	3331.5	3691.7	4083.7	4443.4	4409.3	4708.5	5232.6

المصدر: بوزانة أيمن ، حمدوش وفاء – مرجع سابق - 479

[111] بوزانة أيمن ، حمدوش وفاء – مرجع سابق – ص ص 478.

بالنظر الى الجدول فإننا نلاحظ أن : حصة الهيئات و المؤسسات العمومية هي الأعلى في كلا الودائع تحت الطلب . و الودائع لأجل ، و تليها حصة المؤسسات الخاصة في الودائع تحت الطلب ، و حصة الأفراد و الجمعيات في الودائع لأجل .

نرى أن اقبال الأفراد و الجمعيات كبير على الودائع لأجل و ذلك من أجل الاستفادة من الفوائد التي تقدمها هذا نوع من الودائع .

- مستوى تلقي الودائع في البنوك الإسلامية من مجموع ودائع البنوك الخاصة :

إذا تحدثنا على مستويات تلقي الودائع في البنوك الإسلامية فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة ،غير أن بنك السلام كان الأكثر فعالية في جلب المدخرات مقارنة ببنك البركة، ، غير أن إجمالي الودائع المقدمة من قبل الأفراد والمؤسسات في البنوك الإسلامية كان ضعيف جدا ، ظهر ا هذا من خلال احتساب حصة البنوك الإسلامية في تلقي الودائع من إجمالي ودائع البنوك الخاصة .هذا ما يوضحه الجدول التالي[112]:

الجدول (3-6) : توزيع الودائع في البنوك الإسلامية

السنوات		2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
بنك السلام	**تحت الطلب %**	43.8	40.0	22.1	46.9	42.8	43.8	37.3	42.2
	لأجل%	51.0	54.0	34.5	42.1	44.3	40.5	50.8	26.4
	كضمان %	5.2	6.0	43.4	11.0	12.9	15.7	11.9	31.4
اجمالي الودائع (مليار دينار)		**9.829**	**14.419**	**28.145**	**12.671**	**17.517**	**26.193**	**50.903**	**44.995**
بنك البركة	**اجمالي الودائع (مليون دينار)**	**103285**	**116515**	**125435**	**131175**	**154562**	**170137**	**207944**	**223995**
اجمالي ودائع البنوك الاسلامية (مليار دينار)		9.932	14.535	28.270	12.802	17.671	26.363	51.111	45.219
اجمالي ودائع البنوك الخاصة (مليار دينار)		733.9	998.2	1043.5	1121.5	1076.5	9079.7	1453.0	1507.3
حصة البنوك الاسلامية من اجمالي ودائع البنوك الخاصة		**%1.35**	**%14.7**	**%2.7**	**%1.1**	**%1.7**	**%0.3**	**%3.5**	**%0.003**

المصدر: بوزانة أيمن ، حمدوش وفاء – مرجع سابق – ص 481

[112] بوزانة أيمن ، حمدوش وفاء – مرجع سابق- ص 480

نلاحظ أن حصة البنوك الاسلامية من اجمالي ودائع البنوك الخاصة قليلة جدا ، و يعود ذلك لقلة البنوك الاسلامية و هم بنك السلام و بنك البركة في مقابل العديد من البنوك التقليدية الخاصة و العامة ، و تناقصت هذه الحصة في العام 2018 ، الذي هو نتيجة لدخول البنوك التقليدية المنافسة في سوق الصيرفة الاسلامية و ذلك من خلال النوافذ الاسلامية .

3- مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية – القروض البنكية :

تتمثل القروض الموزعة من قبل البنوك العمومية والخاصة في تلك القروض الموجهة للاقتصاد الوطني بقطاعيه: العمومي والخاص. سوف نقوم في هذه الحالة بتحليل تطور القروض الموجهة لكل من هاذين القطاعين من طرف البنوك العمومية والخاصة. الجدول الموالي يوضح ما سبق [113]:

الجدول (3-7) : تطور حجم القروض ونسب توزيعه

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حصة البنوك العمومية %	85.8	86.7	86.5	87.8	87.5	87.6	86.8	86.59
حصة البنوك الخاصة	14.2	13.3	13.5	12.2	12.5	12.4	13.2	13.41
نسبة القروض الموجبة للقطاع العام %	46.8	47.6	47.2	52.0	50.7	50.0	48.6	49.6
نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص %	53.2	52.4	52.8	48.0	49.3	50.0	51.4	50.4
حجم القروض الممنوحة (مليار دينار)	**3724**	**4285**	**5154**	**6502**	**7275**	**9707**	**8877**	**9974**

المصدر: بوزانة أيمن ، حمدوش وفاء – مرجع سابق- ص 481

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن البنوك العمومية تسيطر بصفة شبه مطلقة على عملية منح القروض للأعوان الاقتصادية مقارنة بالنسبة المحتشمة للبنوك الخاصة في هذه العملية، وهو ما يدل على ضعف دور هذه الأخيرة في عملية تمويل الاقتصاد. أما بالنسبة للقطاعات المستفيدة من هذه القروض فيتبين خلال الفترة المدروسة أن القطاع الخاص قد استفاد من القروض الموزعة بنسب أكبر من تلك النسب المسجلة في القطاع العمومي، وذلك راجع للطلب المتزايد للأفراد والأسر على القروض العقارية لتمويل عملية حيازة سكناتهم خلال الفترة المدروسة. باستثناء سنتي 2014 و2015 وهما بداية تأزم الوضع المالي في الجزائر وتراجع الإيرادات العمومية بسبب تراجع الجباية البترولية، هذا التراجع عوضته أساسا البنوك العمومية في تمويل برامج التنمية المسطرة إلى جانب البنوك الخاصة، على حساب القطاع الخاص، كما يتجه الاقتراض من قبل العملاء إلى

[113] بوزانة أيمن ، حمدوش وفاء – مرجع سابق- 480

الاستعانة بمصادر اقتراض غير رسمية، لتفادي الإجراءات الإدارية الطويلة للقروض، وصعوبة الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، وارتفاع معدلات الفائدة فيها.[114]

-مستوى الإقراض في البنوك الإسلامية من مجموع التمويلات في البنوك الخاصة :

الجدول رقم (3-8) : تطور حجم القروض ونسب توزيعها في البنوك الإسلامية

البنك	طبيعة القروض	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
بنك السلام	نسبة القروض الموجهة للمؤسسات الخاصة	99.1	95.9	98.3	99.1	99.2	98	89.2	81.5
	نسبة القروض الموجهة للأفراد	0.5	3.0	1.5	0.6	0.4	1.7	10.5	18.3
بنك البركة	نسبة القروض الممنوحة	0.4	0.3	0.2	0.3	0.4	0.3	0.3	0.2
اجمالي القروض الممنوحة في البنوك الاسلامية (مليار دينار)		13.9	20.7	28.8	24.0	23.2	30.9	47.5	75.4
اجمالي القروض الممنوحة في البنوك الخاصة (مليار دينار)		528.9	570.0	736.3	793.3	909.4	980.6	1171.9	1337.51
حصة البنوك الاسلامية في التمويلات الممنوحة في البنوك الخاصة %		**2.6**	**0.4**	**4.0**	**3.0**	**2.5**	**3.1**	**1.0**	**0.2**

المصدر: بوزانة أيمن ، حمدوش وفاء – مرجع سابق- 481

4- مؤشر عدد عمليات السحب عبر جهاز الصراف الآلي في البنوك :

يقيس هذا المؤشر مدى إتاحة واستخدام الصرافات الآلية للأفراد، و كلما زاد عدد الحركات – العمليات- المنفذة من خلال الصرافات الآلية دل ذلك على زيادة وصول، والاستخدام، وزيادة الثقة بهذه القناة بشكل خاص، وبالخدمات المصرفية بشكل عام (محمد لفته، 2019 ،صفحة 108) يمكن عرض عدد الحركات على الصرافات الآلية وفقا لبيانات مؤسسة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك ومجمع النقد الآلي في الجدول التالي :

الجدول (3-9) : عدد عمليات السحب عبر جهاز الصراف الآلي في البنوك

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
اجمالي عدد عمليات	2444	3846304	6868031	8310170	8833913	9929652	58428933

[114] بوزانة أيمن ، حمدوش وفاء – مرجع سابق- 481

السحب							
المبالغ الاجمالية لمعاملات السحب	/	/	98.2	126.4	136.2	164.1	1073.0

المصدر: بوزانة أيمن ، حمدوش وفاء – مرجع سابق – ص 483

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ ارتفاع كبير عدد حركات الصرافات الآلية للفترة (2014-2020) ، ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد الصرافات الآلية لدى البنوك وإدخال خدمات دفع المستحقات ورواتب الموظفين والمتقاعدين على البطاقات الإلكترونية، فضلا عن توجه بنك الجزائر نحو تعزيز التحول الرقمي في مجال العمل المصرفي وزيادة الوعي والتثقيف المالي

5- مؤشر عدد حركات الدفع ببطاقات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت :

منذ أكتوبر 2016 ،أصبح الدفع عن طريق الأنترنت بواسطة البطاقة البنكية عمليا بالجزائر. وقد تم فتح هذه الخدمة في المرحلة الأولى للقائمين على الفوترة (شركات توزيع الماء والطاقة "الغاز والكهرباء"، الهاتف الثابت والنقال، وشركات التأمين، والنقل الجوي وبعض الإدارات). خلال سنة 2020 سجل 53 تاجر ويب منخرط في نظام الدفع الإلكتروني البيبنكي، ما نتج عنه حوالي 892 369 3 معاملة (Monétique GIE 2021) وفي جانفي 2021 سجل 71 تاجر ويب منخرط في نظام الدفع الإلكتروني البيبنكي، ما نتج عنه حوالي 632 088 5 معاملة هذه التعاملات موزعة وفقا للجدول التالي :[115]

الجدول رقم (3-10) : عدد حركات الدفع ببطاقات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في مختلف القطاعات

	هاتف محمول	نقل	تامين	كهرباء – ماء	خدمة ادارية	خدمات	بيع البضائع	العدد الاجمالي للمعاملات
2016	6536	388	51	391	0	0	0	7366
2017	87286	5677	2467	12414	0	0	0	107844
2018	138495	871	6439	29722	1455	0	0	176982
2019	138495	6292	8342	38806	2432	5056	0	202480
2020	3825554	2572	202	19220	1863	57051	72	1059544

المصدر: بوزانة أيمن ، حمدوش وفاء – مرجع سابق – ص 484

بعد انضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي " GIE Monetique " وتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البنكية/الذهبية، التي أصبحت سارية المفعول منذ 05 جانفي 2020 زاد عدد حركات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت وتطبيق "بريدي موب" الذي يتم استخدامه بعد تحميله على الهاتف المحمول وإدخال رمز بطاقة الدفع الإلكتروني من أجل التسجيل الفعلي في التطبيق والقيام بعمليات الدفع والسحب والتحويلات المالية.

[115] بوزانة أيمن ، حمدوش وفاء – مرجع سابق – ص 484

كما سجلت عدد حركات الدفع باستخدام الهاتف المحمول -الصيرفة الهاتفية - تزايدا مستمرا منذ بداية شهر جانفي حتى نهاية سنة 2020 تزامنا مع ظهور فيروس كورونا وتطبيقا لمبدأ التباعد الاجتماعي والتدابير الوقائية وفتح السوق الجزائرية خلال الأشهر الأولى من سنة 2020 لعدد كبير من مشاركي خدمة الهاتف الثابت والمحمول والمشاركين في الإنترنت، وهي الشبكة التي ساهمت بشكل كبير في تقديم الخدمات المالية عبر بطاقات الدفع الذهبية لأكبر عدد ممكن من الأفراد .نظرا للتشابه الكبير في عمل بريد الجزائر وما تقوم به البنوك من تلقي الودائع وفتح الحسابات، حيث يظهر الفرق فقط في غياب عمليات الاقتراض والخدمات الربحية لدى بريد الجزائر، عملت الدولة الجزائرية في إطار جهودها المتواصلة لتعميم الخدمات المالية والمصرفية، على التلميح على إقامة مشروع "بريد بنك" مستهدفة قطاع البريد والمتعاملين الفعليين والمحتملين معه، وذلك بإدخال خدمة إضافية وإعادة هيكلة تسمح بتحويل بريد الجزائر إلى "بنك بريدي" كما هو معمول به في الدول المتطورة لكن هذا المشروع لم يجسد بعد.[116]

[116] بوزانة أيمن ، حمدوش وفاء – مرجع سابق – ص 484

خلاصة الفصل :

يمكن اعتبار الشمول المالي هو المصطلح الذي يراد من خلاله تبيان مدى انتشار و فعالية الخدمات البنكية في النظام الاقتصادي و حتى الاجتماعي في بلد ما ، ففي حالة الجزائر نجد أن المنظومة البنكية لم تفلح في تحقيق الشمول المالي، فبالرغم من الجهود المبذولة من طرف بنك الجزائر سواء من خلال الاصلاحات المصرفية أو من خلال اعداد السياسة النقدية، و بالرغم من التنوع في تقديم الخدمات من طرف البنوك التجارية سواء التقليدية أو الاسلامية، فان مستويات الاقبال على هذه الخدمات لا يزال ضعيف، فلا تزال فئة كبيرة من المجتمع مستبعدة ماليا لأسباب عدة أبرزها عدم وجود ثقافة مالية و ارتفاع أسعار الخدمات المقدمة، تتحمل مسؤولية كلا من هذه الأسباب البنوك الجزائرية ، سواء من خلال ضعف التسويق البنكي الذي لا يسمح للأفراد بالتعرف على الخدمات المالية المقدمة و بناء الثقة فيها ، أو من خلال تقديم خدمات ذات سعر لا يقدر المواطن الجزائري على تحمل تكلفته .

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

يساهم الشمول في تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية، لذلك يحظى باهتمام متزايد من قبل الحكومات و المنظمات العالمية و المؤسسات المالية ، و لكن و بالرغم من ذلك مازلت هناك تحديات كبيرة تواجه توسع الشمول المالي، و منها ارتفاع معدلات الفقر و البطالة و عدم انتشار الثقافة المالية، و لذلك فان أول خطوة لإزالة هذه العقبات هي الاهتمام بدور البنوك و الحرص على توفير خدمات و منتجات تدعم الشمول المالي.

و لان المنظومة البنكية هي أهم منظومة في الاقتصاد فقد حرصت الجزائر على انشاء منظومة بنكية صلبة، و بدأ ذلك مباشرة عقب الاستقلال لإضفاء السيادة الوطنية و التخلص من التبعية الاقتصادية للمؤسسات الاستعمارية و انشاء العديد من المؤسسات المالية الوطنية المتمثلة في البنك المركزي الجزائري، الصندوق الجزائري للتنمية، الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، و توالت الإصلاحات بعد ذلك و هي الإصلاحات المصرفية المالية الأولى (1971، 1985) و الإصلاحات المصرفية المالية الثانية (1986 ، 1989)، مرورا بالإصلاحات في ظل قانون النقد و القرض و الذي كان أهمها منح الاستقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى ببنك الجزائر و وضع نظام مصرفي على مستويين.

كما و شهد النظام المصرفي اصلاح مصرفي من خلال الأمر 11/03 الذي جاء لإعادة صياغة القانون المصرفي، و الأمر 10/04 الذي نتج عنه عدة تعديلات في قانون النقد و القرض في سنة 2010 و ذلك بهدف تعزيز صلابة النظام البنكي الوطني عقب الأزمة المالية الدولية التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية في 2007 اثر سقوط القروض الرهنية. كما و تم اعطاء الضوء الأخضر للصيرفة الاسلامية في ظل النظام 20/02 المؤرخ في 15 ماي 2020.

و في الآونة الأخيرة بدأت تظهر جهود من طرف الحكومة الجزائرية لدعم الشمول المالي، من خلال اعتماد بنك الجزائر مؤشرات لقياس الشمول المالي في تقاريره السنوية. و ظهرت عدة مبادرات من خلال دعم الصيرفة الإسلامية ، و تشجيع استعمال المنتجات الرقمية، و احياء اليوم العالمي للشمول المالي ، و البنوك الجزائرية بدورها تقدم خدمات و منتجات متنوعة ، من حيث القروض و الودائع و التأمين البنكي و بطاقات الدفع الالكتروني ، و لكن و مع ذلك يظل مستوى الشمول المالي منخفض للغاية و ذلك راجع لعدة أسباب أهمها ارتفاع أسعار الخدمات المقدمة و عدم انتشار الثقافة المالية.

من خلال التطرق الى المفاهيم النظرية و دراسة الحالة توصلنا للإجابة على الفرضيات التي تم طرحها للإجابة على الإشكالية و هي كما يلي :

- **الفرضية الأولى** : تحقيق الشمول المالي يتوقف على انتشار الثقافة المالية بين الفئات المقصودة بالشمول المالي .

من خلال اختبار الفرضية التي ركزت على علاقة الثقافة المالية بالشمول المالي، وجدنا علاقة ارتباط قوية و طردية بينها، أي كلما ارتفعت الثقافة المالية بين المواطنين ازداد مستوى الشمول المالي، فبدون معرفة و ثقافة كافية بالجانب المالي قد لا تتمكن الفئات المقصودة بالشمول المالي من الاستفادة و تحسين مستواها المعيشي، كما سيشكل الامر صعوبة على السلطات من تنفيذ سياسات مالية ترفع من مستوى الشمول المالي

- **الفرضية الثانية :** المنظومة المصرفية الجزائرية مرت و لا تزال تمر بالعديد من الإصلاحات التي تهدف الى مواكبة الأنظمة المصرفية العالمية .

من خلال اختبار هذه الفرضية وجدنا أن بالفعل المنظومة المصرفية الجزائرية مرت بالعديد من الإصلاحات ، سواء كان ذلك بغية إضفاء السيادة بعد الاستقلال أو التخلص من الأخطاء التي كانت تقف عقبة في تطور الجهاز المصرفي الوطني ، أو حتى إضافة بعض الخدمات التي تساهم في رفع مستوى الاقبال على البنوك مثل الصيرفة الإسلامية التي تتماشى مع عقيدة المواطنين .

- **الفرضية الثالثة** : البنوك الجزائرية بعيدة للغاية من الوصول الى المستويات العالمية للشمول المالي .

أظهرت نتائج الدراسة أن مستويات الشمول المالي ضعيفة للغاية في الجزائر ، فالخدمات المالية لا تصل الى شريحة كبيرة من المواطنين و المتمثلين في الفئة ضعيفة الدخل و حتى أصحاب المؤسسات الصغيرة.

النتائج التي خلصت إليها الدراسة :

من خلال الدراسة الميدانية التي تم فيها اسقاط المفاهيم النظرية على الواقع توصلنا الى النتائج التالية :

- ان تحقيق الشمول المالي هو ضرورة تستدعي تكثيف الجهود من طرف الحكومة و البنوك خاصة مع التطور الذي يشهده قطاع البنوك في العالم ، و نظرا لأهمية الشمول المالي على كل من التنمية الاقتصادية و القضاء على الفقر و البطالة .
- الثقافة المالية عامل في غاية الأهمية لتحقيق الشمول المالي و للخروج بأفضل نتائج عند تطبيق السياسات النقدية التي تهدف الى تحقيق هذا الأخير .
- تتعدد و تتنوع العوامل التي أدت الى الاستبعاد المالي في الجزائر نذكر منها:
  - ضعف الوعي و الثقافة المالية؛
  - قلة الفروع البنكية و تمركزها في المدن الكبرى فقط؛
  - انتشار كل من الفقر و البطالة :
  - الدخل الضعيف للأفراد؛
  - ارتفاع أسعار الخدمات و المنتجات البنكية بما لا يتناسب مع الدخل الضعيف للمواطنين؛
  - عدم الثقة بالمؤسسات البنكية؛
  - عدم توافق الخدمات البنكية و العقيدة الاسلامية (الربا) .

الاقتراحات :

من خلال الدراسة النظرية و الميدانية توصلنا إلى طرح الاقتراحات التالية بهدف الرفع من مستوى الشمول المالي في الجزائر :

- ضرورة الحرص على تطبيق السياسات التي تهدف الى رفع الشمول المالي؛
- الحرص على توفير الفروع البنكية في كل المناطق الجزائرية من أجل توفير وصول سهل للخدمات؛
- بناء مناهج تعليمية و توعوية بالجوانب المالية من أجل رفع مستوى الثقافة المالية و كسب ثقة المواطنين فيما يخص الخدمات البنكية ؛
- ضرورة التسويق البنكي ، و التأكد من نشر المعرفة بالخدمات البنكية لكل و كافة شرائح المجتمع؛

- التركيز على تطوير الخدمات المالية الرقمية كونها أصبحت محط اهتمام الشباب حاليا؛
- توفير خدمات مالية تتناسب مع مداخيل الفئة المتوسطة و الفقيرة من المواطنين ؛
- العمل على نشر و زيادة الوعي فيما يخص الصيرفة الإسلامية كونها الخدمة الأمثل للمواطن الجزائر لتماشيها مع عقيدته الإسلامية.

آفاق الدراسة :

من خلال الدراسة النظرية التي أظهرت فيها التعاريف أهمية الشمول المالي و البنوك في تحقيقه ، و من خلال دراسة حالة الجزائر التي سجلنها فيها ضعف مستويات الشمول المالي ، حيث أن الخدمات البنكية لا زالت بعيدة عن متناول المواطنين ، لهذا نقترح المواضيع التالية حول الشمول المالي في البنوك الجزائرية و هي كما يلي :

- دور التسويق البنكي في تحقيق الشمول المالي ؛
- كيفية الرفع من مستوى الشمول المالي في الجزائر ؛
- الشمول المالي و علاقته بالثقافة المالية .

قائمة المراجع

المراجع:

أ/- المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- الطاهر لطرش – تقنيات البنوك – الطبعة الأولى - ديوان المطبوعات الجامعية – 2010.

2- الطاهر لطرش – الاقتصاد النقدي و البنكي – الطبعة الثانية – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – 2012 .

3- إبراهيم المصري – الاقتصاد النقدي " النقود – البنوك – البازل " – الطبعة الأولى – جمهورية مصر العربية القاهرة – دار الحكمة للطباعة و النشر و التوزيع – 2014.

ثانيا : الأطروحات و الرسائل الجامعية

4- أبو بكر – مبادئ قانون النقد و القرض – محاضرة في مقياس قانون النقد و القرض – كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة عنابة – 2022 .

5- بوخطة أمال - أثر قروض الاستغلال على فعالية تسيير دورة الاستغلال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مشروع مذكرة مقدم لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي – تخصص مالية و بنوك – قسم العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة قاصدي مرباح ورقلة – 2016/2015.

6- زرقان هشام – النظام القانوني لبطاقات الدفع الالكتروني – مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق – تخصص قانون أعمال – قسم الحقوق – كلية الحقوق و العلوم السياسية – جامعة محمد خيضر بسكرة – 2016/2015.

7- كمال طهير – دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي (دراسة حالة البنك المركزي الأردني) – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات تيل شهادة ماستر أكاديمي – تخصص اقتصاد نقدي و بنكي – قسم العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي – 2021/2020.

8- مقلاتي عليمة، بدواني بسمة – البنوك الإسلامية في الجزائر – مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق – تخصص القانون الخاص الشامل – شعبة القانون الخاص – كلية الحقوق و العلوم السياسية – جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية – 2015/2014.

ثالثا : الأوراق البحثية

9- العياطي جهيدة – محمد بن عزة – تطور الخدمات المصرفية الالكترونية بين وسائل الدفع الحديثة و التقليدية – مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية – المجلد 02 – العدد 03 – 2017.

10- الرايس مبروك – واقع و تحديات الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية – مجلة دراسات العدد الاقتصادي – المجلد 02 – العدد 02 – الجزائر – 2011/12/01.

11- اية عادل محمود – أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك – مجلة الدراسات المالية و التجارية – المجلد 31 – العدد الثالث – مصر – ديسمبر 2021 .

12- بن الدين فاطمة – مفهوم القرض العقاري – مجلة دراسات في الوظيفة العامة – المجلد 02 – العدد 01 – الجزائر - 2015/05/01.

13- بوزانة أيمن ، حمدوش وفاء – تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011- 2018) – مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة – المجلد 06 – العدد 01 – الجزائر – 2021.

14- نصيرة دردر – التأمين البنكي – مجلة جديد الاقتصاد – المجلد 02 – العدد 02 – الجزائر – 2007/12/31 .

15- نواري لعلاوي ، خليل عبد القادر – مساهمة النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي – مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات – المجلد 10 – العدد 02 – الجزائر – ديسمبر 2021.

16- حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر – آلية تعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات و المعوقات – المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة – المجلد 50 – العدد الأول – مصر – أبريل 2020.

17- حسام محمد رياض – دور جودة خدمات ماكينة الصراف الآلي في التزام العميل – المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة – المجلد 51 – العدد 04 – ديسمبر 2021.

18- حفصي عباس – مفهوم النوافذ الإسلامية، و ضوابطها الشرعية – مجلة الدارسات الإسلامية – المجلد 05 – العدد 08 – الجزائر – 2017/01/20.

19- خليفة عزي ، زكرياء مسعودي ، رياض زلاسي – واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد و القرض – مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات – المجلد 06 – العدد 02 – الجزائر – ديسمبر 2021.

20- زعفران منصورية ، بوشنافة أحمد – إدارة المخاطر البنكية لقروض الاستهلاك دراسة حالة بنك " Société Générale Algeria" – مجلة المدبر - المجلد 05 – العدد 07 – الجزائر – 2018/12/01 .

21- زغيب مليكة – استخدام قرض الايجار في تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة – مجلة العلوم الإنسانية – المجلد 5 – العدد 7 – 2005/02/07 – الجزائر.

22- زواوي فضيلة ، شدري معمر سعاد ، قرتلي محمد – أصر تعديلات قانون النقد و القرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990،2017 – مجلة البحوث و الدراسات التجارية – المجلد 05 – العدد 01 – الجزائر – مارس 2021.

23- سليمان ناصر – تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع و الآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة – مجلة الباحث – المجلد 04 – العدد 04 – الجزائر – 2006/06/01.

24- عادل زقرير – أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – قسم العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة محمد خيضرة بسكرة – 2015/2014.

25- عبد العظيم عماد الدين مصطفى الشقنقيري – أثر الشمول المالي على مخاطر التشغيل (دراسة ميدانية) – المجلة العلمية للبحوث التجارية – المجلد 41 – العدد الثاني – مصر – أبريل 2021.

26- عبد الله البحري ، علي صاري – مسؤولية بنك الجزائر في تعزيز و إرساء الشمول المالي في الاقتصاد الوطني – مجلة التحليل و الاستشراف الاقتصادي – المجلد الثاني – العدد الأول – الجزائر – 2021.

27- لبزة هشام، محمد الهادي ضيف الله – واقع و تحديات وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر – مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية – المجلد 05 – العدد 04 – الجزائر – 2017/12/01.

28- محمد الهادي حميدات، لبي رابح – قراءة حول تطور الخدمات البنكية الإسلامية في الجزائر – مجلة المانجر – المجلد 02 – العدد 01 – الجزائر – 2015/06/01.

29- مركان محمد البشير، بوخاري عبد الحميد ، عادل رضوان - القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مجلة اقتصاديات المال و الأعمال – المجلد 2 – العدد 2 – الجزائر - 2018/06/30

30- مسمش نجاة، هاني نوال، بركان دليلة – كفاءة البنوك الإسلامية في تحقيق الأمن الاقتصادي في ظل أزمة كورونا " حالة البنوك الإسلامية الجزائرية " – مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية – المجلد 17 – العدد 01 – الجزائر - ماي 2022.

31- منير خطوي، مبارك لسلوس – النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات و متطلبات النجاح – مجلة الواحات للبحوث و الدارسات – المجلد 13 – العدد 2 – الجزائر – 2020.

32- نجيب الله حاكمي ، سميرة بولجبال – الشمول المالي في الجزائر بين اتاحة و استخدام الخدمات المالية (دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس و المغرب) – مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية – المجلد 05 – العدد 02 – الجزائر – 2021.

33- دعبوز سعاد ، فرحي كريمة – واقع الدفع الالكتروني في الجزائر – مجلة الاقتصاد الجديد – المجلد 12 – العدد 04 – الجزائر – 2021 .

34- يسر برنيه، رامي عبيد، حبيب أعطية – الشمول المالي في الدول العربية (الجهود و السياسات و التجارب) – مطبوعة مقدمة من طرف صندوق النقد العربي – 2019 .

رابعا: التقارير:

35- اتحاد المصارف المالية – الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي – إدارة البحوث و الدراسات – أكتوبر 2017.

36- البنك المركزي المصري – الشمول المالي – النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي.

37- المؤسسة المصرفية العربية – شروط و أحكام الخدمات الرقمية – تقرير – 2018/02/22.

38- برنامج الأمم المتحدة للبيئة – الشمول المالي و وضع أهداف الصحة المالية – الدليل التوجيهي للبنوك.

39- بنك الجزائر – بيان حول الشمول المالي في اليوم العربي للشمول المالي – 27 أبريل 2020

40- تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي – 2017.

41- صندوق النقد العربي – الشمول المالي الرقمي – موجز سياسات : العدد السابع عشر - ديسمبر 2020.

خامسا: المداخلات العلمية :

42- بودلال علي ، سعيداني محمد – فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية و التطبيق – مداخلة الملتقى الوطني الأول : إصلاح المنظومة المصرفية – المركز الجامعي جيجل – ماي 2005.

سادسا : المو اقع الالكترونية :

43- البنك الدولي – الشمول المالي – الموقع الرسمي للبنك الدولي - https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#4

44- الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري - https://www.bna.dz/ar/ .

45- الموقع الالكتروني للمؤسسة المصرفية العربية الجزائر- https://www.bank-abc.com/world/Algeria/ar

46- الموقع الالكتروني لبنك الفلاحة و التنمية الريفية - https://badrbanque.dz

47- الموقع الالكتروني لبنك التنمية المحلية- https://www.bdl.dz/

48- الموقع الالكتروني للقرض الشعبي الجزائري- https://www.cpa-bank.dz/

49- الموقع الالكتروني لمصرف السلام الجزائر- https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html

50- الموقع الالكتروني لبنك البركة - https://www.albaraka-bank.dz/

51- موقع أوراس الجزائر – جهاز الصراف الآلي البنكي و البريدي في الجزائر Distributeur - https://www.awrasaljazair.com/ .

52- ب- موقع السوق المفتوح – حسابات التوفير في الجزائر - https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#4

53- حسن يدا – البنوك الإسلامية في الجزائر – موقع عمران الإلكتروني https://omran.org/ar/ .

ب/ - باللغة الإنجليزية:

54- Abdelrahman Elzahi Saaid Ali , Khalifa Mohamed Ali, Muhhamad Khaleequzzaman – Enhancing Financial Inclusion through Islamic Finance – Springer nature Switzerland AG – Switzerland – 2020.

55- Lien Luu, Jonquil Lowe – A Practical guide to financial services (Knoweledge , Opportunities and Inclusion) – Routledge – New York – First Published – 2022 .

56- Naoyuki Yoshino – Financial System Stability, Regulation, and Financial Inclusion – ABD Institute Series on Development Economics – Japan – 2015.

57- Sudarshan Maity, Tarak Nath sahu – Financial Inclusion and The Role of Banking System – Springer Nature Singapore Pte Ltd – Singapore – 2022.

58- Alexa Josphine – What is the Importance of E-Payment Systems ? – Pocket Sense - November 17, 2018 - https://pocketsense.com/importance-epayment-systems-8612622.html .

59- Tejvan Pettinger – Purpose of Banks – Economic Help –19:18 PM - https://www.economicshelp.org/blog/glossary/banks .

60- Global Partnership for Financial Inclusion – G20 Principles For Innovative Financial Inclusion– A Report - 2010 .

ملخص :

تهدف هذه الدراسة الى تبيان واقع الشمول المالي في البنوك الجزائرية، و ذلك من خلال التطرق الى الجانب النظري للشمول المالي و دراسة حالة البنوك الجزائرية. وتبيان المسؤولية التي يلعبها البنك المركزي من خلال تسيير و قيادة البنوك التجارية للوصول إلى الأهداف المرجوة فيما يخص الشمول المالي معتمدين في ذلك على كل من المنهج الوصفي و المنهج التحليلي.

كما و تطرقت هذه الدراسة الى مختلف الإصلاحات و التطورات التي شهدها القطاع البنكي الجزائري، و ربط ذلك بالشمول و الكيفية التي أثرت بها بنية النظام البنكي الوطني على هذا الأخير. و كذا التركيز على تحليل مستويات الشمول المالي في الجزائر من خلال مؤشرات الشمول المالي المعتمدة من طرف بنك الجزائر .و من خلال ذلك توصلنا الى النتائج التالية: مستوى الشمول المالي في الجزائر يعاني ضعف و نقص واضح ، عدم انتشار الثقافة المالية هو أكبر عائق يواجه الشمول المالي في الجزائر و أول جانب يجب الاهتمام من أجل التقليل من الاستبعاد المالي و تحقيق اشتمال مالي أكبر ، تنوع الخدمات البنكية غير كافي من أجل تحقيق شمول مالي في حالة كانت هذه الخدمات غير مناسبة بسبب عدم ملائمتها لدخل المواطنين، الصيرفة الإسلامية لا زالت في بدايتها و هي بحاجة الى المزيد من الاهتمام و التسويق من أجل رفع ثقة المواطنين بهذه الخدمة كونها الأنسب لهم من حيث ملائمتها لمعتقدهم الديني.

الكلمات المفتاحية : الشمول المالي – البنوك الجزائرية – الثقافة المالية – الخدمات البنكية .

Abstract : This study aims to clarify the reality of financial inclusion in Algerian's banks, by addressing the theoretical side of financial inclusion and studying the case of Algerian banks. And clarifying the responsibility that the government plays through the Central Bank in managing and leading commercial banks to reach the desired goals with regard to financial inclusion, using both the analytical and descriptive method .

This study also touched on the various reforms and developments that the Algerian banking sector witnessed, linking this to comprehensiveness and how the structure of the national banking system affected the financial inclusion. As well as focusing on analyzing the levels of financial inclusion in Algeria through the indicators of financial inclusion approved by the Bank of Algeria.

Key Words: Financial Inclusion – Algerian's Banks – Financial Education – Banking Services .